جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في المجال
الاقتصادي
تصدر عن مخبر التنمية المحلية و المقاولاتية في
ولاية عين الدفلى

مجلة فلسفة الاقتصاد

THE JOURNAL OF PHILOSOPHICAL ECONOMICS

جوان 2023
المجلد 1/ العدد 1
ISSN: 2992-1031

جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مجـلة فلسفة الاقتصاد

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في المجال الاقتصادي

تصدر عن مخبر التنمية المحلية و المقاولاتية في ولاية عين الدفلى

ر.د.م.د: 1031–2992 / الإيداع القانوني: 2023

الرئيس الشرفي للمجلة : أ.د. برابح محمد الشيخ ، مدير جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة

مديرة المجلة : أ.د خبازي فاطمة الهراء

رئيسة التحرير: د. بن عيشوبة رفيقة

رئيس لجنة القراءة: د. سردون مهدية

أعضاء هيئة التحرير:

د. عقون عبد الله أ.د. بن زهرة بن يوسف

د .بكدي ماليكة د. بهوري نبيل

د. قويدر قوشيح بوجمعة د .صغير موح مريم

خلية الإعلام الآلي:

أ .دحمان عبد القادر د. فرحول ميلود

أعضاء لجنـة القـراءة :

– أ.د. قدي عبد المجيد الجزائر – أ .د. يونس صوالحي ماليزيا

– أ.د. فاطمة لعلمي الجزائر – أ.د. توبين علي الجزائر

– د. محمد بن دليم القحطاني اليمن – أ.د. عوادي مصطفى الجزائر

أعضاء اللجنـة العلميـة :

د. غداوية معمر	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د. لطفي مخزومي	جامعة الوادي
د. بوهدة محمد	جامعة تيارت
أ.د. سعيداني جمال	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د . بكدي فاطمة	جامعة الجيلالي بونعامة
د. غيدة فوزية	جامعة الجيلالي بونعامة
د. ردة خديجة	جامعة الجيلالي بونعامة
د. بوعبدلي زهرة	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د. عوادي مصطفى	جامعة الوادي
د.صغير موح مريم	جامعة الجلالي بونعامة
أ.د. صدقاوي كمال	جامعة تيارت
د. سعيد منصور فؤاد	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د. خلفاوي حكيم	جامعة الجيلالي بونعامة
د. بوزيان رحماني جمال	جامعة الجيلالي بونعامة
د, خلج مريم	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د. كواش زهية	جامعة الجيلالي بونعامة
د قبلي نبيل	جامعة الجيلالي بونعامة
د. بوعمامة نصر الدين	جامعة الجزائر3
د,قويدر قوشيح بوجمعة	جامعة الجيلالي بونعامة
د. بن عيشوبة رفيقة	جامعة الجيلالي بونعامة
د. بهوري نبيل	جامعة الجيلالي بونعامة
د. سردون مهدية	جامعة الجيلالي بونعامة
د. بكدي مليكة	جامعة الجيلالي بونعامة
د. عقون عبد الله	جامعة الجيلالي بونعامة
د. دحمان عبد القادر	جامعة الجيلالي بونعامة
د. سافحلو رشيد	جامعة الجيلالي بونعامة
أ. د. صدقاوي صورية	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د. لعلمي فاطمة	جامعة مستغانم
أ.د. عدالة لعجال	جامعة مستغانم
أ.د.بن عناية جلول	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د قدي عبد المجيد	جامعة الجزائر 3
أ.د مادي محمد إبراهيم	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د قاضي نجاة	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د.جليد نور الدين	المركز الجامعي مرسلي تيبازة
أ.د ملوج كمال	جامعة يحي فارس-المدية
أ.د غيدة فلة	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د خثير محمد	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د . بن زهرة بن يوسف	جامعة الجيلالي بونعامة
د. شيشة نوال	جامعة الجيلالي بونعامة
أ. د. خبازي فاطمة الزهرة	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د. توبين علي	جامعة الجيلالي بونعامة
أ. د. بناولة حكيم	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د. حسان بوبعاية	جامعة مسيلة
أ.د. قصاب سعدية	جامعة الجزائر3
د فرحول الميلود	جامعة الجيلالي بونعامة
د. شويرب جلول	جامعة الجيلالي بونعامة
د. سوداني نادية	جامعة تيسمسيلت
أ. د. خلفاوي مونية	جامعة الجيلالي بونعامة
د. الميلودي سعاد	جامعة الشلف
أ.د. أحمد بن يحي ربيع	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د. محمد بلكبير خليدة	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د بكوش كريمة	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د بزارية امحمد	جامعة الجيلالي بونعامة
أ.د لعريبي محمد	جامعة الجيلالي بونعامة

مجـلة فلسفة الاقتصاد

The Journal of Philosophical Economics

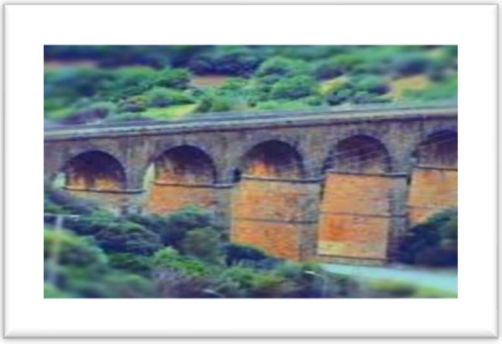

مجـلة فلسفة الاقتصاد

دورية المجلة: نصف سنوية

سنة الانشاء: 2023

البلـد: الجزائر

ISSN 2992-1031

المؤسسة: مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية في ولاية عين الدفلى

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

البريد الالكتروني: pcia@univ-dbkm.dz

مجلة فلسفة الاقتصاد

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في المجال الاقتصادي

تقديم المجلة

مجلة فلسفة الاقتصاد هي مجلة علمية محكمة مجانية نصف سنوية تصدر عن مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية في ولاية عين الدفلى بكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر. تهتم بنشر البحوث المتسمة بالجودة والأصالة للأساتذة الباحثين والأكاديميين، وكذا طلبة الدكتوراه بإحدى اللغتين العربية أو الانجليزية والتي لم يسبق نشرها.

تتفرد مجلة فلسفة الاقتصاد بالتركيز على تعميق الفهم النظري للمناقشات المفاهيمية والمنهجية والموضوعية حول الاقتصاد وتداعياته الاجتماعية. لذا، تستمر المجلة في دعوتها لتقديم مساهمات من متخصصين في مجالات متعددة مثل الاقتصاد والتأريخ الاقتصادي والاقتصاد السلوكي، والاقتصاد السياسي والباحثين في علم الأنثروبولوجيا الاقتصادية، ودراسات التنمية. المجلة تتجنب وجهات النظر الأحادية وتبحث عن عمل مبتكر تعددي فكريا. تتخذ هيئة التحرير موقفاً ليبرالياً في ترك فرصة عادلة للمساهمين لتزويد القراء بسرد منهجي وصادق ومدروس بدقة لفكرة تعتبر أساسية للنهوض بأسلوب الاستقصاء الاقتصادي.

المجالات والأهداف

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة من طرف الباحثين والأساتذة وطلبة الدكتوراه وذلك بهدف تعميم نشر المعرفة والاطلاع على البحوث الجديدة والجادة وربط التواصل بين الباحثين كما تهدف المجلة إلى إتاحة الاطلاع على البحوث والدراسات لأكبر عدد ممكن من الباحثين عبر إصداراتها المطبوعة والالكترونية.

تتضمن المجلة هيئة تحرير ومراجعة تعمل وفقا للمعايير الدولية، وتطبق السرية على إجراءات التقييم، والتي تضمن أن يكون المراجعين غير منتسبين إلى نفس الهيئات التي ينتمي إليها المؤلفين.

وبالتالي فان المجلة موجه لتغطية مجموعة واسعة من المجالات تمتد من الاقتصاد، إلى التجارة، إدارة الأعمال والرقمية، النمو الاقتصادي والتنمية، البنوك والاقتصاد الدولي، الاقتصاد السياسي، الاقتصاد القياسي، المالية والمحاسبة، الإدارة الاستراتيجية، التسويق، إدارة التكنولوجيا والابتكار، أنظمة تسيير المعلومات، السياحة وإدارة الفنادق، الاقتصاد الصناعي، الاقتصاد الإسلامي، وغيرها من المجالات المتعلقة بميدان العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

مجلة فلسفة الاقتصاد

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في المجال الاقتصادي

جوان 2023، مجلد 1 ، العدد 1

ISSN 2992-1031

الفهرس:

أهمية ودور إعادة التدوير في التنمية الاقتصادية	-د. **بركات احمد :** محاضر (أ). - د. **بلقسام سعدية :** محاضرة (ب) جامعة الجزائر3	17-7
استراتيجية جودة التكوين كأسلوب لموازنه مخرجات الجامعة وسوق العمل	-د. **شيخاوي سنوسي:** أستاذ محاضر أ، جامعة تيارت	30-18
استكشاف دور بيئة التعليم الالكتروني واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التعليم العالـــي	- ط. د. **عمروش نبيلة** ، جامعة ابن خلدون (تيارت) - ط. د. **حراث نخلة**: جامعة ابن حميد ابن باديس(مستغانم)	46-31
دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر	-أ.د. **ربيع أحمد بن يحي :** أستاذ تعليم عالي -ط.د. **غانية مزيان :** طالبة دكتوراه. جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة	63-47
العناقيد الصناعية في الجزائر – بين تحديات الواقع وسياسات الدعم-	**أ.د. محمد زبير :** أستاذ تعليم عالي، جامعة احمد بن يحي الونشريسي تسمسيلت. - د. **سارة حلبي :** أستاذة محاضرة –أ-، جامعة العربي التبسي تبسة.	78-64
واقع إعادة التدوير النفايات في ولاية عين الدفلى	-أ.د. **قاضي نجاة: أستاذ** التعليم العالي. -ط.د. **سبع منال :** طالبة دكتوراه. جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة	94-79
نحو إرساء الإمداد العكسي في مؤسسات الأعمال كأساس محوري لدعم المسؤولية البيئية	-ط.د. **زرادنة محمد** :طالب دكتوراه،. - **بن جبارة سعاد :** طالبة دكتوراه جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس	107-95
Pôles de compétitivité agro-alimentaires : Concepts et expériences	**Benzohra Benyoucef,** - Enseignant-Chercheur , Université Djillali Bounaama, Khemis-Miliana, Algérie	129-108

المجلد 1 / العدد: 1 (2023)،
ص 7-17

أهمية ودور إعادة التدوير في التنمية الاقتصادية
The importance and role of recycling in economic development -

– **د/بركات احمد**[1]: محاضر (أ)، جامعة الجزائر3
– **د/بلقسام سعدية**[2]: محاضرة (ب)، جامعة الجزائر3

ملخص:
ما تزال النفايات أحد المخاطر البيئة التي تهدد المجتمعات العربية وذلك بسبب الأساليب التقليدية في التعامل معها، والتي أدت إلى إهدار ثروة ذات عوائد اقتصادية، ووصل العالم اليوم لمراحل متقدمة للاستفادة من هذه النفايات من خلال " التدوير "وهي عملية يتم فيها إعادة تصنيع واستخدام المخلفات بعد جمعها وفرزها حسب أنواعها ومن ثم تحويلها من مصادر تلوث إلى منتجات جديدة قابلة للاستخدام.
ميزة اقتصاد التدوير أو الاقتصاد الدائري أنه يضع حسابات الربح الاقتصادية بجانب العوائد البيئية من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وبالتالي التقليل من نسب التلوث، وعلاوة على العوائد البيئية، تساهم عملية التدوير في تخفيض ميزانية عقود النظافة، وإيجاد فرص استثمارية وتوفير فرص عمل جديدة، ضمن نظام الاقتصاد الدائري. بناءا علي ذلك تطرقنا في بحثنا إلي: ظهور فكرة إعادة التدوير – مفهوم إعادة التدوير – طريقة إعادة التدوير – أهمية إعادة التدوير – أهم أنواع إعادة التدوير – إيجابيات وفوائد إعادة التدوير – إعادة تدوير النفايات في بعض الدول الرائدة – مشاريع إعادة التدوير في الجزائر
الكلمات المفاتيح: البيئة – إعادة التدوير – النفايات – التلوث.
تتصنيف JEL : Q530، Q530، Q530، Q530

Abstract
Waste is still one of the environmental risks that threaten Arab societies due to the traditional methods of dealing with this waste, which resulted in loss of wealth with economic fallout. Collect and sort by type, then transfer pollution sources to new usable products. The advantage of a recycling or circular economy is that it rationalizes the use of natural resources while reducing pollution rates, in addition to environmental impacts. Recycling also helps reduce the budget for cleaning contracts, create investment opportunities and create the Circular Economy. As a result, we discussed the emergence of the idea of recycling - the concept of recycling - the recycling method - the importance of recycling - the most important types of recycling - the advantages and benefits of recycling - recycling waste in some of the leading countries - recycling projects in Algeria.
Key words: Environment - Recycling - Waste - Pollution
Jel Codes Classification : Q530، Q530، Q530، Q530

[1] Berkat Ahmed, UniversityAlger3, *aberkatdz@yahoo.fr*
[2] Belkacem Sadia , UniversityAlger3, *sissa86.net@gmail.com*

–مقدمة:

منذ الثورة الصناعية في أوروبا في القرن الثامن عشر ازدادت الصناعات يوما بعد يوم، مما أدى إلى زيادة مطردة بكميات النفايات الناتجة من الصناعة، كما أن تزايد أعداد سكان العالم وازدياد الكثافة السكانية في المدن والتطور الصناعي والتكنولوجي الهائل أدى إلى زيادة كمية المواد المستهلكة، والتي أدت بدورها لإنتاج كميات كبيرة من النفايات الصلبة بمختلف أشكالها وأنواعها، وتعددت طرق الحكومات للتخلص من هذه النفايات، فمنهم من استخدم عملية الطمر داخل الأرض، ومنهم من استخدم عمليات الحرق، وآخرين استخدموا المكبات المكشوفة للنفايات دون حرقها أو طمرها، ومنهم من وجد في المحيطات والبحار والأنهار مكانا للنفايات.

كل الطرق السابقة تستنزف الكثير من الموارد الطبيعية والاقتصادية للأرض وتشكل عبئا بيئيا كبيرا، ومن هنا برزت الحاجة الماسة إلى إيجاد بدائل لتلك الطرق، فكان الحل الأمثل هي عملية إعادة التدوير للمواد المستهلكة، سواء كانت بلاستيك، أو زجاج، أو مطاط، أو زيوت، أو أوراق، أو أية مادة أخرى صلبة أو سائلة.

الإشكالية: بناءا على ما سبق التطرق اليه يمكننا طرح السؤال التالي:

ما هي الوسائل التي تتبعها بعض الدول في عمليات إعادة التدوير للحد من الملوثات والحفاظ على البيئة بشكل سليم وتحقيق التنمية الاقتصادية من وراء ذلك؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية إعادة التدوير التي أصبحت ضرورة حتمية في الوقت الراهن وتتمثل هذه الأهمية في:

– توضيح أهمية إعادة التدوير في زيادة الأمن الاقتصادي عن طريق توفير وظائف وشواغر عمل جيدة في إعادة التدوير والتصنيع.

– الأهمية في الاستفادة من مصدر محلي للمواد المجددة.

– التمكن من ربط إعادة التدوير بدعم الصناعات المحلية والحفاظ على الموارد القيمة والمهمة للتنمية الاقتصادية.

I– ظهور فكرة إعادة التدوير:

بدأت فكرة إعادة التدوير أثناء الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، حيث كانت الدول المشاركة في الحرب تعاني من النقص الشديد في بعض المواد الأولية الأساسية، مثل المطاط، والفولاذ، وغيرها، مما دفع الدول إلى تجميع مخلفات تلك المواد، وإعادة استخدامها، ثم أصبحت إعادة التدوير، من أهم أساليب إدارة التخلص من النفايات، أو المخلفات بكل أنواعها في معظم الدول حول العالم، بسبب فوائدها العديدة على البيئة، وعلى الإنسان.

II- مفهوم إعادة التدوير:

المفهوم الأول: عبارة عن عملية معالجة المواد المستخدمة، مثل المخلفات المنزلية، والزراعية، والصناعية، وإعادة تصنيعها وتحويلها إلى منتجات مفيدة للإنسان، لتقليل تأثيرها، وتقليل تراكمها في البيئة، وبالتالي الحد من تلوث الماء، والهواء، والتربة، وخفض انبعاث الغازات السامة، واستهلاك الطاقة، والمواد الخام، وتتم عملية إعادة التدوير، عن طريق فصل المخلفات عن بعضها البعض أولا، بناءا على المواد الخام الممونة لها، ثم إعادة تصنيع كل مادة على حدة. (اسكندر، 2014، صفحة 21)

المفهوم الثاني: تعرف عملية إعادة تدوير النفايات بعملية معالجة للمواد المستهلكة، بحيث تعاد إلى شكل المادة الأولية لهذه المادة، لتصنع مرة أخرى فيعاد استخدامها والاستفادة منها من جديد، أو يمكن تعريفها أيضا بأنها عملية استخدام المورد الطبيعي مرة أخرى بعد إعادة تصنيعه. (النجار، 2016، صفحة 25)

III- طريقة إعادة التدوير:

تتخذ دول العالم طرقا مختلفة لتشغيل مشاريع إعادة التدوير لتناسب المجتمعات حسب حالتها الاجتماعية والثقافيّة، وتبدأ عملية إعادة التدوير بتصنيف المخلفات إلى عدة أصناف، الخشبية، الزجاجية، البلاستيكية، الورقية، العضوية، والإلكترونية، داخل المنازل وفي بعض الدول داخل المكبات الكبرى، ثم تأتي شركات متخصصة لإعادة تدوير أحد الأنواع السابقة وتأخذها للشركة المتخصصة في إعادة تدوير هذا النوع، تقوم المصانع بإعادة هذا النوع لمادته الأولية، والاستفادة منه ببيعه للشركات والمصانع الأخرى، وتعتبر اليابان من الدول الرائدة في عملية إعادة التدوير، حيث تنتشر ثقافة إعادة التدوير فيها بين جميع فئات الشعب الياباني، وتبدأ عمليات تصنيف النفايات من المنازل والمدارس والمؤسسات الحكومية المختلفة، وثم إرسالها لشركات استثمارية تعيد تصنيعها لمادتها الأولية، ثم تحقيق أرباح لتلك الشركات، وتخليص المواطنين من الضرائب المدفوعة على النفايات.

الشكل رقم (01):طريقة إعادة التدوير

المصدر: سعيد محمد العروي، أهمية إعادة التدوير في التنمية الاقتصادية، دار النشر العربية، بيروت، لبنان، 2015 ص17.

IV- أنواع عمليات التدوير:

هناك نوعان أساسيان لعمليات التدوير، وهما:

IV- 1- إعادة التدوير الداخلية: وهي إعادة استخدام المخلفات الناتجة من عملية التصنيع نفسها، وتستخدم بشكل شائع في صناعة المعادن، مثل تصنيع أنابيب النحاس.

IV- 2- إعادة التدوير الخارجية: وهي استصلاح المواد المهملة والقديمة، مثل جمع المجلات القديمة، والصحف، وإعادة تصنيعها إلى منتجات ورقية جديدة.

V- أهمية إعادة التدوير:

- الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، التي تسبب ارتفاع درجات الحرارة على الأرض، وذوبان القطب المتجمد.
- الحد من تلوث مياه البحار والمحيطات والمياه الجوفية، بالمخلفات الصناعية.
- المحافظة على نظافة البيئة، وتنظيفها من النفايات الصناعية، وتقليل عدد مكبات النفايات، وحماية الموارد الطبيعية.
- الحد من مدافن القمامة، وإعادة تلك القطع الأرضية إلى الطبيعة.
- التقليل من الغازات السامة، والمنبعثة من عملية حرق النفايات.
- التقليل من استنزاف المواد الخام لصناعة مواد جديدة، وبالتالي استمرارها لفترات زمنيةٍ أطول، من أجل الأجيال القادمة.
- التقليل من استهلاك الطاقة المستخدمة في استخراج المواد الخام.
- الحد من البطالة، وتوفير فرص عمل، وتوفير المال، حيث إن تكلفة إعادة تدوير المواد الخام، أقل من استخراجها.

VI- أهم أنواع إعادة التدوير:

- مواد الألمونيوم إلى ورق ألمنيوم للتغليف، أو بعض قطع السيارات.
- الفولاذ إلي مركبات السيارات.
- المواد النسيجية، والألبسة.
- أوراق الكرتون من المجلات والجرائد، وصناعة ورق كرتون جديدٍ.
- العبوات الزجاجية، والمعدنية، وصناعة عبوات جديدة أخرى.
- إطارات السيارات غير القابلة للاستعمال، وتحويلها إلى مواد مطاطية أخرى، أو خلطها مع إسفلت الشوارع.
- مياه الصرف الصحي، إلى مياه صالحةٍ للري، أو الاستخدام الخارجي، بفضل محطات تنقية المياه وتطهيرها.

– المواد البلاستيكية إلي أكياس، ومواد تعليب.

– بقايا الطعام، والأكل التالف، أو المنتهي الصلاحية، لصناعة الأعلاف، والأسمدة العضوية.

– الزيت الناتج من عملية القلي المتكررة، في المطاعم والمنازل، لصناعة زيت التشحيم.

VII– إيجابيات وفوائد إعادة التدوير:

لعملية إعادة التدوير فوائد بيئية واقتصادية واجتماعية كبيرة جدا، وتعتبر أفضل طريقة على الإطلاق للتخلص من النفايات والحفاظ على سلامة البيئة والإنسان، لذلك، انتهجت كثير من دول العالم المتقدم سياسات إعادة التدوير للتخلص من النفايات، ومن فوائد وايجابيات عملية إعادة التدوير ما يلي:

– تقليل الطلب على المواد الخام، حيث تسهم إعادة تدوير النفايات في التخلص من النفايات، وذلك من خلال طمرها في المكبات أو حرقها، وتقليل التلوث البيئي، والاحتباس الحراري.

– تقليل كمية النفايات المنزلية المرسلة إلى المكبات والمحارق وتركها مكشوفة التي تلوث البيئة، وبالتالي تحقق التنمية المستدامة، وتحافظ على البيئة للأجيال القادمة.

– الحد من التلوث الهوائي الذي يسبب العديد من الأمراض، وذلك بالتخلص من جميع المواد الخام.

– الحفاظ على الموارد الطبيعية، بسبب عملية التدوير.

– توفير الطاقة، لأن الطاقة تستخدم لاستخراج المواد الخام من صقل، ونقل، وتشييد.

– التقليل من تلوث مياه البحار والمحيطات والأنهار من رمي النفايات الصلبة فيه، وتهديد الأحياء البحرية، كما تقلل من تلوث المياه الجوفية من عصارة النفايات الناتجة عن طمر النفايات.

– المحافظة على نقاء الهواء الجوي من انبعاثات حرق النفايات، والتي تفرز كميات كبيرة من الغازات السامة وثاني أكسيد الكربون الذي يزيد من مشكلة الاحتباس الحراري.

– تحقيق عوائد اقتصادية وأرباح من المواد الخام المعاد تصنيعها، وتقليل نسبة البطالة بتوفير فرص عمل بشركات إعادة التدوير للشباب.

– توفير الطاقة التي تستهلك في استخراج المواد الخام ثم تصنيعها، إذ إن عملية التدوير هي نصف عملية تصنيعية فتستهلك الطاقة بشكلٍ أقل.

– تحقيق مبدأ التنمية المستدامة من أجل المحافظة على البيئة، وتقليل استهلاك المواد الخام من أجل الأجيال القادمة.

– تقليل الأمراض وتكاثر الميكروبات في التجمعات السكانية نتيجة لفصل النفايات العضوية واستخدامها كسماد مفيد للأرض.

– توفير المبالغ المالية التي كان يتم صرفها على مكبات النفايات وعمليات الطمر.
– تقليل عمليات قطع الأشجار واستنزاف الغابات عن طريق إعادة تصنيع الأخشاب واستخدامها مرة أخرى.

VIII– إعادة تدوير النفايات في بعض الدول الرائدة:

نستعرض بعض الدول الأبرز عالميا في مجال إعادة تدوير المخلفات والاستفادة منها إلى أقصى حد مع أقل الأضرار الممكنة بالبيئة وبالموارد الطبيعية، إلى جانب أننا نتطرق الى الجزائر من اجل المقارنة.

هناك اتجاه عالمي للتقليل من مساحة الأراضي المستخدمة كمكبات للمخلفات،, خاصة تلك المصنعة من مواد غير عضوية والتي تأخذ وقتا طويلا للتحلل والاندماج في التربة قد يصل إلى عشرات السنوات.

VIII– 1– الاتحاد الأوروبي:

يضع الاتحاد الأوروبي هدف الوصول إلى إعادة تدوير 50% من النفايات بحلول عام 2020 بالمقارنة مع 35% عام 2010, و23% عام 2001، وقد نجحت عدة دول في الوصول إلى هذا الهدف باكرا. (فهمي، 2017، صفحة 116)

الجدول رقم (01) يمثل إحصائيات التخلص من النفايات بإعادة التدوير حسب الدول سنة 2013

الدولة	النسبة
النمسا	%63
ألمانيا	%62
بلجيكا	%58
هولندا	%51
سويسرا	%51
الولايات المتحدة	%49
السويد	%49
لوكسمبورج	%46
النرويج	%42
الدانمارك	%40

المصدر: من إعداد الباحثان حسب تقرير وكالة البيئة الأوروبية (EEA) سنة 2013

دعونا نتعرف على بعض الإجراءات التي تتميز بها بعض الدول وتجعلها ناجحة في هذا المجال.

VIII- 2- سويسرا:

تطبق البلديات السويسرية سلسلة من القواعد التي قد تبدو صارمة ومشددة للبعض، إلا أن المواطنين يلتزمون بها ويطبقونها حتى أصبحت ضمن روتينهم المعتاد، فإن كنت تعيش في سويسرا، فإنك إن أردت أن تترك للبلدية عملية تجميع النفايات من أمام بيتك فإنك تدفع رسوما لذلك، أما إن قمت بالتخلص من نفاياتك بتوصيلها بنفسك لصناديق إعادة التدوير فهذا شيء مجاني.

توجد حاويات خاصة وأكياس خاصة بلون معين لكل نوع من أنواع النفايات، ويتم مخالفتك إن لم تلتزم بها، ويمنع تماما إلقاء البطاريات ضمن نفايات أخرى، وعادة ما يوجد صندوق لتجميعها في محلات السوبرماركت، وفي الشوارع توجد حاويات للزجاج، وأخرى للألمونيوم، وأخرى للمخلفات النباتية، بالإضافة إلى البلاستيك، والصحف والمجلات، وقد يحدث أن تتوزع هذه الحاويات في عدة أماكن متباعدة حول منزلك، مما قد يتطلب منك أن تخطط لمسارك اليومي بناء على ضرورة مرورك بصندوق من هذه الصناديق.

الجدير بالذكر أن سويسرا حظرت منذ عام 2000 التخلص من النفايات عبر وسيلة الطمر والدفن في باطن الأرض، علما بأن طبيعة التربة الجبلية التي تغطي ثلثي مساحة البلاد تجعل من الصعب الاستمرار في إنشاء حفر لطمر النفايات. نذكر أيضا أن النفايات التي لا يمكن إعادة تدويرها أو تحويلها إلى أسمدة يتم التخلص منها عبر عملية الحرق التي تتم في منشآت خاصة مصممة بتكنولوجيا متطورة بحيث لا تسبب تلوثا في الهواء، كما أن الطاقة الناتجة عن عملية الحرق تستغل في إنتاج الطاقة والكهرباء. (فهمي، 2017، صفحة 118)

VIII- 3- ألمانيا:

أسوة بسويسرا، تم إصدار قانون ألماني يحظر تماما طمر النفايات في باطن الأرض منذ عام 2005، كما تكلفك أيضا برسوم في حال اعتمادك على البلدية في تجميع نفاياتك، تزداد كلما ازدادت سعة الأكياس المستخدمة، فيما لا تكلفك شيئا إن قمت بالتخلص منها بنفسك عبر الحاويات المخصصة لإعادة التدوير.

تعتمد ألمانيا على عدة قواعد هي الأخرى في سبيل فرض نظام إعادة التدوير على كل من المستهلك والمنتج، حيث يدفع المنتجون رسوما إضافية كلما كانت عبوات منتجاتهم أصعب في إعادة التدوير، وكلما كان وزنها أثقل (أي تحتوي على مواد أولية أكثر)، وهكذا يضطر المصنعون للاقتصاد بقدر الإمكان في المواد الأولية التي يستخدمونها في تصنيع عبوات وأغلفة المنتجات، وتكون عملية التخطيط لإعادة التدوير قد بدأت من المنبع الأساسي المصانع. (عبيدات، 2015، صفحة 125)

VIII– 4– السويد:

تطبق السويد السياسات المنصوح بها ضمن قوانين الإتحاد الأوروبي بشأن إعادة تدوير النفايات، ولكن الأمر قد وصل بهم إلى استخدام 100% من نفاياتهم في إنتاج الكهرباء والتدفئة, للدرجة التي جعلتهم بحاجة لاستيراد المزيد من النفايات من جارتهم النرويج.

الشكل رقم (02): السويد تستغل نفاياتها بهذه الطريق

المصدر: من قوقل صور https://www.google.com/search?q+=

VIII– 5– بلجيكا:

تباع أكياس النفايات في بلجيكا بألوان مختلفة تميز أربعة أنواع من النفايات: الأصفر للورق والكرتون، الأزرق للبلاستيك والمعادن، الأخضر لمخلفات الحدائق والكيس الأبيض لباقي المخلفات، وتخصص البلدية أياما معينة في الأسبوع لإخراج نوع معين من للقمامة، فمثلا لو كان اليوم المخصص لإخراج كيس الورق وقمت بدلا منه بإخراج كيس البلاستيك فلن يتم أخذه من أمام بيتك عند مرور عربة التجميع.

أما ما تتميز بيه الدولة هو استحداثها لتكنولوجيا متطورة في إعادة تدوير السيارات القديمة تصل إلى 91% منها، حيث تمر السيارة بمراحل للتفكيك والتقطيع والطحن، ثم تعالج بطريقة ميكانيكية معينة تعمل على فصل المواد الأولية المختلفة الناتج عن عملية الطحن عن بعضها البعض، وتستخدم مرة أخرى في تصنيع منتجات جديدة. (البكري، 2016، صفحة 203)

VIII– 6– الدانمارك:

تتجه الدولة إلى الاستغناء تماما عن الوقود الحفري (البترول ومشتقاته) بحلول عام 2050، وفي سبيل الوصول إلى هذا الهدف تتجه نحو تقليل الاعتماد على أسلوب الحرق للتخلص من النفايات وزيادة ما يتم إعادة تدويره من تلك النفايات، فإلى وقت قريب، كانت الدانمارك تعتبر من أوائل الدول اعتمادا على المحارق بنسبة تصل إلى

80% من النفايات غير المفصولة بحسب النوع، حيث كان يعتبر خيار فصل النفايات في المنازل أمرا اختياريا يرجع لتفضيل كل مواطن، إلا أنه تم البدء في تطبيق قانون يجبر المواطنين على فصل نفاياتهم في سبتمبر 2013. (Zhou, 2010, p. 245)

إن التأمل في كل هذه الجهود الدولية في الخروج عن المعتاد في مسألة توليد الطاقة وإدارة المخلفات تجعل المواطن العربي وخاصة الجزائري يقف حائرا من الطريقة التي لا زالت تفكر فيها حكوماته بطرق قديمة عفي عليها الزمن، في الوقت الذي تتسابق فيه دول أخرى حول العالم لتطبيق وسائل جديدة، لا تخلو من التعسف في البداية لإجبار المواطنين على أمور تهدف للمصلحة العامة، ليس فقط للمدينة أو الدولة، بل للبيئة والكوكب بأسره، الذي ينبغي علينا، شئنا أم أبينا أن نسلمه للأجيال القادمة، فليس لدينا إلا كوكب واحد لنعيش عليه.

IX- مشاريع إعادة التدوير الجزائر:

يقدر إنتاج النفايات في الجزائر بـ23 مليون طن من مختلف الأنواع والأصناف، 65% منها تنتج بالشمال الجزائري أي ما يعادل 4% من مساحة البلاد، يُعاد تدوير 10% منه في حين يوجه 36% منه إلى مراكز الردم التقني، و1% فقط يوجه نحو عملية التسميد و46% يتم تحويلها نحو المفارغ العمومية، وتقدر كمية النفايات الناتجة عن الأنشطة المنزلية في الجزائر بنحو 12 مليون طن سنويا.

شجعت هذه الكميات الكبيرة من النفايات على التوجه نحو إنشاء مؤسسات خاصة بإعادة التدوير، حيث وصل عدد المؤسسات الناشطة في مجال فرز وتدوير النفايات في الجزائر 25 ألف مؤسسة خلال سنة 2017، حسب إحصائيات وزارة البيئة، بينما يبلغ عدد المؤسسات التي تنشط في مجال الاقتصاد الأخضر 273 ألف مؤسسة، وتشير التوقعات إلى وصول عدد مناصب الشغل في النشاطات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في الجزائر إلى 1.4 مليون منصب شغل في سنة 2025. (نات كوم، 2019)

في وقت سابق، تبنت الجزائر استراتيجية وطنية لتسيير النفايات في آفاق سنة 2030، بهدف خفض فاتورة الاستيراد من المواد الخام، إضافة إلى تقليص النفايات التي توجه إلى مراكز الردم التقني والمحافظة على البيئة، بدءا بنظام الجمع والفرز الانتقائي للنفايات من المصدر، ثم توجيهها حسب أنواعها لإعادة تدويرها وتحويلها.

في إطار البرنامج الوطني للتسيير المتكامل للنفايات، الذي أعلنت انطلاقته سنة 2003، أعد 1257 مخططا بلديا لتسيير النفايات وبرمجة إنشاء 144 مركزا للردم التقني بينها 92 تم إنجازها، بالإضافة إلى 160 مفرغة مراقبة، بينما جرى القضاء على 1304 مفرغة عشوائية من أصل 3 آلاف مفرغة موجودة على المستوى الوطني. (EXTRANET، 2019)

ملاحظة: تقدر الخسائر في الجزائر بسبب عدم إعطاء أهمية إن لم نقل تجاهل إعادة التدوير نحو خمسة مليارات سنويا.

الخاتمة

أصبحت عملية فرز النفايات اليوم تخضع لمعايير دقيقة، تشرف عليها هيئات ومؤسسات تخصصية، والبعض اتخذ منها مهنة تدر عليه أرباحا كبيرة، وشركات حولت النفايات إلى مصادر للطاقة والأسمدة العضوية، سيما وأن أنواع وتصنيفات النفايات تختلف من مكان إلى آخر، حسب البيئة الاجتماعية ومستوى سكان كل منطقة سكنية، فالنفايات باتت عنوانا للتصنيفات الاجتماعية، ولكنها في النهاية زبالة ونفايات تحتاج إلى الترحيل والتخلص منها بإشراف خبراء ومختصين، فعادة التدوير أصبحت من العمليات الهامة التي تجري في يومنا هذا، فلها الكثير من الفوائد التي توفر علينا كبشر المواد الأساسية لنستخدمها في صناعات أخرى.

التوصيات:

- ينبغي إعادة النظر في طريقة تعامل الصناعة مع الموارد.
- البحث على كيفية تصدير النفايات بعد جمعها وفرزها للدول التي بحاجة إليها من بينها السويد.
- يجب توعية أفراد المجتمع وتوضيح أهمية إعادة التدوير وآثاره.
- تشجيع المواطن على المساهمة في إعادة التدوير عن طريق وضع ماكينات تعود بفائدة للمواطن.
- فكرة إعادة التدوير موجودة منذ الأزل ويجب الاهتمام بها أكثر.
- تشجيع الشباب على انجاز مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومقاولات لإعادة التدوير.
- إيجاد فرص عمل جديدة والتقليل من البطالة واستثمار جيد للنفايات وبشكل علمي مدروس.
- استخدام المواد المعدنية المتخلفة من الفرز في إعادة التدوير للمعامل ذات العلاقة والمحافظة على الموارد الطبيعية والتقليل من الاستيراد والتوجه نحو الاستدامة.
- وضع قوانين تنص على التركيز على إعادة التدوير في الصناعات واستغلال النفايات كمادة أولية بديلة في الصناعة وتفعيل إدارة النفايات.
- نشر الوعي حول إعادة التدوير واستغلال النفايات كطاقة بديلة والاستفادة من التجارب العالمية ووضع خطط مستقبلية ودورات تدريبية.
- الاهتمام بالوعي الثقافي للأهالي والمناطق السكنية في المحافظة على تجميع القمامة بشكل منظم وصحيح لتسهيل عمليات التجميع والفرز ووضع غرامات لكل مخالف.

– استخدام التغير التكنولوجي لتحقيق الكفاءة والإنتاج الأنظف والوصول إلى مستوى البلاد المتقدمة وتعويض ما فات من تراجع خلال السنوات الأخيرة التي مرت على الجزائر.

أخيرا إن تسيير النفايات المنزلية في الجزائر يبقى من بين أولويات الحكومة الجزائرية من أجل تحسين حياة المواطن والوصول إلى تحقيق مدينة مستدامة.

الإحالات والهوامش:

Zhou, y. (2010). *Improving Algal Biofuel Production Through Nutrient Recycling And Characterization Of Photosynthetic Anomalies In Mutant Algae Species.* Master's Thesis , Department Of Agriculture And Biological Engineering , University Of Illinois .USA. PP.2010.

ثامر سعيد البكري. (2016). *الأبعاد الإستراتيجية لإعادة التدوير في تعزيز فلسفة التسويق الأخضر*. عمان، الاردن: دار وائل.

حالد مصطفى فهمي. (2017). *الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية-دراسة مقارنة* (الإصدار ط2). الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

سعد عبود النجار. (2016). *اثر نظام المعلومات الاستراتيجية في متطلبات التصنيع الاخضر*. عمان، الاردن: دار الوراق للنشر والتوزيع.

محمد ابراهيم عبيدات. (2015). *التسويق الاجتماعي الاخضر والبيئي*. عمان، الاردن: دار وائل.

محمد علي اسكندر. (2014). *ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة* (الإصدار ط2). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

مؤسسة EXTRANET. (06 اكتوبر, 2019). مقابلة مع مسؤول في المؤسسو حي الاعمال باب الزوار الجزائر العاصمة.

مؤسسة نات كوم. (06 اكتوبر, 2019). مقابلة مع مسؤول في المؤسسة 1 شارع محمد نايلي الجزائر العاصمة.

استراتيجية جودة التكوين كأسلوب لموازنه مخرجات الجامعة وسوق العمل

Training quality strategy as a method to balance the outputs of the university and the labor market

– **د/شيخاوي سنوسي** [1]: محاضر (أ)، جامعة ابن خلدون تيارت

ملخص :

تشهد الجامعة الجزائرية اختلالًا في العلاقة مخرجاتها وسوق العمل، حيث تعاني المناهج الدراسية من قلة توافقها مع احتياجات المؤسسات حيث يتم التركيز على النظريات بدلاً من المهارات العملية.، وينتج عن ذلك عدم قدرة الطلاب على تطبيق المهارات التي يتعلمونها في بيئة العمل الحقيقية. علاوة على ذلك، فإن عدم وجود برامج تدريبية عملية يصعب على الطلاب اكتساب المهارات اللازمة للعمل في سوق العمل. لتجاوز هذه المشكلة، يحتاج النظام التعليمي في الجزائر إلى تحديث المناهج الدراسية وتعزيز التواصل بين الجامعات وسوق العمل دون اهمال الجاب الهيكلي و طرق التسيير، و لعل المدخل الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق كل ما سبق هو جودة التكوين ، بل اكثر من ذلك أصبح تطبيق الجودة في التعليم مطلبا ملحا أكثر من أي وقت مضى، حيث لم تعد العملية مقتصرة على إتاحة الفرص للتعليم بل تعدى ذلك إلى ضرورة رفع كفاية التعليم وفعاليته والتوجه الى تحقيق النوعية. سيتم من خلال هذه الورقة البحثية التطرق الى المحطات المفصلية في تحقيق جودة التكوين في الفضاء الجامعي .

كلمات مفتاحية: التعليم العالي، جودة التكوين، سوق العمل

Abstract

The Algerian university suffers from an imbalance in its relationship with the job market, where study programs lack compatibility with the needs of companies, focusing on theories rather than practical skills. This results in the inability of students to apply the skills they learn in a real work environment. Additionally, the absence of practical training programs makes it difficult for students to acquire the necessary skills to work in the job market. To overcome this problem, the educational system in Algeria needs to update study programs, strengthen communication between universities and the job market without neglecting structural management and management methods. The only entry that can achieve all of this is the quality of education, and implementing quality in education has become more crucial than ever, as the process is no longer limited to providing learning opportunities, but must also increase the efficiency of education and focus on achieving quality. This research will address the key steps to achieving quality education in the university space.

Keywords: *Higher education, quality of education, job market.*

[1] Snouci.CHIKHAOUI, University Tiaret, *snouci.chikhaoui@univ-tiaret.dz*

-مقدمة:

لقد أصبحت المفاضلة بين الأمم اليوم تقوم على أساس امتلاك مصادر المعرفة و القدرة على انتاجها، بل اكثر من ذلك إن معايير المنافسة تحكمها معايير امتلاك المعرفة، و انطلاقا من كون الجامعة من اهم ركائز اقتصاد المعرفة فهي من خلال ممارسة وظائفها تحقق القدرة معرفية للمجتمع و تعد الكفاءات المؤهلة، فيلعب فضاء التعليم العالي بذلك أدوارا مهمة في حياة الأمم و الشعوب ليصنع حاضرها و يبني مستقبلها و رفع التحدي امام التغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية و الخارجية، و بناء على ما سبق فإن واقع الجامعة اليوم يحتاج أكثر من أي وقت مضى تغيير الذهنيات و تطوير آليات التسيير بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل و يؤسس لمنظومة تفتح الآفاق أمام الكفاءات من خريجي هذه المؤسسات و المعاهد من أجل إيجاد موقع لها في سوق العمل للمشاركة بفاعلية في دفع عجلة التنمية بكل مستوياتها.

تحاول هذه الورقة البحثية التطرق الى تكريس جودة التكوين كأسلوب كفيل بخلق علاقة ملائمة بين مخرجات الجامعة الجزائرية متطلبات سوق العمل، من اجل التقليل من نسبة البطالة ومن بناء رأسمال فكري قادر على تحقيق النهضة المطلوبة في المجتمع بالتركيز على متغير جودة :

1.1.إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي الآليات الكفيلة بتحقيق جودة التكوين في الجامعة سعيا الى خلق نوع من التوازن بين مخرجات الجامعة الجزائرية ومتطلبات سوق العمل؟

2.1 فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية الآتية:

يتحقق التوازن بين مخرجات الجامعة الجزائرية سوق العمل بتفعيل مدخل الجودة في الفضاء الجامعي بأطرافه : الطالب، الهياكل، الطاقم الإداري، المناهج و البرامج.

2. الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث

1.2 التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي:

يشهد التعليم العالي اهتماما بالغا جعل المهتمين بالبحث في هذا المجال يتداولون تعاريف متعددة لهذا المصطلح وفق اختلاف الزوايا التي يتم من خلالها الخوض في الموضوع نوجزها في المحطات التالية:

من حيث المكان: يعرف التعليم العالي على أنه كل تعليم رسمي يتم في المعاهد والكليات والجامعات، حيث المتعلمون في هذه المؤسسات التعليمية الرسمية لم يسبق لأكثريتهم أن دخلوا سوق العمل. (الشيخ، صفحة 11)

أما من حيث مكانته في المنظومة التعليمية فهو كل أنواع الدراسات، والتكوين أو التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسة للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة". (رقاد، 2014/2013، صفحة 24)

من حيث الأدوار والوظائف يعرف على أنه " ذلك التعليم المستقطب للمخرجات المميزة من التعليم العام بعد الثانوية العامة، ويقوم بمسؤولية تدريب الموظفين على رأس العمل، ويتحمل توفير الإطارات البشرية المناسبة لسوق العمل في مجالات الاختصاص." (عظمة، 2001، صفحة 220) كما تعتبره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفق هذا المنظور على انه:" مستوى أو مرحلة من الدراسة تلي التعليم الثانوي، وتباشر هذه الدراسة في التعليم العالي، كالجامعات الحكومية والخاصة وفي الكليات و المعاهد من المنشآت التعليمية الأخرى، ومن خلال البرامج المقدمة عبر الشبكات الإلكترونية و الهيئات و الوكالات العامة و الخاصة." (الزاحي،، 2014/2013، صفحة 51)

وعلى مستوى التشريع الجزائري فقد جاء تعريف التعليم العالي في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 05/99 المؤرخ في04افريل1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي

على النحو التالي:" هوكل نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدم على مستوي ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي، ويمكن أن يقدم تكوين تقني من مستوي عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة". (الديمقراطية، 1999) غير أن هذا التعريف له بعد مؤسسي فقط وذلك لكون الوظائف والأهداف قد جاءت الإشارة إليها في مواد أخرى من نفس المرسوم.

وبناء على كل ما سبق يمكن القول ان وتأسيسا على ما سبق يمكن القول إن التعليم العالي هو التكوين الذي يأتي في قمة الهرم التعليمي وأعلى مستوياتها، يتم على مستوى المؤسسات الجامعية المختلفة التي تعتمدها الدولة وذلك خدمة للتنمية بإعداد مختلف الكوادر والإطارات اللازمة لها، أهدافه مستمدة من فلسفة المجتمع ويواكب التطورات الحاصلة في المحيط الداخلي والخارجي، وذلك وفق الإمكانات المتوفرة والتي يتم رصدها لهذا النوع من التكوين.

وتعتبر الجامعة امتداد طبيعي ومنطقي لمؤسسات التعليم المتخصصة والتي ظلت تتطور على مر السنين كحصيلة أساسية للمعارف الإنسانية من حيث الإنتاج والتطبيق. (دليون، 1995، صفحة 205) وهي ممثلة بكلياتها ومراكزها العلمية والإدارية نظام تربوي بالدرجة الأولى، يستمد أهدافه من الفلسفة السائدة في بيئته السياسية والاجتماعية والقيمية ويمارس أنشطته من خلال جهاز أكاديمي واداري متكامل.

2.2 سوق العمل:

يعرف سوق العمل بكونه "الإطار الذي يتحدد فيه تفاعل طالبي وعارضي العمل، ويؤثر ويتأثر بمستوى الأداء الاقتصادي، ويتميز بديناميكيته وعدم ثباته وتعقده وتشعب القرارات التي تؤخذ فيه". (سويلم،، 2014، صفحة 06) ويعتبر نوع من انواع الأسواق الاقتصادية يحوي باحثون عن العمل يقابلهم عروض عمل، بوجود أصحاب الشركات الذين يخلقون فرص العمل ويبحثون عن اليد العاملة، ويحكمه كباقي الاسواق مبدأ العرض والطلب مع بعض الخصوصية بالنسبة للدول ذات الاقتصاد الموجه، حيث يتم تحديد حجم القوى العاملة وكذا الاجور المقابلة. (أشرف، 2012، صفحة 305)

ويتكون الطلب على العمل من فرص التوظيف التي توفرها مختلف القطاعات الإنتاجية ويحكمها منطق البحث عن الربح، اما العرض فتمثله مصادر مختلفة نذكر منها: (قريبي، 2015، صفحة 149)

- خريجي مؤسسات التعليم العالي بمختلف تخصصاتهم.
- خريجي منظومة التكوين المهني.
- الافراد من دون مؤهلات علمية محصلة تسربهم من المنظومة التربوية.
- العاملين الراغبين في تغيير طبيعة او مكان عملهم وتحسين اوضاعهم المهنية.
- افراد من ذوي الملكات والافكار القابلة للتجسيد عمليا بغية ايجاد آليات لبلورة مشاريعهم.

3. إشكالية اختلال العلاقة بين مخرجات الجامعة وسوق العمل وأسبابها

أفرزت التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية منذ مطلع الألفية الثالثة والتي شملت على الخصوص المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحديات متعددة، أثرت بشكل مباشر في أسواق العمل سواء من حيث حركية الموارد البشرية أو من حيث طبيعة المهن والوظائف المستحدثة وطرق ممارستها، وانتجت بذلك معضلة بالنسبة في فضاء سوق العمل يتجاذب من خلالها متغيران هما عروض العمل المتوفرة من جهة ثم الطلب عن العمل الذي يتزايد يوما بعد يوم خاصة أمام تنمي تعداد قوافل المتخرجين من منظومة التعليم العالي ومن ابرز هذه التحديات: (نمشة، 2008/2007، صفحة 50)

- التغيرات الديمغرافية حيث أصبحت العمالة الاكثر قدرة على التعامل مع التطورات التكنلوجية هم الاصغر سنا، دون ان نهمل تنامي نصيب المرأة في قوة العمل مما يزيد من مستوى الطلب للموارد البشرية مقابل العرض المتوفر من المناصب، وكذا ظهور ما يسمى بالعمالة المؤقتة كنوع آخر من قوة العمل.
- تنامي مستوى البطالة وبلوغه درجة حرجة سواء في الدول النامية او المتقدمة على حد سواء مما يشكل تحد يعزز الاخلال في التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل.

ولعل الأمر الذي يجلب الانتباه أن الشريحة الاكبر من طالبي العمل (البطالين) تتمثل في الشباب الحاصل على مستوى تعليمي عالي مع الإشارة الى استمرار ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. خاصة وان زيادة مستويات التعليم قد صاحبها في علاقة طردية زيادة مماثلة في نسب ومعدلات البطالة بسبب: (خورشيد، 2013، الصفحات 4-5)

- تقلص فرص العمل للخريجين في القطاع الحكومي أمام توسع في التعليم العالي.
- تباطؤ معدلات التصنيع والتطوير التكنولوجي الذي يستقطب التخصصات التقنية.
- ارتفاع عدد الطلاب المسجلين في تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية.
- التنوع في الموارد البشرية كأحد إفرازات ظاهرة العولمة.
- الانفجار المعرفي والثورة العلمية ما نتج عن ذلك من تغير في طبيعة الوظائف والمهن حيث ظهرت أنماط جديدة كالعمل عن بعد بإلغاء مفهوم مكان العمل والمسافات

وبناء على التحديات السابقة مجتمعة فإن ثنائية مخرجات الجامعة وسوق العمل تحكمها محددات متداخلة من حيث درجة التأثير تتمثل في الديمغرافيا، الخريجين الجدد من المنظومة التعليم العالي، الاقتصاد ونسبة البطالة (انظرالمخطط1).

الشكل1: العلاقة بين مخرجات الجامعة وسوق العمل (الدين، 2017)

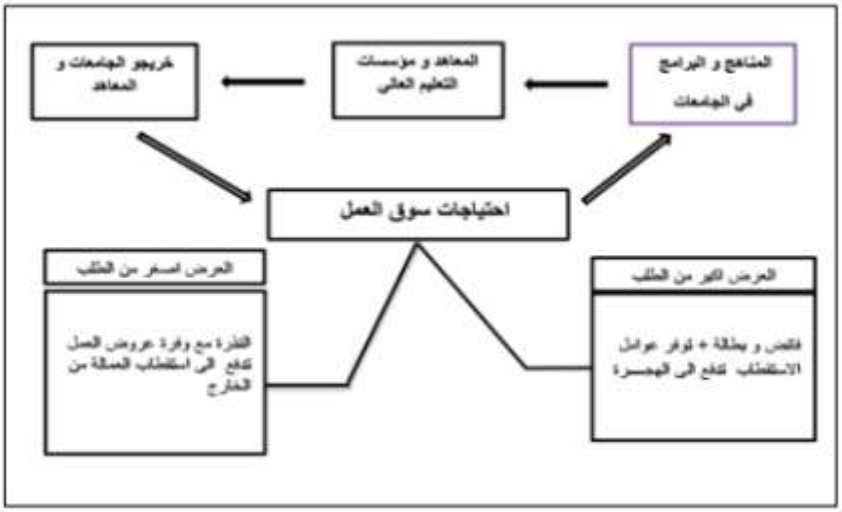

وبالتالي فإن عدم وجود نوع من التوازن بين مكونات الثلاثية الأخيرة يخلق حتما اختلالا واضحا بين قوافل المتخرجين وعروض سوق العمل من خلال: (المركز اليميني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، 2007، الصفحات 71-72)

- الخريجين الذين لا يجدون نشاطا يناسب تخصصاتهم العلمية في سوق الشغل سواء على المدى المتوسط او الطويل، مع انعدام التسهيلات المناسبة وغياب المناخ الملائم لإمكانية البحث العلمي.
- ضعف التركيبة الاقتصادية وهيكلها مما يقلص من نصيب الفئات المتكونة تكوينا عاليا وبمهارات تقنية جديدة.
- غياب السياسات الحكومية بخصوص خلق فرص العمل خارج إطار الوظيفة العامة، عن طريق تشجع الاستثمار الذي يزيد من الطلب على العمالة بمختلف مستوياتها.
- عدم اتباع معايير التخطيط لنظام التعليم العالي على ضوء الاحتياجات التي يفرضها سوق العمل.

كما ارجعت منظمة اليونسكو في تقرير لها عوامل اتساع الفجوة بين مخرجات الجامعة واسواق العمل في الدول العربية الى :(الرحمان، 2022)

- ✓ الضغوط الشديدة التي تواجه قطاع التعليم العالي بالنظر الى ارتفاع عدد السكان والطلب الاجتماعي على هذا المستوى من التعليم،
- ✓ أغلبية مؤسسات التعليم العالي لا تضع برامج ومشاريع مناسبة لخدمة التنمية المحلية والمشاركة في تطويرها باستمرار.
- ✓ عدم وجود تنسيق بين التخصصات المطلوبة في سوق العمل فكثيرا ما يرافق النقص في الخريجين المؤهلين في بعض التخصصات بطالة وسوء استخدام لإعداد كبيرة منهم في تخصصات أخرى.

3. جودة التكوين في الجامعة كرافعة للتعامل مع متطلبات سوق العمل

لقد أصبح من المؤكد اليوم ان النماذج السابقة التي تمارس بها الجامعات نشاطها في الدول النامية قد ادت الى تفاقم الفجوة بين مخرجاتها و أسواق العمل بشكل كبير، وإن المهارات و رأس المال البشري أصبحت العمود الفقري لتحقيق الرفاه الاجتماعي و الرخاء الاقتصادي وهي أيضا من أكثر متطلبات تعزيز سوق العمل ، و اذا كان مفهوم الجودة قد ارتبط في بدايته بالمنشآت الصناعية، حيث أكدت بعد ذلك نتائجه الإيجابية قدرة هذا المدخل على تفعيل قطاعات اخرى وعلى رأسها الخدماتية بشكل أساسي فإن اعتماده في المجال التعليمي لا يعتبر دخيلا رغم ما أثير حوله من إشكالية ضبط المفهوم و صعوبة توفر رؤية محددة له وآليات كانت في بدايتها تتميز ببعض الغموض عمليا، بل أصبح تطبيق الجودة في التعليم مطلبا ملحا أكثر من أي وقت مضى، حيث لم تعد العملية مقتصرة على إتاحة الفرص للتعليم بل تعدى ذلك إلى ضرورة رفع كفاية التعليم وفعاليته والتوجه الى تحقيق النوعية. (آحرون، 2006، صفحة 14)

1.3 مفهوم جودة التعليم

تنوعت الدراسات التي تناولت موضوع جودة التعليم العالي بتعدد التخصصات حيث تمخض عن هذا التنوع مجموعة من التعاريف نذكر منها ما يلي:

تعرف جودة التعليم بانها: مجموعة بنود من المدخلات والعمليات والمخرجات لنظام التعليم، والتي تلبي التطلعات الاستراتيجية للجمهور الداخلي والخارجي". (دعمس، 2009، صفحة 18)

كما تعرف ايضا: بأنها تحسين بيئة التعليم بما فيها من بحوث وهيئات اكاديمية، وتسهيلات وتجهيزات مادية وتقنية، وسياسات قبول، بالإضافة الى جودة عمليات التدريس والتدريب وما يتبعهما من جودة المناهج والطرائق التعليمية وتكنلوجيا التعليم، مما يؤدي الى التقدم في زيادة معارف الطلبة ومهاراتهم بما فيها المؤهلات ومشاريع التخرج. (كعبار، 2016، صفحة 20)

ويعتبرها البعض" إدخال خصائص التعلم المرغوبة من خلال عملية معالجة مستندة على المدرسيين الأكفاء الملمين بعلم أصول التدريس ومناهج تعليمية متكاملة ومناسبة." (نزيهة، 2017/2016، صفحة 49)

وانطلاقا من التعريفات السابقة يمكن القول ان الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الابعاد يشمل جميع الوظائف والانشطة: مناهج، برامج، بحوث، الطلاب، المرافق والتجهيزات سعيا الى تحقيق انسجام بين انتاج المعرفة واستخدامها في الاصلاح والتطوير، وبين مخرجات البحث العلمي والممارسات التطبيقية في المجتمع لتتحقق فعلا النوعية بدل الكم وتحسين مستوى التأهيل.

2.3 أبعاد جودة التعليم العالي

أبعاد الجودة عديدة بتعدد المجالات التي تطبق فيها، اما ما يتعلق بمجال التعليم العالي فيمكن تلخيصها في النقاط التالية: (رقاد، 2014/2013، الصفحات 40-14)

- **الكفاءة:** وهي امتلاك مقدمي الخدمات للمهارة والمعرفة اللازمة لأداء الخدمة، وفي مجال التعليم العالي فتتمثل في توفير الخبرات الأكاديمية التي تعطي للمؤسسات الجامعية القدرة على تأدية رسالتها تجاه المجتمع بمستوى رفيع من الجودة.
- **الاعتمادية:** تتلخص في قدرة القائمين في مؤسسة التّعليم العالي على توفير خدمات بصورة صحيحة وبدرجة عالية من الإتقان وفي المواعيد المحددة، وذلك بتوفير أعضاء هيئة تدريس يمتلكون تأهيلا عاليا، معرفة علمية كافية، مهارات البحث العلمي والقيم الأخلاقية التي تتلاءم مع رسالة الجامعة ومسؤوليتها تجاه المجتمع.

- **الاستجابة:** يقصد بها المرونة والتكييف مع التغيرات الحاصلة في المجتمع والاستجابة كل المتطلبات التي من شأنها ضمان استمرار العملية التعليمية بدون توقف كالتغيرات المفاجئة الحاصلة في سوق العمل.
- **المصداقية:** ويقصد بها مدى قدرة المؤسسة التّعليمية على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها للطالب المتكون قبل وأثناء التحاقه بها.

3.3 مبررات تفعيل مدخل جودة التعليم

لعل من أهم التحديات التي فرضت على الدول الاهتمام بجودة التكوين على مستوى المؤسسات الجامعية هو الفجوة التي اتسعت بين الجامعات كمنتج للفكر التنموي والتخلف الذي تعيشه الكثير من المجتمعات رغم ما يتم انفاقه على منظومتها التعليمية، فقد أكدت تقارير المنظمات العالمية ضرورة إعادة النظر في فلسفة التعليم الجامعي مع التركيز على أهمية وضع معايير أفضل تحقق جودة مخرجات التعليم التي يتوقع أن تؤدي إلى تنمية شخصية الانسان لخدمة مجتمعه، ومن بين المبررات الاساسية التي تدعم مدخل هذا المدخل: (سعد، 2014، صفحة 16)

- المسؤولية الاجتماعية للجامعات تجاه المجتمع وربطها بسوق العمل.
- الزيادة المتتالية والمستمرة في إعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي.
- امتداد الحاجة للاستمرار في التعليم وتحصيل المعرفة إلى ما بعد التخرج، مما يتطلب تعليم الطالب كيفية الاعتماد على الذات في تحصيل المعرفة.
- ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على العملية التعليمية.
- المنافسة الشديدة بين مؤسسات التعليم العالي اقليميا ودوليا وتأثير ذلك على خريجي الجامعات بفعل عوامل الاستقطاب العالمي.
- تحقيق التميز لمؤسسات التعليم العالي والتحسين المستمر بشكل يأخذ صفة الابداع ويحقق باستمرار حاجات الطلبة ورغباتهم من خلال طرح تخصصات جديدة والرفع من مستوى الكفاءة والفاعلية في استخدام مكتسباتهم في مختلف التخصصات، فتكون بذلك الجامعة أكثر استجابة للتنمية.

إن عدم قدرة الجامعة على الانفتاح على محيطها الخارجي من خلال المشاركة بمخرجاتها في عملية التنمية بمستوياتها المختلفة، جعل منها مرفقا لإنتاج طاقات معطلة في طوابير انتظار التوظيف، حيث تشير آخر الاحصائيات (2015) أن معدل البطالة من الشباب الحاصلين على شهادة جامعية بلغ نسبة14.7% (للإحصاء، 2023) نظرا للاعتبارات التالية: (قاسم، 2015، صفحة 54)

- عدم مطابقة التأهيل المهني بالقدر الكافي مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

- اقتراح الأساتذة لمسارات تكوينية لا تقوم على دراسة حاجات السوق.
- عروض التكوين لم تحقق كل الاهداف التي وجد من أجلها نظام التعليم العالي.
- ضعف الاهتمام بالمرافقة البيداغوجية التي تعتبر من مقومات نظام ل م د.

4.3 أهداف **جودة التعليم العالي وأبعادها**:

تتعدد أهداف مدخل جودة في التعليم العالي وابعادها بتعدد غايات الجامعات ورسالتها ومن بين الاهداف التي تسعى معظم المؤسسات الى تحقيقها من خلال اعتماد نظام الجودة :(رقاد، 2014/2013، صفحة 37)

- تكريس مبدأ اتقان العمل وحسن الأداء باعتبارهما مطلبا عصريا، تتصل به مقتضيات المرحلة الراهنة، فهي تختلف عن كونها شعار ترفعه الجامعات من من اجل تغطية فشلها في تحقيق حاجات المجتمع ومسايرة التغيرات الحاصلة فيه على كل المستويات.
- تحقيق نقلة نوعية في عملية التّعليم تقوم على أساس التوثيق للبرامج والإجراءات والتفعيل للأنظمة واللوائح والتوجيهات والارتقاء بمستوى الطلبة، لتجعل منهم فاعلين في تنمية مجتمعهم ومؤثرين ايجابيا في محيطهم وبيئتهم بمختلف مستوياتها.
- الاهتمام بمستوى الأداء للإداريين والأساتذة في مؤسسات التّعليم العالي من خلال المتابعة الفاعلة وتنفيذ برامج التدريب المستمرة، مع التركيز على جودة جميع أنشطة مكونات النظام التّعليمي.
- الوقوف على المشكلات التّعليمية في الواقع العملي ودراستها وتحليليها بالأساليب والطرق العلمية واقتراح الحلول المناسبة ومتابعة تنفيذها.
- تخفيف حدة التناقضات التي ظهرت مطلع الالفية الثالثة بين: العالمي والمحلي دون ان ينفصل الفرد عن جذوره، وبين التقاليد والحداثة دون التنكر للهوية، وبين التوسع الهائل في المعارف وقدرة الانسان على استيعابها.

5.3 معايير ضمان جودة التكوين في التعليم العالي

منظومة التعليم العالي فضاء مركب من مكونات جوهرية تتداخل في علاقة تكاملية منظمة وهي: الطالب، هيئة التدريس، الإدارة الجامعية، المرافق التعليمية، المناهج التعليمية وبالتالي فإن الحديث عن عنصر الجودة ينبغي أن يشمل المكونات السابقة وتظهر على كل منها مؤشرات هذه الجودة وعليه يمكن التطرق الى المعايير التالية:

- **جودة الطالب**: هو محور كل الجهود التي تبذلها الدولة عند اعدادها للسياسات التعليمية وعليه فإن جودة الطالب يقصد بها مدى حصوله على التأهيل والتكوين العلمي، الثقافي وحتى النفسي بشكل يسمح له باستيعاب المعرفة ويمكنه من التحصيل ليكون من النخب في المجتمع وفاعلا فيه، وتشمل جودة الطالب مستويات عدة أهمها: (الحريري، 2010، صفحة 231)
  - جودة انتقاء الطلاب
  - نسبة عدد الطلاب الى عدد هيئة التدريس
  - متوسط تكلفة الطالب
  - دافعية الطلاب ومدى استعدادهم لتقي المعارف

أ- **جودة هيئة التدريس**: ينعكس نشاط فريق هيئة التدريس بشكل مباشر على تحديد نوعية الطالب من خلال مدى تنمية قدراته التعليمية والبحثية، لذلك ينبغي ان تتوفر الكفاءات التالية: (رابح، 2016/2015، صفحة 86)

- كفاءة التدريس الجيد
- كفاءة البحث والتطوير
- كفاءة التوجيه العلمي للطالب
- القدرة على التفاعل مع مؤسسات المجتمع
- القدرة على تطوير المناهج التعليمية في مجالات التخصص.

ب- **جودة التسيير الاداري للجامعية**: من خلال تفعيل مدخل القيادة في التسيير وحسن استخدام الموارد المتاحة سواء المادية او البشرية فالقيادة مطالبة بالمبادرة بتطبيق برامج الجودة والتحسين المستمر ويتجسد ذلك من خلال: (رابح، 2016/2015، صفحة 87)

- التزام القيادة العليا بالجودة
- الاختيار الجيد للإداريين
- العلاقات الإنسانية

ج - **جودة المرافق**: تعتبر المرافق الجامعية الحيز الذي تتفاعل بداخله كل مكونات العملية التعليمية وبالتالي تعتبر أداة هامة لتفعيل عنصر الجودة وعليه ينبغي ان تتوفر فيه المتطلبات التالية: (الحريري، 2010، صفحة 233)

- مدى توفر الوسائل التعليمية ومصادر التعلم المناسبة

- مراعاة الشروط الهندسية والصحية المناسبة للتعلم
- توفر فضاء الانترنت والأجهزة وقواعد المعلومات.
- مراعاة شروط السلامة والإجراءات المتبعة في حالة الكوارث

د- جودة المناهج التعليمية: تعتبر المناهج أقوى حلقة في محطات تحقيق الجودة بعد كفاءة هيئة التدريس، وتتحقق الجودة في هذ الجزء من خلال: (السامرائي، 2007، صفحة 426)

- مدى ملائمة المناهج مع متطلبات سوق العمل
- مدى ملائمة المناهج للبيئة المحلية.
- مدى مسايرة المناهج للتطورات الحاصلة في كل المجالات.
- قدرة المناهج على تنمية روح الولاء والانتماء للوطن.
- قدرة المناهج على مساعدة الطالب على حل مشكلاته الحياتية.
- مدى قدرة المناهج على تنمية طرق التفكير النقدي العلمي.

4. الخاتمة

تأسيا على ما سبق يمكن القول إن الاهتمام بمدخل الجودة في التعليم العالي وربطه بسوق العمل جاء انطلاق من البـحث في أسباب التي أدت عمليا إلى اختلال العلاقة بين مسار التكوين والعروض العمل المتوفرة، فالجامعة مؤسسة نشأت بتاريخ عريق، استمرت معها أهدافها الأساسية على مر العصور واختلاف المجتمعات، ولكي تحافظ جدوى وجودها عليها التكيف مع المتطلبات المتجددة لتلبية حاجات المجتمع المستمرة، محققة بذلك الاستمرار في تكوين الافراد القادرين على دفع عجلة التنمية بقوة،

ولعل من أكبر التحديات التي تواجه منظومة التعليم العالي اليوم هي إشكالية الموازنة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل الشيء الذي دفع صانعي القرار في هذا المجال الى اعتماد مقاربة حديثة تمثلت في جودة التكوين. فقد بات راسخا ان النماذج السابقة التي تمارس بها الجامعات نشاطها في الدول النامية قد ادت الى تفاقم هذه الفجوة بشكل كبير، وإن المهارات ورأس المال البشري أصبحت العمود الفقري لتحقيق الرفاه الاجتماعي والرخاء الاقتصادي ومن ثم إثراء سوق العمل، ومن بين مخرجات هذه الدراسة ما يلي:

- اعتماد مناهج تعليمية مدروسة متطورة وملائمة للواقع العملي تعكس تفتح الجامعة على بيئتها الخارجية ومتطلبات سوق العمل في الجزائر.
- تفعيل الاستراتيجيات الكفيلة بزيادة كفاءة الأساتذة وتطوير مهاراتهم التدريسية والتواصلية، من خلال التفتح على التجارب الدولية وتوفير الدعم اللازم لهم.

- تطوير المعايير الخاصة بالتحاق الطلبة في الشعب والميادين بشكل يحقق جودة التكوين و يؤسس لتحقيق الدافعية الاستعداد لتقي المعارف.
- تجسيد التحول الرقمي في فضاء التعليم العالي وما يتطلبه من تكنلوجيا عن طريق التعاون الدولي بين الجامعات في مجال تكنلوجيا الاعلام والاتصال..

5. قائمة المراجع

1. الداودي الشيخ. (بلا تاريخ). تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2012/2004. *مجلة المؤسسة*(04)، صفحة 11.
2. الديوان الوطني للإحصاء. (03 02, 2023). *النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة*. تم الاسترداد من ons.dz: https://www.ons.dz/IMG/pdf/emplar0915.pdf
3. المركز اليميني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل. (2007). ، *مخرجات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل والتنمية، 2007، ص ص71-72*. اليمن: منشورات المركز اليميني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل.
4. ثابت حسان ثايت، عمر توفيق عبد الرحمان. (19 12, 2022). *مقياس رؤية ورسالة وأهداف مؤسسات التعليم العالي وأثره على سوق العمل*. تم الاسترداد من اكاديميا: https://www.academia.edu/30354574
5. رافدة عمر الحريري. (2010). *القيادة و إدارة الجودة في التعليم العالي، عمان*. عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع.
6. رشدي احمد طعيمة و آحرون. (2006). *الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد* . عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع.
7. سعد بن عبيد بن نمشة. (2008/2007). ، *استراتيجية ادارة الموارد البشرية لمواجهة تحديات العولمة، ا، كلية الدراسات العليا، 2007-2008، ص50*. اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،.
8. سمية الزاحي،. (2014/2013). اطروحة دكتوراه. *مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائ*، 51. قسنطينة: جامعة قسنطينة 2.
9. صليحة رقاد. (2014/2013). ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ، جامعة سطيف 1، السنة الجامعية 2014/2013، ص24. *تطبيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته*،. جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، سطيف.
10. عائدة بن خليل الحجيل، فاتن بنت أسعد أشرف. (2012). العلاقة بين مخرجات التعليم العالي و سوق العمل من واقع المجتمع السعودي،. *بحوث واوراق مؤتمر : استراتيجيات التعليم العالي و تخطيط الموارد البشرية* (صفحة 305). الاردن: الجامعة الهاشمية.
11. عمران نزيهة. (2017/2016). ، *دور إصلاح سياسة "ل .م .د" LMDفي تحقيق جودة التكوين في الأنظمة المغاربية ، أ ،ص49*. طروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة،.

12.عمرو أحمد كمال ، أيمن نبيه سعد. (2014). ، رؤية مستقبلية لتطوير منظومة التعليم العالي من خلال نماذج إدارة الجودة الشاملة ، ، عمان: 11/10/ ديسمبر 2. تأليف المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم (المحرر)، *أبحاث المؤتمر السنوي السادس : انماط التعليم و معايير الرقابة على الجودة فيه* (صفحة 16). عمان: المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم . تم الاسترداد من Acadimia.

13.فاطمة الزهرة بن رابح. (2016/2015). *دور القيادة الإدارية في تحقيق جودة التكوين في قطاع التكوين.* رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، علوم سياسية،، بسكرة.

14.فوضيل دليون. (1995). الجامعة تنظيمها وهيكلتها. (دائرة البحث قسنطينة، المحرر) ،*مجلة الباحث الاجتماعية*(01)، صفحة 205.

15.للجمهورية الجزائرية الديمقراطية. (04 افريل, 1999). المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي. *الجريدة الرسمية*(24).

16.محمد سالم مفتاح كعبار. (2016). أثر الخطة الاستراتيجية على تحقيق متطلبات الجودة في التعليم العالي. *أبحاث المؤتمر العربب الدولي السادس حول ضمان جودة التعليم العالي* (صفحة 20). السودان: جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا.

17.محمد نجيب بن حمزة أبو عظمة. (2001). ، "، ، العدد 14، 2001،ص 220. (جامعة الملك عبد العزيز،، المحرر) *مجلة العلوم التربوية*(04)، صفحة 220.

18.مصطفى نمر دعمس. (2009). ، *ادارة الجودة الشاملة في التربية والتعليم ،عمان.* عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

19.معتز خورشيد. (2013). التعليم العالي وأسواق العمل دراسة تحليلية. تأليف جامعة الدول العربية. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية .

20.مهدي السامرائي. (2007). *إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي و الحكومي* . عمتن: دار جرير للنشر و التوزيع.

21.ميلود قاسم. (2015). نظام ل.م.د في الجزائر بين دافعية التغيير وآليات التطبيق. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*،(08)، صفحة 54.

22.ناصر الدين قريبي. (ديسمبر, 2015). مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر –دراسة . (جامعة ام البواقي، المحرر) *مجلة البحوث الاقتصادية و المالية*(04)، صفحة 149.

23.هاني محمد بهاء الدين. (2017). *تطوير التعليم الجامعي: التحولات الراهنة و أزمة التحول.* برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسة و الاقتصادية.

24.ياسر فتحي الهنداوي، محمد غنيم سويلم،. (2014). " رؤية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، ، المجلد 91، العدد 89، 2014، ص6. *مجلة مستقبل التربية العربية، 11*(89)، صفحة 6.

المجلد 1 / العدد: 1 (2023)،
ص 31-46

ـــــ مجلة فلسفة الاقتصاد ـــــ

استكشاف دور بيئة التعليم الالكتروني واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التعليم العالـــي

Exploring the role of the e-learning environment and the use of social media in higher education

– ط. د/ **عمروش نبيلة** [1]، **طالبة دكتوراه** ، جامعة ابن خلدون (تيارت)

– ط. د/ **حراث نخلة** [2]: **طالبة دكتوراه** ،جامعة ابن حميد ابن باديس(مستغانم)

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على دوربيئة التعليم الالكتروني واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التعليم العالي، حيث يمكن القول أن التكنولوجيا قادرة اليوم على إحداث ثورة في عملية التعليم و التعلم التقليدي و يمكنها أن تزيل الحواجز التي تعترض سبيل العلم والمعرفة و التي يفرضها الزمان والمكان.

وباستخدام المنهج الوصفي و المنهج التحليلي في عرض المعلومات، توصلنا إلى أنه من خلال التقنيات الرقمية مثل منصات الزوم وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي على اختلافها، أصبح بإمكان الطلاب التواصل معا و مشاركة العلم والمعرفة من غرف نومهم، و هذه التقنيات أثبتت فعاليتها خلال أزمة الوباء (كوفيد-19) عام 2020.

لذا لا بد من الاستثمار من أجل تحسين و تطوير هيكل التعليم العالي، من خلال إدخال التقنيات الرقمية ليس فقط لتسيير الأزمات بل لتحسين جودة و كفاءة الطلاب، و زيادة الاستثمار في البحث و التطوير لتعزيز دورالجامعات في خلق أفراد مبدعين، و بتالي بناء اقتصاد يحركه الإبداع و الابتكار.

الكلمات المفتاحية : وسائل التواصل الاجتماعي، التعليم الالكتروني، التعليم العالي، التكنولوجيا الحديثة.

Abstract

The paper aims to highlight the role of the e-learning environment and the use of social media in higher education, where it can be argued that technology today is capable of revolutionizing traditional education and learning and can remove the barriers to science and knowledge imposed by time and space.

Using the descriptive and analytical methods of presenting information, we have found that through digital technologies such as Zoom platforms as well as various social media platforms, students can communicate together and share science and knowledge from their bedrooms, which proved effective during the COVID-19 crisis in 2020.

It is therefore necessary to invest in order to improve and develop the structure of higher education, by introducing digital technologies not only to manage crises but also to improve the quality and efficiency of students, and by increasing investment in research and development to enhance the role of universities in creating creative individuals, thus building an economy driven by creativity and innovation.

keywords: *social media ; electronic education ;higher education ; new technology.*

[1] Nabila Amrouche, University Tiaret, *nabila.amrouche@univ-tiaret.dz*

[2] Nakhla Harrat, University – Mostaganem, Algeria., *nakhla.harrat.etu@univ-mosta.dz*

–مقدمة:

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا هائل في تكنولوجيا المعلومات، والذي أثر على كل مجالات الحياة بما في ذلك التعليم، حيث أصبحت هذه التكنولوجيا متاحة أكثر وسهلة الاستخدام، وجزء لا يتجزأ من دعم المجتمع. وبالتالي فان إدماجها في التعليم أصبح أمر لا مفر منه، فهذه التكنولوجيا لا توفر للطالب القدرة على الوصول إلى عدد لا يحصى من الموارد على شبكة الانترنت فحسب، بل إنها تساعدهم أيضا في عملية التعلم والمعرفة، لذا سارعت أغلب الجامعات والمعاهد في تبني التكنولوجيا التعليمية واستخدامها ضمن أساليبها ومناهجها. إن التكنولوجيا الحديثة اليوم قادرة في الأساس على تغيير مفهوم مؤسسة التعليم العالي، حيث بفضل هذه التطورات لم تعد الجامعة بضرورة مكانا طبيعيا فيه مباني مغطاة بأشجار نخيل وقاعات تدريس لمشاركة العلم والمعرفة.

فبفضل بيئة التعليم الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي أصبح بإمكان الطلاب التواصل وتبادل المعلومات وحضور المحاضرات دون الحاجة للتنقل إلى الجامعات فقط كل ما يحتاجونه حاسوب وانترنت. فلقد أثبتت هذه التقنيات جدوتها عندما ضرب فيروس كورونا المستجد عام 2019 العالم وما نتج عنه من إغلاق كلي للمراكز التعليمية ومؤسسات التعليم العالي و منع التجمعات، وكان اللجوء لتعليم الافتراضي آنذاك هو أمر حتمي وضروري لتسيير هذه الأزمة.

فمن خلال مقاطع الفيديو ومنصات التعليم عن بعد مثل الزوم وغوغل ميت...الخ تمكن الطلاب من متابعة تعليمهم ومشاركة أفكارهم والتفاعل مع أساتذتهم وتطوير كفاءاتهم العلمية من منازلهم، فلقد خلقت التكنولوجيا بيئة تعليمية يمكن اللجوء إليها في أي وقت ومكان، ومن يدري كيف يبدو التعليم عام 2030 في ظل هذه التطورات ولكن من المؤكد أن الكليات والجامعات ستكون أماكن مختلفة جدا عما هي عليه الان.

1.1 إشكالية البحث :

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هو دور بيئة التعليم الالكتروني واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي فيالتعليم العالي ؟

ومما سبق يمكن القول أن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

1.1.1 ماالمقصود بالتعليم العالي و البحث العلمي وماهية مراحله و معوقاته ؟

2.1.1 ما هو التعليم الالكتروني و ما هي فوائده و أهم تقنيات المستخدمة فيه ؟

3.1.1 ما هو دورالذي يلعبه التعليم الالكتروني لتحقيق جودة التعليم العالي و مامدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على مشاركة العلم و المعرفة ؟

2.1 أهداف البحث:

- التعرف على التعليم العالي و البحث العلمي و أهم المراحل التي مر بها و معوقاته.
- التعرف على التعليم الالكتروني و فوائده و أهم تقنياته.
- استكشاف دورالذي يلعبه التعليم الالكتروني لتحقيق جودة التعليم العالي و مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على مشاركة العلم و المعرفة.

3.1 أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة في تتطرق لموضوع الساعة و المتمثل في التحول الرقمي و ضرورة تبني التكنولوجيا الحديثة في الفصول الدراسية ، حيث قدمت التكنولوجيا تقنيات سهلت من عملية التعليم، و كسرت الحواجز التي تعيق التعليم، و هذه التقنيات أثبتت فعاليتها خلال الأزمة الصحية التي شهدها العالم خلال العامين الماضيين، و بتالي من مهم جدا توظيف التكنولوجيا في مؤسسات التعليم العالي ليس فقط لتسيير الأزمات بل للارتقاء بالعلم و المعرفة و لضمان التعليم للجميع و بأسهل الطرق و الوسائل.

4.1 منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

تمت معالجة موضوع البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي للإلمام بكل جوانب النظرية للموضوع .

5.1 هيكل البحث:

و للإجابة على الإشكالية المطروحة تم التطرق إلىالمحاورالتالية :

- **المحور الأول : مفهوم التعليم العالي و البحث العلمي**
- **المحور الثاني : ماهية التعليم الالكتروني (الافتراضي)**
- **المحور الثالث: دور التعليم الالكتروني و وسائل التواصل الاجتماعي في التعليم العالي**

2. المحور الأول "مفهوم التعليم العـالي و البحث العلمي"

إن العلم شرف لا قدر له، و لا يجهل قدر العلم وفضله إلا الجاهلون، فمن لم يذق مرالتعلم ساعة تجرع ذل الجهل طول حياته، و من فاته التعليم حال شبابه فكبر عليه أربعا لوفاته، فبالعلم تبنى الأمجاد و تشيد الحضارات و تسود

الشعوب و تبنى الممالك، و ما فشا الجهل في أمة من الأمم إلا قوض أركانها و صدع بنيانها، و أوقعها في متاهات مهلكة.(محمود الابدي، 2022)

1.2 تعريف التعليم العالي و البحث العلمي

يلعب البحث العلمي دورا أساسيا في قيام الحضارات و بناء صروحها و لولا ذلك لما استطاعات المجتمعات في عصور شتى أن ترفع صروح حضاراتها و تبلغ ذروة مجدها و يمكن تعريف البحث العلمي على أنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسما الباحث، من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى مشكلة البحث، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث بغية الوصل إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة لتعميم على المشكلات المماثلة تسمى نتائج البحث (أحمد، 2021، صفحة 319)

كما يمكن تعريف التعليم العالي كالتالي:

1.1.2 التعليم العالي : يقصد به ذلك التعليم الذي يتم داخل كليات و معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية و تختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات و هو أخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي.(مسعودي، 2015، صفحة 302)

كما يعرف أيضا التعليم على أنه " تزويد الإفراد بحصيلة معينة من العلم و المعرفة، حيث يهتم بالمعارف كوسيلة لتأهل الفرد

2.1.2 المفهوم الإجرائي :هو المرحلة الأولى من الدراسة في الجامعة و التي يتوجه لها الطلبة أثناء حضور الصف، لتلقي كافة مناهج البحث و الدروس المتخصصة التي من خلالها يصبح الطالب إطارا ذو كفاءة علمية و مهنية في مجال تخصصه، بالإضافةإلى الزاد العلمي الذي يحصله خلال فترة التعليم العالي.(يوسف، 2008، صفحة 15)

2.2 مراحل تطور التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر (الإصلاحات)

لقد مر التعليم العالي بأربع مراحل و هي كالتالي :(فروجة، 2018، صفحة 200)

1.2.2 المرحلة الأولى من 1962 إلى 1969:

تم تأسيس أول وزارة متخصصة في التعليم العالي و البحث العلمي، و قد تميزت بإنشاء العديد من الجامعات في المدن الجزائرية، بدءا بجامعة وهران سنة 1966، ثم جامعة قسنطينة 1967، ثم جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا و جامعة العلوم و التكنولوجيا محمد بوضياف بوهران و جامعة عنابة. وقد تميزت هذه المرحلة بنظام

بيداغوجي موروث على الاستعمار الفرنسي، فالجامعة مقسمة إلى أقسام تدرس تخصصات مختلفة، و كان الهدف من هذه المرحلة توسيع التعليم العالي و التعريب الجزئي، إما في ما يخص مراحل التعليم العالي فهي كالأتي :

- ✓ **الليسانس** : و هي 3 سنوات في غالبية التخصصات، مع الحصول على شهادة الليسانس في التخصص المدروس .
- ✓ **شهادة الدراسات المعمقة** : و تدوم سنة يتم التركيز فيها على منهجية البحث إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية .
- ✓ **شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة:** و قد تدوم سنتين على الأقل من البحث لانجاز أطروحة علمية.
- ✓ **شهادة دكتوراه دولة** : قد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقيات حسب تخصصات الباحثين و اهتماماتهم .

2.2.2 المرحلة الثانية من 1970 إلى 1997:

تتميز هذه المرحلة باستحداث وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و بإصلاح التعليم العالي سنة 1971، ويتمثل الإصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم الأقسام المتجانسة و اعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية، بالإضافةإلىإحداث التغيرات التالية:

- ✓ **الليسانس** : و يطلق عليها أيضا تسمية مرحلة التدرج و تدوم 4 سنوات، أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية .
- ✓ **الماجستير:** و تسمى أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولى، و تدوم سنتين على الأقل و تنقسم إلى فترتين الأولى عبارة عن مجموعة من المقاييس النظرية بما فيها التعمق في منهجية البحث، أما الفترة الثانية فتستغل في إعداد بحث يقدم في صورة أطروحة للمناقشة.
- ✓ **دكتوراه علوم:** و تسمى مرحلة ما بعد التدرج الثاني و تدوم حوالي 5 سنوات من البحث العلمي، كما تم إضافة البرامج الجامعية، الأشغال الموجهة و التطبيقات الميدانية، إضافةإلى فتح المراكز الجامعية في عدة ولايات لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي .

3.2.2 المرحلة الثالثة 1998 إلى 2003:

وتميزت بالتوسع التشريعي و الهيكلي و الإصلاح الجزئي، و أهم ما عرفته هذه المرحلة مايلي :

- ✓ وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998
- ✓ قرار إعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات

- ✓ إنشاء ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد.
- ✓ إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من ورقلة، الأغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل و سعيدة.
- ✓ إنشاء جامعة بومرداس و تحويل المراكزالجامعية لكل من بسكرة و بجاية و مستغانم إلى جامعات.

و في 1999، أصبح عدد الجامعات 17، 13 مركزا جامعيا و 6مدارس عليا للأساتذة، 141 معهدا وطنيا لتعليم العالي، 12 معهدا و مدرسة متخصصة، كما ظهرت بعد ذلك جامعات و مراكز جامعية أخرى و ملاحق لجامعات.

4.2.2 المرحلة الرابعة من 2004 إلى 2013:

في هذه المرحلة تم توجيه أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم التعليم في ثلاثة أطوار هي: ليسانس، ماستر ، دكتوراه، الشيء الذي جعل الجزائر تولى أهمية بالغة لإصلاح نظامها التعليمي الجامعي، و هذا لمواكبة العولمة و التكنولوجيا التقنية المتسارعة الحاصلة في العالم الغربي.

3.2 معوقات التعليم العالي في الجزائر

يمكن تلخيص أهم معوقات التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر في العديد من النقاط منها:(كواشي، 2019، صفحة 314)

- إن معظم الجامعات الجزائرية حكومية، و انتشار ما يسميه البعض مرض الشهادة " السعي للحصول على الشهادات و الألقاب " بين أوساط الطلاب بدلا من التعلم مدى الحياة
- اعتماد التلقين في التدريس، و الاعتماد على الأخر بدلا من الذات
- ضعف روح الفريق و غياب روح العمل المؤسساتي، وضعف في المعلومات و طرق التقويم
- انتشار روح الاستسهال و عدم وجود معايير أكاديمية وطنية يمكن الرجوع إليها
- الأعداد الضخمة للوافدين إلى الجامعات، و عدم جدية البعض في تطبيق مفهوم الجودة

3. المحور الثاني" ماهية التعليم الالكتروني (الافتراضي)"

1.3 مفهوم التعليم الالكتروني (الافتراضي)

يمكن تعريف التعليم الالكتروني كما يلي(مريم، 2008، صفحة 236)

إن التعلم الالكتروني هو أسلوب من أساليب التعليم في إيصال المعلومة للمتعلم و يتم فيه استخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب وشبكاته ووسائطه المتعددة من الصوت و صورة و رسومات و آليات بحث، و مكتبات

الكترونية و كذلك بوابات الانترنت سواء كان عن بعد أو في الفصل الدراسي، أي استخدام التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت و أقل جهد وأكبر فائدة .

حيث يأتي التعليم عن بعد بديلا عن التعليم التقليدي نظرا للتضخم السكاني و عجز الجامعات عن استعاب الكم الهائل من الطلاب في مقاعدها إضافةإلى بعد المسافة بين المتعلم و المؤسسة التربوية أحيانا كثيرة .

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه استعمال التقنية و الوسائل التكنولوجية في التعليم و تسخيرها لتعلم الطالب ذاتيا و جماعيا و جعله محور المحاضرة، بدءا من التقنيات المستخدمة للعرض داخل الصف الدراسي من وسائط متعددة و أجهزة الكترونية، و انتهاء بالخروج عن المكونات المادية للتعليم، كالمدرسة الذكية و الصفوف الافتراضية التي من خلالها يتم التفاعل بين أفراد العملية التعليمية عبر شبكة الانترنت و تقنيات الفيديو التفاعلي، فالتعليم ليس مجرد نقل المعلومة و ترسيخها في ذهن المتعلم من طرف المعلم، بل هو حوار و تفاعل بين طرفي العملية التعلمية، و هذا ما عمل و يعمل عليه التعليم الالكتروني.(بومناخ، 2021، صفحة 136)

إذا التعليم الالكتروني في أبسط تعريفاته هو استعمال تقنيات متعددة الأوساط على رأسها الانترنت لتحسين جودة التعليم من خلال تسهيل الحصول على المعلومات و الخدمات فضلا عن التبادل و التعاون عن بعد أي توفير المعلومة في أي مكان و زمان.(سهير، 2022، صفحة 527)

حيث يمثل التعليم الالكتروني انتقاله من التعليم التقليدي (قاعة الدرس، الكتاب القرر، التلقي المباشر) و التي تشكل بمجموعها محددات زمانية و مكانية إلىآلية الاستعانة بالتقنيات الحديثة للحصول على المادة العلمية .(منير، 2018، صفحة 184)

2.3 فوائد التعلم الالكتروني(الافتراضي)

من فوائده ما يلي:(سميح الزين، 2016، صفحة 15)

- ❖ من ابرز فوائد التعليم الالكتروني هو التواصل السهل بين المعلم و الطالب في أي وقت و في أي مكان حتى خارج أوقات الدوام الرسمية، كذلك منح الفرصة الكافية للطلاب لطرح استفساراتهم فيما يتعلق بالمواد الدراسية لأن ضيق الوقت في الحصص الدراسية يعيق تنظيم الحصة من قبل المعلم.
- ❖ إن إنشاء غرف الحوار و جمع الطلاب و المعلمين فيها يعطي فرصة أكبر للطالب للنقاش و فهم المادة خاصة للطلاب الذين يريدون طرح أسئلتهم، أما الاستعانة بالصور و الوسائل التوضيحية و الفيديو لشرح المادة للطلاب يساعد أكثر في فهم المادة الدراسية مع القدرة في الحصول على تسجيلات صوتية أو مرئية لتوضيح المعادلات الكيميائية على سبيل المثال التي يصعب فهمها بالقراءة فقط، بل يجب دعمها بالفيديو للتوضيح و الفهم.

- ❖ إمكانية التعلم عن بعد مع الجامعات العالمية و الاستفادة من الخبراء الأجانب خاصة على مستوى الدراسات العليا.
- ❖ يمكن للطالب الذي يعاني من مستوى تعليم متواضع لا يشعر بالحرج أمام زملائه من مستواه المتدني لأنه ينقل أفكاره إلى المعلم بكل خصوصية، و هذا يعطي الطالب فرصة للمحاولة و الخطأ دون التعرض للإحراج ، و كذلك للطالب الخجول فالتعليم الالكتروني يعطيه الحرية لطرح أسئلته على المعلم بكل جراءة .
- ❖ استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تقييم الطالب، و ذلك لوجود أدوات تقوم بتقييم درجات الطالب بناء على الاختبارات التي قام باجتيازها
- ❖ تحكم الطالب بالوقت المناسب له للدراسة وتنظيم وقته و مسؤولياته دون الحاجة إلى الذهاب شخصيا إلى مكان دراسته خاصة للذين لديهم مسؤوليات أسرية تمنعهم من الخروج من منازلهم، لهذا يعتبر التعليم الالكتروني أهمية كبيرة بالنسبة للمرأة.

3.3 تقنيات التعليم الالكتروني (الافتراضي)

تسمى أيضاأرضيات التعليم الالكتروني، و هي أرضيات للتكوين عن بعد قائمة على تكنولوجيات الويب، توفر نشاطات بيداغوجية للمتعلم و تسهل مهام الإشراف و التأطير، و تسمح بتسيير مجموعة المتعلمين و استضافة المحتوى التعليمي، كما أنها تحتوي وسائل تقييم أعمال الطلبة و نشاطاتهم و من بين أشهر المنصات التالي :(مبارك، 2021، صفحة 704)

1.3.3 منصة googleclassroom: تعتبر منصة غوغل كلاسروم من أهم الخدمات المجانية التي وفرتها غوغل، تتيح للمعلمين إنشاء فصول دراسية عبر الانترنت، و تمكنهم من جمع و توزيع و إدارة هذه الفصول، ما يسمح بنشر الواجبات التعليمية بين الطلبة دون أوراق، و سهولة متابعتهم، كما تسمح لهم بالتواصل و التعاون مع الطلاب و أولياء أمورهم، و يمتاز تطبيق غوغل كلاسروم بتوفره على أجهزة الموبايل التي تدعم نظام تشغيل أندرويد و نظام تشغيل أبل، بالإضافة إلى توفيرا مكانية رائعة للمعلمين، و هي إرسال تقييماتهم لأداء الطلاب لأولياء الأمور عبر خدمة البريد الالكتروني، و إتاحة الاتصال المباشر بين الأستاذ و الطالب، كذلك إمكانية فتح باب النقاش بين الطلاب و المدرس، ناهيك عن اعتباره مخزن للمصادر و تبادل المواد الدراسية بين المعلم و طلابه.

2.3.3 منصة moodle:هي نظام إدارة تعليم مفتوح المصدر و يتميز بسهولة الاستخدام و إمكانية التحديث و التغيير السريع للوجهات من مستخدمي البرنامج و قامت بتصميمه جامعة تورنتو بكندا و يخدم

المؤسسات التعليمة التي تقدم التعليم الالكتروني عبر الانترنت سواء كانت مؤسسات صغيرة أو جامعات كبيرة، و يدعم النظام 30 لغة مكتملة الترجمة و من ضمنها اللغة العربية.(النور، 2021، صفحة 123)

3.3.3 منصةedx: هي منصة مدرجة تحت 27 تخصصا عاما، ما يجعله أحد أشمل المنصات التعليمية، كان الهدف الكامن خلف تدشين منصة ايديكس "edx" هو تغيير واقع احتكار النخبة الغنية للتعليم عالي الجودة، و جعله متاحا للجميع من حول العالم، نجحت هذه المنصة في طرح 3 ألاف مسار تعليمي، و الوصول إلى 34 مليون متعلم، و 100 مليون مشترك، منذ عام 2012 حتى الآن، كما حققت شراكات مع جامعة هارفارد، و معهد ماساشوستس للتقنية، و جامعة تكساس، و الجامعة الأسترالية الوطنية، أسست منصة ايديكس أيضا مجتمعا الكترونيا يربط بين ملايين الموظفين و أغلبية الجامعات ذات التصنيف الأعلى عالميا، و الشركات الرائدة، لدعم المسار المهني لكل المتعلمين في كل مرحلة.(زهراء أحمد، 2022)

4.3.3 منصة zoom: تعتبر منصة زوم من أهم و أشهر المنصات و أكثرها استخداما في مجالات التعليم و التدريب، تمكن منصة الزوم الطلاب و المعلمين من التواصل فيما بينهم عبر المحادثات و المؤتمرات الصوتية و المرئية، أيضا تمتاز هذه التقنية بميزة رفع اليد في حالة ما إذا أراد أحد الطلاب التدخل و النقاش أثناء المحاضرات كما تسمح مشاركة المحاضرات الافتراضية عن بعد خلال مشاركة الشاشة.(عامر، 2022، صفحة 300)

5.3.3 مواقع التواصل الاجتماعي social media:هي منظومة من الشبكات الالكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، و من ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات و الهوايات نفسها أو جمعه مع أصدقاء الجامعة أو الثانوية .(سعيد، 2016، صفحة 330)

و من أهم مواقع التواصل الاجتماعي نجد فيسبوك ويعتبر أشهر شبكة اجتماعية في العالم، و قد بدأ كفكرة بسيطة لأحد طلبة هارفارد الأمريكية، يدعى مارك زوكربيرج و الذي تمكن من تجسيد فكرته في عام 2004، و من ثم توالت الاستثمارات و عقود التمويل التي ساعدت الموقع على تطوير نفسه و زيادة طاقة استعابه التي امتدت لتشمل شبكات الأعمال قبل أن تنفتح أخيرا على الاستخدام العام في سبتمبر 2006، حيث أصبح بإمكان كل من يملك بريدا الكترونيا أن ينظم لشبكة الفايسبوك إضافةإلىفيسبوك هناك مواقع تواصل اجتماعية أخرى ك تويتر،ماي سبيس، لينكد إن، فليكر...الخ(العادل، 2021، صفحة 185)

4. المحور الثالث" دور التعليم الالكتروني و وسائل التواصل الاجتماعي في التعليم العالي "

يوفر الواقع الافتراضي إمكانيات كبيرة لنشر العلم و المعرفة بين الطلاب، و في عصرنا الحالي يعد الهدف الاستراتجي الأسمى لمؤسسات التعليم العالي، خصوصا بعد الأزمة الصحية العالمية الأخيرة(covid-19) و التي كانت حافزا لتوسع أكثر في تقنيات التعليم البديل.

1.4 واقع التعليم الالكتروني في الجامعة الجزائرية

جاء مشروع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بهدف التخفيف من نقائص التأطير من جهة و من أجل تحسين نوعية التكوين من جهة أخرى تماشيا مع متطلبات ضمان للنوعية و قد تم إدخال طرق جديدة للتكوين و التعليم بالجامعة الجزائرية و لهذا الغرض تم إطلاق المشروع الوطني للتعليم الذي يهدف إلى تحقيق أهداف تتوزع على ثلاث مراحل: (ابراهيم، 2021، صفحة 13)

1.1.4 المرحلة الأولى:و هي مرحلة استعمال التكنولوجيا، المحاضرات المرئية على الخصوص، قصد امتصاص الأعداد المتزايدة للمتعلمين، مع تحسين محسوس لمستوى التعليم التكوين (على المدى القصير).

2.1.4 المرحلة الثانية: يتم فيها الاعتماد على التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة، و الاعتماد خاصة على الواب (التعلم عبر الخط أو التعلم الالكتروني)، و هذا (على المدى المتوسط).

3.1.4 المرحلة الثالثة: هي مرحلة التكامل، و خلالها يصادق على نظام التعليم عن بعد و يتم نشره عن طريق التعليم من بعد بواسطة قناة المعرفة، التي يتعدى مجال استعمالها و الاستفادة منها بكثير النطاق الجامعي، و تصبح موجهة لأشخاص يريدون توسيع معارفهم، أشخاص في فترة النقاهة، مرضى متواجدون في المستشفيات ...الخ

2.4 دور التعليم الالكتروني (الافتراضي) في جودة التعليم العالي:

يساهم التعليم الالكتروني في تحقيق معايير النوعية و الجودة في عملية التعلم و التعليم، و استيعاب التطورات المتزايدة في المعرفة، و يلبي احتياجات الطلبة، و يتيح الفرص التعليمية لأكبر عدد ممكن من الأفراد، و ينامي مهارات التفكير لدى الطلبة، و يعزز التعلم الذاتي القائم على أسس نشطة، و يعزز القيم الاجتماعية،و يساهم في تربية أجيال لديهم القدرة على التواصل مع الآخرين. و التعليم الالكتروني أداة فعالة للتعليم و التدريب و يعمل على تكاملهما في هيكل تنظيمي موحد و متكامل بالإضافة إلى تقديمه حلولا متكاملة و جذرية للعديد من المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي الاعتيادي بصورته الحالية، كما له القدرة على سرعة تطوير و تغيير المناهج و البرامج على الانترنت بما يواكب خطط الوزارة و متطلبات العصر دون تكاليف باهظة.حيث يلعب التعليم الالكتروني دورا كبيرا في تحسين و تطوير العملية التعليمية بما يزيد في تحسين الأداء المرتقب و حل جميع

المشاكل المتراكمة و بالتالي هذا ما يؤدي بتحقيق الأهداف المنشودة من خلال المساهمة في تحقيق جودة التعليم العالي.(محمد، 2015، صفحة 123)

بالإضافة إلى ذلك فان التعليم الالكتروني من الممكن أن يزيد من فاعلية الجامعات و التعليم في الوطن العربي من خلال تعزيز المشاركات في المؤتمرات و الندوات و البرمجيات و جلسات النقاش و الحوار المرئي، و تبني منهج التغيير الشامل الذي يؤكد على مشاركة المعلوماتية و المعرفة مما يحفز على التعاون أكثر من المنافسة، و على الثقافة المتكيفة بدلا من الصلبة و على أدوار التمكين بدلا من المهام الروتينية، و الانتشار المتزايد للجامعات الالكترونية يحقق من تفعيل دور بناء قدرات و قابلية الموارد البشرية، التي يتم تهيئتها لسوق العمل و متابعة هذه الموارد بالمعرفة المتجددة حتى بعد التحاقها بسوق العمل.كما يؤثر التعليم الالكتروني على التعليم العالي من خلال النقاط التالية: (نجوى، 2020، صفحة 94)

- ❖ تطوير سياسات و برامج التعليم العالي من خلال الطالب الذي يمثل المحور للعملية التعليمية، على عكس من ذلك في مفهوم التقليدي الأستاذ هو القائم بعملية التعليم، و بالتالي يتيح الفرصة للنمو و تطوير الطلبة على المستوى الشخصي
- ❖ يوفر للطلاب التقنيات و الأجهزة الالكترونية الحديثة في دراستهم
- ❖ تصبح جميع مؤسسات التعليم العالي مرتبطة بالتقنيات و الأجهزة الضرورية التي تمكنها من مسايرة تقنيات العصر
- ❖ يساعد في حفظ المعلومات و سهولة تحديثها و توفيرها في زمن قصير من خلال الكتب الالكترونية و المكتبات الالكترونية.
- ❖ يقلل من نفقات التعليم بشكل كبير كما انه يحرر قيود التعليم من قيود الزمان و المكان.

3.4 أهمية وسائل التواصل الاجتماعي و بيئة التعلم الالكتروني على مشاركة العلم والمعرفة

مع تطور الأدوات و التقنيات عبر الانترنت، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أداة رئيسية لدعم أنشطة التعلم التطبيقي، حيث يوفر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي فرصا للمستخدمين لتطوير الاتصالات و التواصل مع الآخرين بغض النظر عن الوقت و الحواجز الجغرافية، تم تصميم مساحات الوسائط الاجتماعية الشهيرة مثل facebook،twitter، instgram، youtube و linkedin لتكون سهلة الاستخدام و يمكن الوصول إليها بالكامل من أي جهاز متصل عبر الانترنت.(AlisonJ, 2020)

إن الجيل الحالي من طلاب التعليم العالي على دراية جيدة بوسائل التواصل الاجتماعي و تقنيات الاتصال الأخرى، مما يوفر فرصا لاستخدام هذه التقنيات في التدريس حيث تسمح وسائل التواصل الاجتماعي للطلاب و

المعلمين بالتواصل مع بعضهم البعض بطرق مختلفة، والمشاركة في أنشطة التعليم و المعرفة وتشكيل مجتمعات التعلم، و بالإضافةإلى ذلك قام بعض الباحثين بتوسيع المناقشة لتشمل استخدام " أدوات البرامج الاجتماعية" أو "مجموعة من أدوات البرامج التي تتيح للمستخدمين التفاعل مع مستخدمين آخرين و المشاركة معهم، من خلال الويب بشكل أساسي " حيث يشير الباحثون إلى أن أدوات مثل المدونات و الشبكات الاجتماعية و مواقع التواصل الاجتماعي و العوالم الافتراضية، سواء تم تصنيف هذه الأدوات على أنها وسائط اجتماعية أو تم تعريفها على أنها أدوات برمجية اجتماعية، فان وسائل الإعلام و الأبحاث الاكادمية قد حددت جيل الألفية على أنهم" مواطنون رقميون" و بالتالي تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورا رئيسيا في الحياة الطلابية. (ying & all, 2021, p. 10)

حيث في إحدى الدراسات الاستقصائية لـ300 طالب تم اختيارهم عشوائيا من " Sains Malaysia Universiti" وجد أن 74% من الطلاب اتفقوا على أنFace book غرس موقفا أكثر ايجابية تجاه تعلم اللغة الانجليزية كلغة ثانية، و رأت نسبة مماثلة 72% من المستجيبين أن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي حفزهم على التواصل باللغة الانجليزية، من جهة أخرى لوح بعض الباحثين بعلم التحذير الأصفر مدركين أهمية face book كأداة للتواصل الاجتماعي، لكنهم حذروا من الإفراط في امتياز الموقع عندما يتعلق الأمر بالأغراض التربوية الفعلية، حيث على سبيل المثال فان استخدام فايسبوك كأداة تعليمية لم يحظ بدعم قوي بين 213 طالبا بريطانيا تم أخذ عيناتهم حيث أظهرت تفضيلات الطلاب أن فايسبوك كان مهما لأسباب اجتماعية أو ربما لأغراض التعلم غير الرسمية(46%) (Paul a, 2013, p. 64)

و من جهة أخرى ينظر إلىYou tube على أنها منصة تعزز قيمة التعلم في الفصل الدراسي، من خلال المشاركة و اكتشاف محتوى جديد يمكن للأساتذة دمج You tube في مناهجهم الدراسية لإثارة المحادثات و النقاشات حول مواضيع الفصل الدراسي.(ying & all, 2021, p. 10)

لذا يمكن القول بأن وسائل التواصل الاجتماعي سلاح ذو حدين حيث يمكن لطالب أن يستغلها لأغراض التعليم من خلال تتبع الصفحات ذات المحتوى التعليمي في الفايسبوك أو انستغرام مثلا أو القنوات التعليمية في youtubeالمتخصصة في مجال تعليمه أو مجالات أخرى ليطور نفسه و ينمي قدراته العلمية و الفكرية و من جهة أخرى تعتبر مصدر للإلهاء الشديد و قلة الانتباه، لها تأثير سلبي على التزام الطلبة بدراستهم .

وجدير بالذكر أيضا انه في عام2020 دفعت الأزمة الصحية العالمية "كوفيد-19" جميع مؤسسات التعليم العالي للهجرة إلى منصات الانترنت، و التخلي على أساليب التدريس التقليدية وتبني نظام تعليمي جديد من أجل تفادي انتشار الوباء بشكل أكبر، مما زاد من أهمية التعلم الالكتروني في المؤسسات التعليمية، حيث يوفر هذا

الأسلوب سهولة في ممارسة الأنشطة التعليمية و يعمل عن بعد مع الحفاظ على جودة المخرجات التعليمية، و بالتالي فان الجامعات بكلياتها و عمادتها المتنوعة، أصبحت تولي اهتماما بالغا لتواكب التعديلات المجتمعية التي تتناسب مع العصر التكنولوجي و في نفس الوقت تمنع تفشي المرض مع اخذ بعين الاعتبار تحسين الكفاءات البشرية لتعزيز جودة مخرجات التعليم.(عامر، 2022، صفحة 300)

و بطبيعة الحال هذه الأزمة زادت من أهمية هذه التقنيات في العملية التعليمية، حيث تم استخدام تطبيقات رقمية مثل الزوم لمواصلة تعليم الطلاب من المنزل و إلقاء المحاضرات من طرف الأستاذ، و بفضل هذه الأنظمة تم ضمان استمرار العملية التعليمية في الوقت الذي وصل فيه فيروس كورونا المستجد إلى مرحلة حرجة، فمثلا استطاع طلاب الطب في مستغانم إكمال تعليمهم بشكل عادي في ظل الأزمة الصحية من خلال تطبيق الزوم بواسطة اساتذه أطباء من ولاية البليدة. و بالتالي هذه البيئة الافتراضية اختزلت حاجز المسافة و سمحت للطلاب بتنمية قدراتهم تعليمية، في ظل ظروف الحجر الصحي و الإغلاق الكلي المفروض من الحكومة.لذا كانت هذه جائحة بمثابة حافز لتوسع في طرق التعليم البديلة و الذي اثبت في نفس الوقت فعاليتها منذ بداية هذا الوباء

5. خاتمة

من خلال عرضنا لموضوع " استكشاف دور بيئة التعليم الالكتروني واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التعليم العالي" تبين لنا بأن تعليم العالي يوفر لنا ضمانا مهما لجودة الموارد البشرية من خلال إنشاء المعرفة و تطبيقها،فالطالب ركيزة للابتكار و الإبداع، و لأن اليوم أصبحت البلدان المتقدمة تكرس كل الإمكانيات للتقدم التكنولوجي و تحسين رأس مال البشري، وذلك من خلال تطوير التعليم العالي و البحث العلمي .بحيث كلما تحسنت جودة التعليم كلما ساعد هذا في خلق أشخاص مبدعين للارتقاء و النمو الاقتصادي لبلدانهم،لذا في عصر اقتصاد المعرفة تسعى أغلب الحكومات إلى إدخال التقنيات الرقمية في التعليم العالي التي تعمل على تنمية المواهب و تحسين جودة و كفاءة الطلاب،و ذلك من خلال مميزاتها الفريدة في تسهيل نشرو إيصال العلم و المعرفة.

و من جهة أخرى برغم من بعض سلبياتها إلا انه يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تكون أداة مفيدة للتعلم و التدريس نظرا لوظائفها في مشاركة المعرفة من خلال تبادل المستندات على سبيل المثال، و قد سعت مؤسسات التعليم العالي التي تدرك أهمية هذه الوسائل إلى تشجيع استخدامها لتعزيز أداء العملية التعليمية .

1.5 نتائج البحث:

- وسائل التواصل الاجتماعي سلاح ذو حدين ففي الكثير من الأبحاث وجدت أن على الرغم من استخدام الطلاب لوسائل التواصل الاجتماعي في البداية لمشاركة المعرفة و جمعها، إلا انه غالبا ما يتم تشتيت انتباههم عن طريق الترفيه و الإعلانات و العروض الأخرى التي تقدمها هذه المواقع.
- تقنيات تكنولوجيا التعليم المتوفرة اليوم تقدم للطلاب خيارات مختلفة، تسمح لهم باختيار الأفضل من بين احتياجاتهم التعليمية، وبتالي هذا يساعدهم على تطوير النوع الصحيح من المهارات و المعرفة ليصبحوا في ما بعد محترفين في مجالاتهم المختارة.
- استخدام التكنولوجيا التعليمية أمرمهم للطلبة حيث توفر لهم فرص التعلم بوتيرة أسرع بكثير مما لو كانوا لا يستخدمون مثل هذه البرامج و التقنيات
- أثبتت بيئات التعليم الالكتروني فعاليتها خلال أزمة كورونا (كوفيد-19)
- استخدام التقنيات الرقمية في التعليم العالي يعتبر مستقبل التعليم و التعلم.
- تسمح بيئة التعليم الالكتروني للطلبة بإمكانية تطوير قدراتهم و كفاءتهم اللغوية في اللغات الأجنبية من خلال التواصل صوت و صورة مع أساتذة من بلدان أجنبية و في أي وقت و من المنزل .
- التوسع في التعليم الالكتروني بشكل كبير يوفر فرصا للحصول على التعليم مدى الحياة.
- استخدام التقنيات الرقمية في التعليم يوفر الجهد و التكلفة و الوقت مقارنة بفوائده الكثيرة.

2.5 اقتراحات البحث:

- التعليم العالي يلعب دورا مهما في الابتكار التكنولوجي، فتحسين قدرات الطلاب للابتكار التكنولوجي هو مفتاح لتسريع التحول و الارتقاء بالصناعات،و بالتالي يجب تطوير وتحسين التعليم العالي و التكنولوجيا لبناء اقتصاد يحركه الابتكار.
- يجب تحسين هيكل التعليم العالي من خلال إدخال التقنيات الرقمية وتطوير التعليم لتحسين جودة و كفاءة الطلاب.
- يجب زيادة الاستثمار في البحث و التطوير لتعزيز دور الجامعةوتحسين قدرتها على تنمية أفرادقادرين على الابتكار والإبداع.
- رغم التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم لا يزال الكثير من الطلبة يعانون من الأمية الحاسوبية لذا يجب وضع خطط شاملة يتضمنها المنهج الدراسي لإزالة هذه الأمية و الاستفادة من هذا التقدم.
- يجب على الجامعات تكييف نطاق التدريس و التعلم و الأنشطة البحثية بما يتماشى مع متغيرات العصر.

- ❖ من الضروري على الجامعات توفير أحدث التقنيات في قاعات التدريس لتسجيل المحاضرات ليتمكن الطالب إعادة ومشاهدة الدروس في أي وقت
- ❖ يجب مساعدة أعضاء هيئة التدريس على دمج تقنية المعلومات في تدريسهم، و التوعية بأهمية هذه التقنيات في تسهيل عملية التعليم و التعلم.

6. قائمة المراجع:

AlisonJ, p. a. (2020). experiences and perspectives of social media in learning and teaching in higher education. *international journal of educational research openl* , page01.

Paul a, t. (2013). the role of social media in higher education classes(real and virtual)-aliterature review. *journal of computers in human behavior* (num 29), page64.

ying, F., & all, a. (2021). "student engagement and social media in tertiary education: the perception and experience from the ghanaian public university. *journal of social sciences& humanities open* (num03), page10.

أ.دهيمي جابر ,د .ز .(2012) .دور اليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الاداري .*ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كالية للحدمن الفساد المالي و الاداري يومي 7-6ماي* ,ص .6

ابراهيم ,د .(2021) .تجربة التعليم الالكتروني في الجامعة نظرة في واقع التحديات و مستقبل التطوير من خلال مدخل المواقف و التمثلات .*مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية و الانسانية المعمقة ,المجلد*) *4* العدد ,(02ص.13

أحمد ,ر .(2021) .اثر البحث العلمي و التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي :دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1986- 2016.*مجلة دفاتر البحوث العلمية ,المجلد*) *9* العدد ,(2ص. 319

العادل ,س .ب .(2021) .شبكات التواصل الاجتماعي :أدوات تواصل متنوعة و تأثيرات نفسية و اجتماعية متعددة .*مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية ,المجلد*) *13* العدد ,(03ص.185

النور ,د .ع .(2021) .اتجاهات طلاب العلاقات العامة نحو التعليم الاليكتروني أثناء جائحة كورونا .*المجلة الجزائرية للاتصال , المجلد*) *20* العدد ,(01ص.123

اميمة سميح الزين. (2016). التحول لعصر التعلم الرقمي تقدم معرفي ام تقهقر منهجي. *المؤتمر الدولي الحادي عشر: التعلم في عصر التكنولوجيا الرقمية,يومي 22-24 أفريل, طرابلس* ، ص15.

ايمن يوسف. (2008). تطور التعليم العالي: الاصلاح و الافاق السياسية. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي* ، جامعة بن خدة يوسف, الجزائر, ص15.

بومناخ ,د .(2021) .بيئات التعليم الالكتروني و تغيير أدوار المعلم .*مجلة القارئ للدراسات الادبية و النقدية و اللغوية ,المجلد 4*)العدد ,(2ص.136

زهراء أحمد .(2022) .تعلم من منزلك 6..منصات للتعلم و تنمية المهارات مجانا ."*تقرير الجزيرة، الموقع الالكتروني : https://www.aljazeera.net/news/lifestyle/2022/5/24/%D9%85%D9%86%D8%B5%*

D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A7، تاريخ الاطلاع 4 نوفمبر،توقيت . 18:29

سعيد ,ا .أ .(2016) .اثر وسائل التواصل الاجتماعي على سلوكيات و قيم الشباب من منظور التربية الاسلامية .*مجلة كلية التربية –جامعة الازهر*)العدد ,(129ص.330

سهير ,ث .ب .(2022) .العملية التعليمية في عصر الرقمنة و التعليم الالكتروني .*مجلة التعليمية ,المجلد*) *12*العدد ,(1 ص.527

عامر ,ي .م .(2022) .التعليم الالكتروني كألية لضمان جودة التعليم العالي في ظل جائحة كورونا تطبيقات تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في العملية التعلمية تقنيتي تيمز و زوم أنموذجا .*المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ,المجلد*) *11*العدد ,(02ص.300

فروجة ,س .(2018) .واقع التعليم و البحث العلمي في الجزائر .*مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية*)العدد ,(2ص 200.

كواشي ,د .(2019) .واقع التعليم العالي في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح .*مجلة دراسات في الاقتصاد و ادارة الاعمال*)العدد ,(03ص.314

مبارك ,ر .(2021) .تجربة جامعة قسنطينة 3في تطبيق التعليم عن بعد عبر منصة غوغل كلاسروم دراسة ميدانية بقسم الاتصال و العلاقات العامة –كلية علوم الإعلام و الاتصال السمعي و البصري .*مجلة علوم الانسان و المجتمع ,المجلد*) *10*العدد ,(03 ص.704

محمد ,أ .(2015) .التعليم الالكتروني و دوره في تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي .*مجلة البديل الاقتصادي ,المجلد 02*)العدد الثالث ,(ص .123

محمود الابدي .(2022) .بالعلم تبنى الامم .*اليوم السابع، الرئيسية، الموقع الالكتروني : https://www.youm7.com/story/2013/3/11/%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D8%AF%D9%89-%D9%، تاريخ الاطلاع 11:نوفمبر، التوقيت. 17:52*

مريم ,أ .ق .(2008) .البيئة الافتراضية و التعليم .*مجلة البحوث الدراسات*)العدد ,(6ص.236

مسعودي ,أ .ب .(2015) .تحديات التعليم العالي بالجزائر و افاق التغيير .*المجلة الجزائرية للمالية العامة ,المجلد الخامس*)العدد الخامس ,(ص.302

منير ,د .م .(2018) .أثر استخدام التعليم الالكتروني كأداة لتحسين نظام جودة التعليم العالي في الجزائر –دراسة حالة جامعة المسيلة .*مجلة معرف :قسم العلوم الاقتصادية*)العدد ,(24ص.184

نجوى ,د .(2020) .دور التعليم الالكتروني في تحسين جودة التعليم العالي :تجربة الجزائر .*مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة ,المجلد*) *03*العدد ,(01ص.94

المجلد 1 / العدد: 1 (2023)،
ص47-63

مجلة فلسفة الاقتصاد

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر

The role of small and medium enterprises as a mechanism to reduce unemployment in Algeria

– **ربيع أحمد بن يحي**[1]: أستاذ محاضر أ، جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة

– **غانية مزيان**[2]: طالبة دكتوراه، جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من معدلات البطالة في ظل جهود الدولة الجزائرية الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فإذا كانت الرغبة تكمن في مسار اندماج إيجابي في اقتصاد معولم؛ يجب أن يحتل الشغل صدارة هذا المسار، لأنه وفي غياب مناصب عمل منتجة؛ تبقى الأهداف المرجو تحقيقها كتحسين مستوى المعيشة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مجرد أوهام. ولتحقيق ذلك لابد من دعم وتشجيع انشاء هذا النوع من المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية لتساهم هذه الأخيرة بدرجة ما للتخفيف من ظاهرة البطالة التي أصبحت مشكلا يمس مختلف المجتمعات وبدرجات متفاوتة وأنواع مختلفة. ومن خلال مداخلتنا هذه سوف نحاول عرض ماهية ظاهرة البطالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإلمام بمختلف جوانبهما؛ مع دراسة حالة الجزائر في هذا المجال خلال سنة 2019.

الكلمات المفاتيح: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البطالة، التنمية الاقتصادية، الجزائر.

التصنيف *Jel* : E24، J23

Abstract

This study seeks to highlight the role of small and medium enterprises in reducing unemployment *rates in light of the efforts of the Algerian state to achieve economic development. If the desire lies in the path of positive integration in a globalized economy; Work must be at the forefront of this path, because in the absence of productive work positions; the desired goals, such as improving the standard of living and economic and social development, remain mere illusions. To achieve this, it is necessary to support and encourage the establishment of this type of institution in various economic sectors, so that the latter contribute to some degree in alleviating the phenomenon of unemployment, which has become a problem that affects different societies in varying degrees and different types. Through our intervention, we will try to present the nature of the phenomenon of unemployment and small and medium enterprises, and to be familiar with their various aspect; with a study of the case of Algeria in this field during the year 2019.*

Key words: Small and medium enterprises, unemployment, economic development, Algeria.
Jel Codes Classification : E24, J23

[1] Rabia Ahmed Benyahia, University of jilali Bounaama –Khemis Miliana, Rabiebenyahia33@yahoo.com
[2] Ghania Meziane, University of jilali Bounaama –Khemis Miliana, *mezianeghania0023@gmail.com*

- **مقدّمة:**

يقتضي تنظيم سوق العمل قياس البطالة وتتبع مستويات نموها، حيث أن البطالة ليست نابجة عن عملية حسابية بين تعداد السكان العاملين والتشغيل بل أنها تتضمن العديد من العناصر الأخرى والتي تلخص في طلب العمل وعدم إيجاده إلى غيرها من الأمور التي تجعل الفرد بدون وظيفة أو أجر حيث تبين مثل هذه المقاربة لسياسات التشغيل بعدا أفضل لتحقيق استعمال أمثل للموارد البشرية. وفي هذا الإطار تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عصب الاقتصاد الذي يتقاطع مع الاستثمارات القطاعية المختلفة، لذلك حظي هذا القطاع بالعناية اللازمة باعتباره الشكل القانوني والاقتصادي الأمثل لنجاح إصلاحات الخوصصة والحل الجدي لمشكلة البطالة وهو الرهان الذي يتعين على القطاع كسبه من خلال تحفيز الأفراد على الإسراع في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها تخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل الدائمة.

- **الإشكالية:**

لقد لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما بالغا لدى الدول المتقدمة والنامية وهذا لما حققه هذا النوع من المؤسسات من مزايا ونفع على الفرد والمجتمع، أدت بها إلى الوصول إلى نتائج ملموسة حيث أثبتت العديد من الدراسات قدرتها في معالجة المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه اقتصاد الدول وبدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة. ومن هنا نعرج إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد أو التخفيف من مشكلة البطالة. وعليه تأتي ورقتنا البحثية هذه للغوص في موضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد أو التخفيف من مشكلة البطالة. ومن هنا نطرح التساؤل الرئيسي التالي: **إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر؟**

أهمية البحث:

- التعرف على ماهية ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ مع تحديد أهم المعوقات والصعوبات التي تواجهها.
- وكذا التعريف بظاهرة البطالة مع إبراز أنواعها.
- محاولة التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة وخلق مناصب شغل في الجزائر.

I- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

I-1- نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث أدت دورا فرعيا ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى، وابتداء من العام 1958؛ وفي إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بـ "مخطط قسنطينة"، كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات والوحدات هو وضع سياسة لتطوير صناعة محلية تعود بالامتيازات والفوائد لاقتصاديات البلد المستعمر، ومنها:

- الحصول على أرباح هامة، بسبب انخفاض اليد العاملة؛
- توفير بعض السلع والمنتجات محليا بأقل تكلفة؛
- الإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي. (بلخير، دون سنة، الصفحات 254-255)

في سبيل توفير المناخ الاستثماري المناسب لتطور القطاع الخاص بشكل عام، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، شرعت الجزائر في العمل على توفير أرضية قانونية كفيلة بترقية وتدعيم المبادرة الخاصة في الاستثمار. (الجودي، 2015، صفحة 52) حيث لا يخفى علينا الدور الفعال لسياسة الخوصصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث طبقت إجراءات الخوصصة على أغلب المؤسسات في الدولة وذلك من أجل تحسين تسييرها وزيادة فعاليتها، فحجم المؤسسات الكبيرة التي كانت آنذاك لم يكن يساعد في تشغيل عدد كبير من العمال؛ بحيث تقلص من التكلفة الاجتماعية عند تسريحهم إذا تطلب الأمر ذلك. فتقسيم وخوصصت المؤسسات العمومية أدى إلى ظهور الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في: زيادة الانتاج الوطني وتوسيع النسيج الاقتصادي، وامتصاص البطالة وتوظيف المدخرات العائلية. (زويتة، 2007، صفحة 77)

I-2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

I-2-1- مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة طبقا للآليات الدولية والتطبيقات العلمية

تعددت التعريفات والمفاهيم بين مختلف الدول، بسبب تنوع إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية. إذ يتأثر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخيارات الاقتصادية الكبرى لكل بلد وتجاربه المتراكمة ودرجة تصنيعه وطبيعة مكونات وعناصر إنتاجه الصناعي ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية التي كانت قائمة، قبل ظهور الانشطة الصناعية الحديثة القائمة على المعرفة وارتباطاتها المعقدة مع قطاع الخدمات. بالإضافة إلى ارتباطها بالكثافة السكانية ومدى توفر اليد العاملة ومستوى مؤهلاتها والسقف العام للأجور. (عبد الله، 2011، صفحة 58)

- تعريف الاتحاد الأوروبي: جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي على النحو التالي:

. المؤسسة المصغرة: هي مؤسسة تشغل أقل من 10 عمال ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أو مجموع ميزانيتها السنوية 02 ملايين أورو؛

. المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل أقل من 50 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أو مجموع ميزانيتها السنوية 10 ملايين أورو؛

. المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل أقل من 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 50 مليون أورو، أو لا يتعدى مجموع ميزانيتها السنوية 43 مليون أورو؛

بالإضافة إلى شرط الاستقلالية. (فارس، 2018، صفحة 15)

I-2-2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعمول به في الجزائر

بموجب إقرار وزارة الصناعة والمناجم للقانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو القانون رقم 17-02 المؤرخ في جانفي 2017م، تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وتستوفي معيار الاستقلالية. (غقال، 2017، صفحة 66)

مما سبق نستنتج أن الم ص م هي كل وحدة اقتصادية واجتماعية وقانونية تتمتع الاستقلال المالي والمعنوي، تتصف بصغر رأس مالها وتستخدم تكنولوجيا بسيطة؛ تستقطب يد عاملة مؤهلة وغير المؤهلة.

I-3- خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص عديدة، أهمها:

- تعتبر آلية لجلب المستثمرين وتحفيزهم على توظيف أموالهم بحثا عن الربح السريع نظرا لمرونتها؛ وهو ما يمكنها من التكيف السريع والايجابي مع تحولات وتقلبات السوق والمحافظة على مناصب الشغل. كما تتمتع بخاصية القدرة على التحكم وتسيير الموارد البشرية والمادية؛ (عبد الله، 2011، صفحة 59)

- كما تتميز بصغر حجم رأس المال نسبيا نظرا لصغر حجم المؤسسة مقارنة بالمؤسسة الكبيرة، وكذا اعتمادها على تكنولوجيا بسيطة؛ (شوق و بركة، 2012، صفحة 6)

– تستند المؤسسات الصغيرة والمنشآت الفردية في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص، كما أنها تتميز بسهولة تركيب خطوط الإنتاج والمعدات، وهي أيضا لا تحتاج لآلات معقدة أو مكان كبير". (قوفي، 2017، صفحة 10)

– تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بارتباط الملكية بالإدارة مما يؤدي إلى زيادة مسؤوليات المالك الذي يقع على عاتقه القيام بإدارة وتسيير وتنظيم مختلف الوظائف في المؤسسة. (فارس، 2018، صفحة 27)

– تتمتع المؤ.ص.م بالاستقلالية فلا تكون تابعة من الناحية المالية أو من ناحية المراقبة والتصويت من طرف مؤسسات أخرى، بحيث تتخذ القرارات بحرية؛ ومنه فهي تملك الشكل القانوني. (العابد، 2013، صفحة 28)

مما سبق نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بأنها كيان اقتصادي يتمتع باستقلالية الملكية والإدارة والمالية، تتميز بضآلة رأس مالها، وعادة ما تستخدم تكنولوجيا بسيطة وتستخدم آلات غير معقدة، وتحقق دخولا غير منظمة، وتهيء فرص عمل غير مستقرة. لا تتطلب عمالة ماهرة جدا، كما أنها تستخدم موارد محلية.

I–4– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

I–4–1– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة: نظرا لما تقدمه هذا النوع من المؤسسات من جلب لليد العاملة العاطلة عن العمل بغض النظر عن مهارتها من خلال استعمالها لتكنولوجيا بسيطة وألات غير معقدة الاستعمال جعل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء التفكير في دعم انشاء مثل هذه المؤسسات واتخاذ مختلف السبل من اجل تنميتها وترقيتها. (غقال، 2017، صفحة 70)

I–4–2– تحقيق التوظيف: "ووفقا لتقرير صادر عن منظمة العمل الدولية؛ فإن 30% مليون شخص يعملون في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امريكا اللاتينية، واستوعب هذا القطاع 60% من قوة العمل خارج القطاع الاولي في إفريقيا". "ذلك أن المؤسسات الصناعية الكبيرة في كثير من الاحيان أصبحت تعمل على تسريح العمالة بدل التوظيف، مثل شركة فيات الإيطالية، شركات الطيران، شركة السيارات التي سرحت آلاف العمال في السنوات الأخيرة". (قوفي، 2017، صفحة 16)

I–4–3– توفير مناصب الشغل: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية في الدولة؛ هذا ما يجعل الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية. (فارس، 2018، صفحة 35)

I–4–4– وكما هو الحال في باقي دول العالم تساهم هذه المؤسسات في الجزائر في زيادة حجم الصادرات الوطنية خارج المحروقات، وتقليص الواردات من خلال توفير بعض المنتجات، ولأن المؤ.ص.م في ارتفاع مستمر

فمعنى ذلك زيادة معدلات الاستثمار؛ هذا ما يعمل على تحسين حالة الاقتصاد للدولة. (العابد، 2013، صفحة 35)

I-4-5- كما يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، وذلك لإمكانية انتشارها وتواجدها في مواقع جغرافية لا يوجد فيها مؤسسات من قبل وبذلك تقدم خدمات جديدة للمنطقة وترفع عنها عبء التنقل إلى أماكن أخرى. (داودي، 2016، صفحة 4)

I-4-6- إن هذه المشاريع تسهم بتعبئة المدخرات الصغيرة واعادة ضخها في صورة استثمارات محلية، وطالما ان هناك مدخرات مرتفعة لدى الافراد فان ذلك يسمح بتعبئتها من خلال هذا النوع من المؤسسات وإعادة ضخها في الاقتصاد الوطني. (عيدان، 2016، صفحة 289)

ومنه نرى أن المؤ،ص،م لها أهمية اقتصادية واجتماعية وحتا ثقافية فهي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني من ناحية الزيادة الانتاج الوطني الخام والدخل الوطني وخلق مناصب شغل ومنه امتصاص نسبة من البطالة الموجودة في المجتمع وأيضا انتشارها في أماكن جديدة ما يؤدي إلى نشر ثقافة جديدة لدى المجتمع سواء بإقبالهم على منتجاتها الجديدة التي لم يسبق لهم التعرف عليها ومن جهة أخرى لفت انتباه شباب تلك القرى أو المناطق بتقليد تلك المؤسسات والتفكير بإنشاء مؤسسات مماثلة أو مشابهة سواء في الانتاج أو مجال النشاط.

I-5- المعوقات والمشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

I-5-1- المعوقات الطبيعية: تتعلق هذه المعوقات بالبيئة الداخلية للمؤسسة وأيضا المحلية، حيث تتمثل في صعوبات البنية التكاليفية، شخصية المقاول وجفاف خياله، مشكل المحيط الإداري والتنظيمي الداخلي، نظم المعلومات الاقتصادية، حيث تعيش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة معلوماتية ضعيفة جدا، أي أنها لا تواكب التقدم التكنولوجي والعلمي. (قوفي، 2017، صفحة 19)

I-5-2- افتقارها إلى الإدارة الماهرة والعمالة الماهرة: تتمثل المعوقات الإدارية في نقص المهارات المتعلقة بأساسيات إدارة الأعمال، والمحاسبة وإمساك الدفاتر وعدم القدرة على الحصول على الخدمات الاستشارية. حيث تظهر مشكلة نقص الفنيين المدربين والعمال ذوي التدريب المهني الكافي بشكل واضح في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ مما يستلزم تدريب العمال ومحاولة استخدام تكنولوجيا متقدمة نوعا ما. (بلخير، دون سنة، صفحة 79)

I-5-3- المشاكل التسويقية: نلاحظ أن الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع تفضل التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر، ما يؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواجهة مشكلات وصعوبات في

السوقين المحلي والخارجي، وكذا نتيجة المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المؤسسات الكبيرة والمؤسسات التجارية الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة. (فارس، 2018، صفحة 46)

I-5-4- مشكلة الائتمان: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية، تتمثل في صعوبة حصولها على الموارد المالية اللازمة للقيام بالمشروع او تسويق منتجاتها أو تكوين مستخدميه. (غياط و بوقموم، 2008، صفحة 137)

تخطط الحكومة حاليا لتذليل هذه التحديات من خلال نشر التوعية والتثقيف عن الأسواق الخارجية الواعدة والفرص المتوفرة بها وتقديم تسهيلات وحوافز للمصدرين المبتدئين. فضلا عن تنظيم دورات تخصيصية لمساعدة تلك الشركات على رفع مستويات تنافسية منتجاتهم وخدماتهم للوصول إلى الأسواق الخارجية. كما يوضحه الشكل التالي: (عبد المنعم، طلحة، و طارق، 2019، صفحة 63)

شكل رقم (01): عراقيل وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

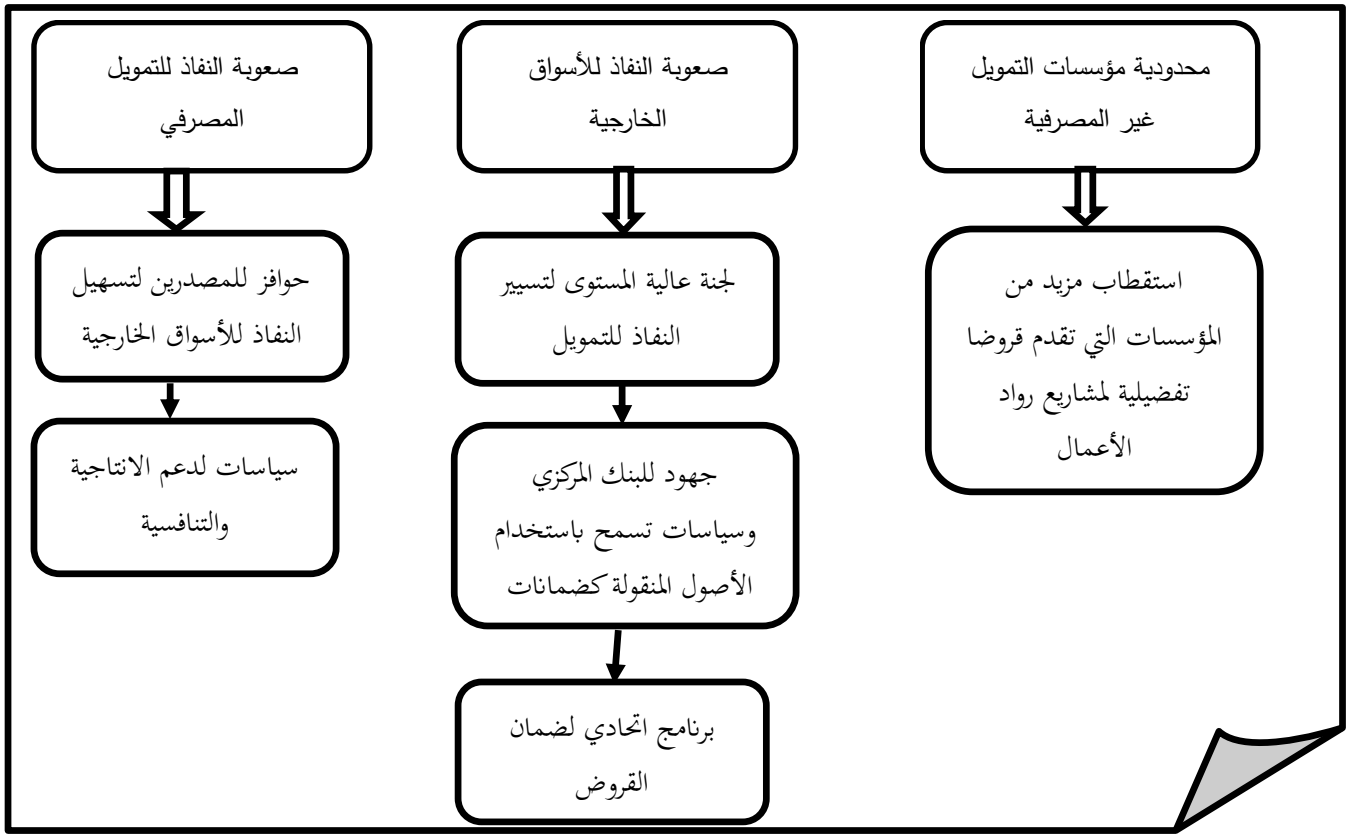

المصدر: هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، طارق إسماعيل، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد الدولي، 2019، ص 63.

II- مفهوم ظاهرة البطالة:

تعاني معظم اقتصاديات العالم من مشكلة البطالة التي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات، خاصة في الدول النامية لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، ثم الجانب الاقتصادي، وتعد البطالة السبب الرئيسي في اتساع رقعة الفقر، وانتشار الآفات الاجتماعية، وكذا تفشي ظاهرة العنف وللاستقرار الاجتماعي.

II-1- تعريف البطالة:

- تعريف منظمة الأمم المتحدة:

عرفت البطالة على أنها: "جميع الأشخاص فوق سن محددة ليسوا في وظيفة مدفوعة الأجر ولا يعملون لحسابهم الخاص، ولكنهم جاهزون للعمل واتخذوا خطوات معينة سعيا وراء التوظيف المدفوع الأجر أو العمل لحسابهم الخاص". (منظمة الأمم المتحدة، 2004، صفحة 269)

- البطالة هي "عبارة عن ظاهرة اجتماعية ذات صفة عالمية تتضمن العاطلات والعاطلون عن العمل، هم الأشخاص الذين كانوا يعملون في السابق ولكنهم توقفوا عنه وقت الإحصاء، أو هم الأفراد الذين يرغبون في العمل ولا يجدوا فرص العمل المناسبة، أو الأشخاص القادرون على العمل لكنهم لا يجدونه أو الأفراد الذين تنقصهم الخبرات والقدرات ولا يمكنهم القيام بالعمل المطلوب". (عبدلي، دون سنة، صفحة 3)

- المفهوم الرسمي للبطالة يتمثل في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستوى الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور. (بن عبيد و هداجي، دون سنة، صفحة 3)

منه نستنتج أن البطالة: هي كل شخص يتوفر على الشروط الأساسية للعمل والمتمثلة في "البلوغ، الرغبة، القدرة والسعي" للحصول على عمل ذو قيمة اقتصادية واجتماعية يكفل له دخل ويلبي له احتياجاته اليومية؛ لكن لم يجده.

II-2- أسباب البطالة:

تعددت أسباب ظهور وانتشار البطالة في مجتمعاتنا، لعل من أهمها ما يلي:

- محدودية حجم القطاع الخاص: وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل في المنطقة. (مقري و يحياوي، 2011، صفحة 9)

- النمو السكاني: إن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تؤدي بالضرورة إلى فائض في اليد العاملة، وخاصة أن هذا العامل ينمو بطريقة غير متجانسة مع نمو أعداد طالبي العمل. (يحي، 2012، صفحة 7)

- انخفاض درجة الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وبين سوق العمل من ناحية الكيف والكم. (بلعربي، 2014، صفحة 73)

- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الانتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم، استمرار كبار السن والمتقاعدون في التمسك بمناصبهم بالإدارات العمومية، حيث كشفت المديرية العامة للوظيفة العمومية أن 12 ألف و332 موظف تجاوزوا السن القانونية للتقاعد المقدرة ب 60 سنة ودخلوا سن الشيخوخة، بحجة ضرورة الاستفادة من خبرات الموظفين القدامى. (بن عبيد و هداجي، دون سنة، صفحة 7)

II-3- أنواع البطالة:

II-3-1- البطالة الدورية (العالمية): وهي تلك البطالة المرتبطة بحركة الدورات الاقتصادية المعتادة في الاقتصاديات الرأسمالية التي تمر بمرحلة رواج يزدهر فيه النشاط الاقتصادي بالتالي يرتفع مستوى التشغيل ثم يتبعها مرحلة كساد ينخفض خلاله حجم الطلب بالتالي ينخفض مستوى التشغيل، ويصاحب ذلك تسريح للعمالة التي تعود مرة اخرى إلى اعمالها عندما تحدث حالة رواج وانتعاش في الاقتصاد. (بولقراس، 2014، صفحة 8)

II-3-2- البطالة المقنعة: إذا وجد في وحدة إنتاجية أو في منظمة في القطاع العام أو الخاص عدد من العمال والموظفين يفيض عن الحاجة الحقيقية وكان بالإمكان الاستغناء عن جزء منهم، دون أن يطرأ خلل أو نقص في أداء العمل أو مجموع الإنتاج، فإن ذلك الجزء يوصف بأنه بطالة مقنعة. (يحي، 2012، الصفحات 4-5)

II-3-3- البطالة السافرة أو الصريحة: والتي تمثل حالة التعطل الواضحة التي تعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة. (الخشمي و الخلف، 2015، صفحة 9)

II-3-4- البطالة الهيكلية "الفنية": تعرف على أنها ذلك النوع من التعطل في القوة العاملة نتيجة لتغير الهيكل الاقتصادي "تغيير الهيكل الانتاجي كالتغيير في هيكل الطلب على المنتجات". حيث يتوجب على المؤسسات مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي مما يعني الاستغناء عن اليد العملة غير المؤهلة والبحث عن اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة. (بن عبيد و هداجي، دون سنة، صفحة 5)

II-3-5- البطالة الإرادية (الاختيارية): هي البطالة التي يفضلها الفرد العاطل عن العمل اختياريا؛ إما بتفضيله لتعويضات البطالة كمصدر للدخل أو لبحثه عن عمل أفضل. نلاحظ وجود هذا النوع من البطالة خاصة لدى الشباب المنتمين لعائلات غنية، لأن العمل بالنسبة إليهم يرتبط بالمال فقط؛ وهم يمتلكون ما يكفل لهم ذلك. (بلعربي، 2014، صفحة 64)

II-3-6- البطالة الموسمية: هي الحالة التي يكون فيها العمل بمواسم معينة كالزراعة والحج والسياحة؛ وعند الانتهاء من ذلك العمل يجد الفرد نفسه عاطل عن العمل. (الخشمي و الخلف، 2015، صفحة 9)

III- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الجزائر

III-1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرزت تغيرات مهمة خاصة في هيكل الاقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، مما دفع الدولة للاهتمام بمجال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (غياط و بوقموم، 2008، صفحة 129) وللوقوف على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2019، نوضحها في الجدول التالي.

جدول رقم (01): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في نهاية السداسي الأول من سنة 2019 (2019/06/30)

إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (جميع الحالات مجتمعة)			1 171 945
الم.ص.م المنشأة			31194
الم.ص.م الخاصة			8 195
PMI الخاصة			1 020 55
الم.ص.م العامة			244
كثافة الم.ص.م (في 1000 نسمة)	جميع الأوضاع القانونية مجتمعة (بالمتوسط الدولي)	28/45	
	الكيانات القانونية الخاصة (بالمتوسط الدولي)		16/45
التوظيف (الوكلاء)			2 818 736
الواردات (مليون دولار)			22 146,95
الصادرات (مليون دولار)			18 964,13

Source : Ministère de l'industrie et des Mines/ DGVSESI, Bulletin d'information statistique de la PME N'35, Données du 1er semestre 2019, edition novembre 2019, P 6.

التعليق: في النصف الأول من عام 2019، بلغ إجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة 945 171 1 كيانا، أكثر من 56% منها كيانات قانونية، من بين عدد قليل من الشركات الاقتصادية العامة (EPE). البقية تتكون من أشخاص طبيعيين 44%، 21% منهم مهن حرة و23% أنشطة حرفية. (Ministére de l'industrie et des mines/DGVESI، 2019، صفحة 7)

- وفيما يلي نوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الجنس والقطاع.

جدول رقم (02): توزيع المشاريع الممولة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجنس والقطاع خلال السداسي الأول من سنة 2019 (**2019/06/30**) (Ministére de l'industrie et des mines/DGVESI، 2019، صفحة 25)

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	رجال	نساء	معدل الأنوثة %
الزراعة	57 183	54 514	2 669	5
الحرفيين	42 998	35 667	7 331	17
BTHPH	34 282	33 489	793	2
الري	556	531	25	4
الصناعة	26 740	22 852	3888	15
الصيانة	10 271	10 098	173	2
الصيد	1 131	1 115	16	1
مهن حرة	11 356	6 166	5 190	46
خدمات	108 003	90 172	17 831	17
النقل	13 385	12 996	389	3
التجاري	56 530	55 821	709	1
السياحة	18 992	18 511	481	3
المجموع	381 427	341 932	39 495	10

Source : Ministère de l'industrie et des Mines/ DGVSESI, Bulletin d'information statistique de la PME N'35, Données du 1er semestre 2019, Édition novembre 2019, p 25.

التعليق: بناء على الجدول أعلاه، نرى بان قطاع الخدمات هول الأكثر إقبالا عليه من طرف طالبي الدعم من الوكالة الوطنية للتشغيل ANSEJ حيث بلغ عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع 108003 وهو أكبر عدد للمشاريع؛ تليها قطاع الزراعة ب 57 183 مشروع، ثم قطاع النقل البضائع ب56530 مشروع ممول. إن وكالة ANSEJ قامت بتمويل 374932 رجال الأعمال ذكور مقابل 39495 رائدات الأعمال "نساء" حيث بلغت نسبة النساء في هذا المجال 10%، وأن النساء شغلت مساحة كبيرة في مجال النشاطات الحرة بنسبة 46%.

III-2- البطالة في الجزائر

لطالما كانت الجزائر إحدى دول العالم التي تعاني وتشتكي من مشكلة البطالة، منذ سنوات طويلة وأعداد العاطلين عن العمل لديها في تزايد مستمر، حتى وصلت نسبة البطالة في الجزائر في آخر إحصاء رسمي من قبل الديوان الوطني للإحصائيات في عام 2019 إلى 14,4%، وهي نسبة مرتفعة جدا في بلد صغير سكانيا نوعا ما كالجزائر، إذ قورن ببلدان أخرى كمصر مثلا، رغم الإجراءات العلاجية والخطوات الاحترازية التي اتخذتها الدولة في سبيل تقليص أعداد العاطلين، وإيقاف التزايد السنوي التراكمي في أعداد العاطلين، ومحاولة إبقاء البطالة في حدودها الطبيعية. (بالرقي، دون سنة، صفحة 66) حيث نقدم فيما يلي احصائيات البطالة في الجزائر خلال سنة 2019.

جدول رقم (03): معدلات البطالة في الجزائر حسب السكان والجنس والسن

نسبة البطالة / السنة	نسبة البطالة في الجزائر %	عدد السكان البطالين "مليون شخص"	حسب الجنس %		لدى الشباب (16–24 سنة) %	لدى البالغين (25 سنة فأكثر) %	عدد السكان الناشطين "مليون شخص"
			رجال	نساء			
2018	11,7	1449	9,9	19,4	29,1	_	12463
2019	14,4	1462	9,1	20,4	26,9	9,1	12730

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من الموقع https://www.radioalgerie.dz

جدول رقم (04): عدد البطالين حسب المستوى التعليمي والشهادة المحصل عليها والتشغيل في سنة 2019

لا يوجد شهادة	شهادة التكوين المهني	شهادة التعليم العالي	الذين سبق لهم العمل	الأجراء من اليد العاملة
663000 بطال أي %45,6	384000 بطال أي %26,5	402000 بطال أي %27,8	683000 بطال أي %47,1	%67

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من الموقع https://www.radioalgerie.dz

جدول رقم (05): توزيع اليد العاملة الإجمالية حسب القطاع

قطاع البناء والأشغال العمومية %	الإدارة العمومية خارج القطاع الصحي %	التجارة %	قطاع الصحة والنشاط الاجتماعي %	قطاع الصناعة التحويلية %	القطاع الخاص %	القطاع العام %
16,8	16,1	15,7	14,6	11,5	62,2	37,8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من الموقع https://www.radioalgerie.dz

التعليق: نلاحظ أن القطاع الخاص يشغل نسبة كبيرة من اليد العاملة الإجمالية تمثلت في 62,2% من مجموع اليد العاملة أي ما يساوي 7014 مليون شخص مقابل 37,8% بالنسبة للقطاع العام الذي يشغل 4267 مليون شخص.

III-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في التوظيف وخلق فرص العمل

تشكل المسائل المتعلقة بالتوظيف ونتائجه الطبيعية محاربة البطالة الشغل الشاغل للسلطات العامة، وهو اهتمام تم التأكيد عليه في برامج التنمية المختلفة؛ من خلال تحديد أهداف طموحة لخلق فرص العمل.

جدول رقم (06): تطور الوظائف المعلنة حسب نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Ministére de l'industrie et des mines/DGVESI، 2019، صفحة 14)

نوع المؤسسة	السداسي الأول من سنة 2018		السداسي الأول من سنة 2019		معدل النمو %
	العدد	الحصة %	العدد	الحصة %	
الموظفين	1575003	58,54	1626080	57,69	3,24
أرباب الأعمال	1093170	40,63	1171701	41,57	7,18
المجموع	2668173	99,18	2797781	99,26	4,86
الم.ص.م العامة	22 073	0,82	20 955	0,74	-5,07
المجموع	2690246	100	2818736	100,00	4,78

Source : Ministère de l'industrie et des Mines/ DGVSESI, Bulletin d'information statistique de la PME N'35, Données du 1er semestre 2019, Édition novembre 2019, p 14.

التفسير: حسب الجدول أعلاه نلاحظ أنه: قد بلغ عدد العمالة التراكمية في الشركات الصغيرة والمتوسطة بجميع أنواعها؛ في نهاية النصف الأول من عام 2019: 2818736 فردا، يشمل هذا الرقم موظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (الأشخاص الاعتباريين) ورؤساء الشركات الخاصة في المناصب الحرة وكذلك الحرفيين وذلك فقط ب 20955 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية. نلاحظ أن معدل نمو التوظيف في الشركات الصغيرة والمتوسطة قد ارتفع بمقدار 4,78% مقارنة بالنصف الأول من عام 2018، ونما التوظيف في الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بنسبة 4,86%.

الاستنتاج: إذن من خلال تفسير نتائج معطيات الجداول أعلاه: نستنتج بان القطاع الخاص يساهم بشكل كبير في خلق مناصب الشغل ومنه امتصاص البطالة المتواجدة في البلاد ويرجع ذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

- **III-4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وامتصاص البطالة:**

حسب الجدول المذكور أعلاه "الجدول رقم 02: توزيع المشاريع الممولة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجنس والقطاع خلال السداسي الأول من سنة 2019 (30-06-2019)" نرى بأن فئة النساء لها حصة كبيرة في هذا المجال وهو ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (07): عدد المشاريع الممولة حسب القطاع ل "فئة النساء" خلال السداسي الأول (2019/06/30)
(Ministére de l'industrie et des mines/DGVESI، 2019، صفحة 26)

2019-06-30				
قطاع النشاط	**المشاريع الممولة**	**حصة النساء**	**التأثير على العمالة**	**التمويل الكلي (مليون دينار)**
الزراعة	88 886,39	52 536	11,28%	21 858
الحرفيين	44 341,83	35 893	22,59%	13 721
BTH	34 031,76	27 003	2,42%	8 433
الري	2 402,34	1 159	4,99%	341
الصناعة	52 779,95	33 510	21,82%	11 524
الصيانة	2 608,74	2 112	2,29%	873
الصيد	3 267,15	1 704	0,42%	475
مهن حرة	4 635,65	2 435	47,02%	1 123
خدمات	110 990,61	65 850	17,19%	31 090
التجاري	118 383,90	69 666	1,52%	45 848
السياحة	28 910,45	18 530	1,23%	12 214
المجموع	**491238,78**	**310398**	**10,20%**	**147 500**

Source : Ministère de l'industrie et des Mines/ DGVSESI, Bulletin d'information statistique de la PME N'35, Données du 1er semestre 2019, Édition novembre 2019, p 26.

التعليق: نرى أن هناك 310398 من النساء قد حصلت على 491238,78 مشروع ممول، فهذا عدد كبير مقارنة مقارنة بعدد النساء الحاصلين على هذه المشاريع ما يدل على توافد كبير للنساء على هذه المشاريع ومنه خلق أضعاف مناصب الشغل لمختلف الفئات (العمر والجنس). وهو ما يبرره نسبة المهن الحرة لديها حيث بلغت أكبر نسبة وهي 47,02%، تليها الحرفيين بنسبة 22,59%.

حيث شكلت بإجمالها ما نسبته 10,20% من نسبة العمالة الإجمالية.

خاتمة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب عمل وجلب الثروة، فهي إلى جانب المؤسسات الصناعية الكبرى بإمكانها رفع التحديات التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الخارجية.

النتائج: من خلال ما سبق نستخلص النتائج التالية:

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز ببساطتها ومرونتها، لهذا فهي تحقق العديد من المزايا مثل خلق مناصب الشغل، إنعاش الاقتصاد الوطني من حيث الصادرات والواردات وكذا الناتج الوطني.
- بالرغم من المشاكل والعراقيل التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا نه هناك أمل للعديد من الفرص الاستثمارية المستقبلية لهذا القطاع في الجزائر.

التوصيات: تتمثل أهم التوصيات فيما يلي:

- تحفيز فئات الشباب وخاصة خريجي الجامعات الجزائرية للاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير كل الإمكانيات لهم؛
- وضع استراتيجيات لتدعيم هذه المؤسسات في الاقتصاد الدولي الذي يتسم بحدة المنافسة التطور التكنولوجي والمعرفي.

قائمة المراجع باللغة العربية

1- ابتسام بولقراس. (17-18 جوان, 2014). آليات مكافحة البطالة -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا-. *ملتقى دولي حول "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"* .

2- أسماء بلعربي. (2014). واقع سياسة الادماج لدى خريجي الجامعة الجزائرية -دراسة ميدانية على عينة من الجامعيين العاملين ضمن جهاز المساعدة على الادماج المهني بمدينة بسكرة-. *رسالة ماجستير في علم الاجتماع*. بسكرة، جامعة محمد خيضر.

3- إلياس غقال. (2017). تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014). *أطروحة دكتوراه علوم*. بسكرة، جامعة محمد خيضر.

4- تيجاني بالرقي. (دون سنة). تقييم آثار البرامج العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*(العدد 1362013).

5- زكري مقري، و نعيمة يحياوي. (2011). المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية. *ملتقى دولي حول "استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة*.

6- سارة صالح الخشمي، و شروق عبد العزيز الخلف. (2015). واقع مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية والمؤشرات التخطيطية لمواجهتها. *مجلة الخدمة الاجتماعية*.

7- سعاد قوفي. (2017). التجمعات العنقدية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة لبعض تجارب البلدان النامية. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. بسكرة، جامعة محمد خيضر.

8- شريف غياط، و محمد بوقموم. (2008). التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24*(العدد 01).

9- طارق فارس. (2018). دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية "دراسة حالة الجزائر". *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. سطيف 1، جامعة فرحات عباس.

10- عبد الباسط بن عبيد، و عبد الجليل هداجي. (دون سنة). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة. *مداخلة في الجامعة الافريقية العقيد أحمد درايرية*.

11- عبد القادر يحي. (2012). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة "دراسة حالة ولاية تيارت". *رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية*. جامعة وهران.

12- عبد المنعم ,هـ .,طلحة ,ا & .,طارق ,ا .(2019) .*النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية* .صندوق النقد الدولي.

13- فادية عبد الله. (2011). الاطار القانوني لدعم التشغيل بالجزائر. *أطروحة دكتوراه*. جامعة وهران كلية الحقوق.

14- فاطمة الزهراء داودي. (25 أفريل, 2016). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني –واقع، تحديات وآفاق. *اليوم الدراسي حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية*.

15- فاطمة عبدلي. (دون سنة). التأثير الاجتماعية والاقتصادية للبطالة وعلاقتها بحركة السكان "دراسة البطالة عند خريجي الجامعات". الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي.

16- فريال مشرف عيدان. (2016). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8*(العدد 16).

17- فريد بلخير. (دون سنة). رهان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات الجزائرية. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. سيدي بلعباس: جامعة الحيلالي ليابس.

18- فوزي شوق، و السعيد بركة. (2012). دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *ملتقى حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة*.

19- لزهر العابد. (2013). إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *أطروحة دكتوراه في علوم التسيير*. جامعة قسنطينة 2.

20- محمد الصالح زويتة. (2007). أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *رسالة ماجستير في علوم التسيير*. جامعة الجزائر.

21- محمد علي الجودي. (2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي -دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة-. *أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير*. بسكرة، جامعة محمد خيضر.

22- منظمة الأمم المتحدة. (2004). *تقرير التنمية البشرية*.

References in french

23- Ministére de l'industrie et des mines/DGVESI .(2019) .*Bulletin d'information statistique de la PME N"35* .données du 1er semestre 2019.

العناقيد الصناعية في الجزائر – بين تحديات الواقع وسياسات الدعم -

Industrial clusters in Algeria -between reality challenges and support policies-

– **محمد زبير**[1]: أستاذ محاضر –أ–، جامعة احمد بن يحي الونشريسي تسمسيلت.
– **سارة حليمي**[2]: أستاذة محاضرة –أ–، جامعة العربي التبسي تبسة.

ملخص

شهدت الآونة الأخيرة تنامي الاتجاه نحو إقامة عناقيد صناعية، و هذا من خلال تعزيز علاقات التشابك، و التعاون، وفقا للروابط الرأسية و الأفقية بين المؤسسات و كافة عناصر البنى التحتية بما في ذلك المؤسسات الداعمة و المغذية، ضمن الأطر المؤسسية في كافة مراحل سلسلتي الإنتاج و الطلب، وهذا لدورها المتميز في مجال الابتكار والبحث والتطوير مع تقسيم العمل وزيادة فرص التخصص ،المر الذي يؤدي في النهاية الى رفع المزايا التنافسية لمنتجات المؤسسات المنتمية للعنقود وتحسين فرص التصدير ، وهو ماينعكس إيجابا على الاقتصاد ككل.

وقد أظهرت فكرة إقامة عناقيد صناعية بأغلب الدول أنها تحتاج إلى مبادرة ودعم حكومي، رغم نشأة هذه العناقيد بصورة تلقائية فيها، والجزائر كغيرها من الدول رغم خطواتها الأولى في هذا المجال، إلا أنها تسعى لتفعيل استراتيجية بناء عناقيد صناعية رغم التحديات التي تواجهها من خلال إرساء مجموعة من السياسات والآليات.

الكلمات المفاتيح: العناقيد الصناعية، التنافسية، الاقتصاد الجزائري، سياسات دعم عناقيد صناعية، تحديات انشاء عناقيد صناعية.
التصنيف JEL : L16، L52، O25.

Abstract

Recently witnessed a growing trend towards the establishment of industrial clusters, through the strengthening of interlocking relations and cooperation, in accordance with the vertical and horizontal links between institutions and all elements of infrastructure, including supporting and feeding institutions, within institutional frameworks at all stages of the production and production chains. Demand, and this is for its distinguished role in the field of innovation, research and development with division of labor and increased opportunities for specialization.

The idea of establishing industrial clusters in most countries has shown that they need government initiative and support, despite the spontaneous emergence of these clusters in them, and Algeria, like other countries, despite its first steps in this field, seeks to activate the strategy of building industrial clusters despite the challenges it faces from Through the establishment of a set of policies and mechanisms.

Key words: industrial clusters, competitiveness, the Algerian economy, policies to support industrial clusters, the challenges of creating industrial clusters.
Jel Codes Classification : L16, L52, O25.

[1] Mohammed Zbie , University of tissemsilt, *Mohamed.zobir@cuniv-tissemsilt.dz*
[2] sara Helimi , University of tebessa, *Sarra.helimi@univ-tebessa.dz*

- **مقدّمة:**

تزامنا مع أزمة التراجع في أسعار النفط، وفي ظل عولمة الأسواق والتطورات التكنولوجية، تواجه اقتصاديات الدول موجة من التغيرات الجذرية، ساهمت في تنامي انخراطها نحو طريق التحول ضمن حركة تدويل النظام الاقتصادي، الأمر الذي ألزم عليها تعزيز قدرتها التنافسية، باعتبار هذه الأخيرة متغير أساسي ومصدر للقيمة في دوال التنمية، خاصة للاقتصاديات التي تحاول إحداث طفرة في هيكلها لبعث التنويع المستدام .

والجزائر كغيرها من الدول التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل، من منطلق التركيز على القطاع الصناعي، من خلال بوابة العناقيد الصناعية باعتبارها توجه استراتيجي ينصرف لرفع مستوى نمو وتنافسية الاقتصاد ، بناء على استهداف صناعات معينة، واستقطاب وتوليد صناعات أخرى، في ظل ماتواجهه من تحديات وعراقيل ، ومع ذلك أولت الجزائر الاهتمام بالعناقيد الصناعية من خلال تسطير جملة من السياسات والآليات لدعمها.

بناء على ما سبق تبرز إشكالية الدراسة على النحو الموالي :

ما هي أهم التحديات التي تواجه العناقيد الصناعية في الجزائر ؟ وما هي أهم سياسات دعمها؟

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها من خلال تناولها لأحد أهم وابرز المواضيع المعاصرة، وهو العناقيد الصناعية ومدى مساهمتها في تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة، من منطلق تجميع مجموعة من الصناعات في مكان واحد مع وجود صناعات داعمة لإنتاج منتجات تستطيع النفاذ إلى الأسواق العالمية، والصمود أمام المنافسة في الأسواق المحلية، فضلا عن المزايا التي تحققها من خفض التكاليف وزيادة التشابك الإنتاجي مع الصناعات المغذية والمكملة، والقطاعات الأخرى، وهو ما يؤدي إلى تحقيق التنويع في هيكل الصناعة للاقتصاد القائمة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في :

- التعرف على مفهوم العناقيد الصناعية؛
- التعرف على واقع العناقيد الصناعية في الجزائر في ظل التحديات التي تواجهها؛
- عرض سياسات الدعم التي انتهجتها العناقيد الصناعية في الجزائر.

I- العنوان الرئيسي الأول: التأصيل النظري للعناقيد الصناعية

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، انطلاقا من إقامة بنية تحتية ملائمة، وتشجيع الاستثمار بشقيه العام والخاص، أي المساهمة في تنويع بنية القاعدة الاقتصادية، والعناقيد الصناعية تعتبر واحدة من أهم الركائز المعتمدة عليها لتحقيق ذلك.

I–1– العنوان الفرعي الأول: مفهوم العناقيد الصناعية:

يرجع أصل مصطلح العناقيد الصناعية إلى الدراسات الأولى التي قام بها الاقتصادي الانجليزي الفريد مارشال سنة 1920، من خلال نظريته المتعلقة بالتوطن الصناعي، إذ حاول توضيح أهمية التمركز الصناعي التي تقدمها المؤسسات القريبة جغرافيا، من تقاسم البنية التحتية للمدخلات، نقل المعرفة والتكنولوجيا، واستقطاب العمالة الماهرة، وتبلور مفهوم العنقود الصناعي سنة 1999 في كتاب " الميزة التنافسية للأمم " لمايكل بوتر، هذا الأخير الذي تناول تحليل نماذج من مشروعات صناعية لعشر دول، توصل من خلالها إلى وجود شبكة ترابط بشكل أفقي وراسي بينها وصفت بالعنقود الصناعي، والتي كثيرا ما يطلق عليها مصطلح التجمعات الصناعية. (DEPRET & Hamdouch, 2009, p. 25)

لا يوجد اختلاف كبير في تعريف العناقيد بالقدر في الاختلاف في التسميات التي اتخذتها، حيث تعرف على أنها "تجمعات جغرافية محلية، إقليمية، وعالمية لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة يبعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية." (Asheim , cook , & ron , 2006, p. 02)

يشير التعريف السابق إلى أن العناقيد عبارة عن تمركز جغرافي لمجموعة من المؤسسات والهيئات التابعة لمجال معين تتكامل وتشارك فيما بينها، حيث تمتد جغرافيا من مدينة أو اقليم، أو حتى من دولة إلى دولة أخرى.

تعرف العناقيد الصناعية كذلك على أنها:" تكتل مجموعة من المؤسسات تشترك في عدد من العوامل كاستخدام تكنولوجيا متشابهة، أوالاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها، أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها، كما يضم هذا التكتل مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يضمن وجودها تعزيز تنافسية التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية. (potte & gabriel , 2009, p. 22)

يتضح من التعريف السابق أن العناقيد الصناعية تشكل من مزيج من المؤسسات التي تنتمي إلى قطاعات متباينة، وليس بالضرورة أن تنافس بعضها، بل تكون متكاملة ضمن سلسلة القيمة للصناعة من خلال وجود علاقات تشابك خلفية وأمامية قوية بين وحدات العنقود. وانطلاقا من التعريفين السابقين تتضح خصائص العناقيد الصناعية المتمثلة في:

–يتجاوز العنقود فكرة التجمع المجردة إلى إرادة حقيقية للتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة، والتي تؤدي إلى تعظيم رفاهية للمجتمع؛ يعتبر العنقود الشكل الأكثر نضجا للعمل التكاملي ما بين المؤسسات العاملة في اقتصاد ما؛

–مفهوم العنقود الصناعي هو مفهوم ديناميكي وليس استاتيكي، حيث يحتوى على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية، تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي للمنطقة وتطور نمو العنقود باستمرار؛

–العملية التصنيعية داخل العنقود تكون في شكل نظام تكاملي، تتضمن العديد من الأطراف والعلاقات المتداخلة، والشكل الموالي يوضح أنظمة التكامل في العنقود الصناعي:

المجلد 1 / العدد: 1 (2023)،
ص 64-78

شكل رقم (01): أنظمة التكامل في العنقود الصناعي

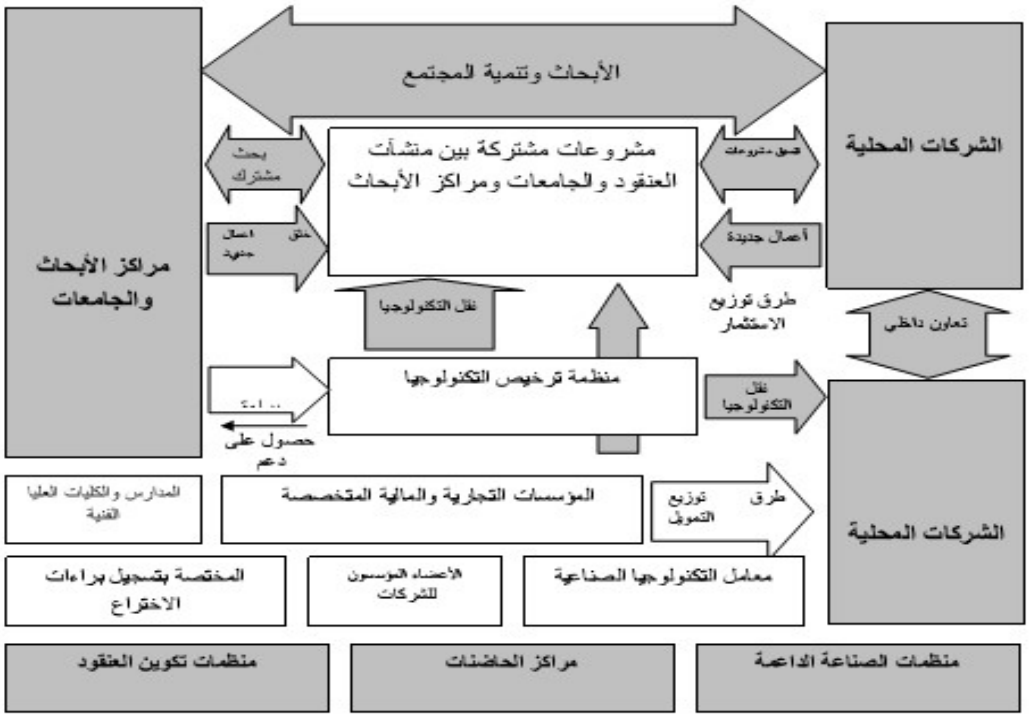

Source : Simmie James, Innovation and Clustering in the Globalized International Economy. Urban Studies,vol 41,Issue (5/6), 2004, P 1105

يتضح من الشكل رقم (01) مدى الترابط والتنسيق بين وحدات العناقيد الصناعية حيث تبرز العلاقة التبادلية بين مراكز البحث والجامعات والمؤسسات القائمة أو الجديدة، حيث يقومون بتزويدها بالأبحاث اللازمة لتطوير أعمال العنقود، وتحصل منهم على ما يفيد نجاح تلك الأبحاث وإمكانية تطبيقها على ارض الواقع الملموس. كذلك تبرز وجود علاقات داخلية وخارجية بين وحدات العنقود، بالنسبة للأولى تتمثل في علاقات تعاون بين المؤسسات العاملة داخل العنقود وتكون في شكل تسويق المنتجات أو توزيعها، وتوفير المواد الأولية، أي بمعنى آخر أن الإنتاج النهائي لمؤسسة ما قد يكون مدخلات لصناعة أخرى، أما العلاقة الخارجية فتكون بين مؤسسات ومؤسسات أخرى، تقوم بتوفير خدمات تمويلية وتدريبية.

I-2- الأهمية الاقتصادية للعناقيد الصناعية:

تتلخص الأهمية الاقتصادية للعناقيد الصناعية في ما يلي: (عبود و توايتية ، 2014، صفحة 164)

– العنقود الصناعي يعتبر احد أهم الآليات المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي الكلي، من خلال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخفض معدلات البطالة مع جذب الاستثمارات الأجنبية، والتطوير التكنولوجي الأمر الذي من شانه زيادة الصادرات الصناعية؛

– المساهمة في تحسين وزيادة تنافسية العنقود، من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المحدودة، نتيجة التخصص والتركيز على النشاطات ذات القيمة المرتفعة، بدلا من توزيعها على باقي الأنشطة؛

– تتمتع المؤسسات التي تعمل ضمن العنقود الصناعي بكفاءة وتنافسية أعلى مقارنة بالمؤسسات خارج العنقود، من حيث تخفيض تكاليف الإنتاج، توفير البنية التحتية الملائمة للصناعة، وكذا سهولة الحصول على الموارد المالية اللازمة؛

– زيادة فرص التخصص، الأمر الذي من شانه المساهمة في إعادة هيكلة الصناعة، وظهور منتجات جديدة تتناسب مع الأسواق المحلية والإقليمية.

I–3– التنافسية مرتكز لاستدامة العنقود الصناعي: يرتبط تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بتحقيق ميزة تنافسية مستدامة في إطار تنمية مفهوم العنقود الصناعي، أي وجود بيئة تنافسية خاصة به، وتعرف التنافسية على أنها :" قدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في متوسط دخل الفرد مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي". (العنزي و جواد ، 2011، صفحة 173)

يرى بورتر أن تنافسية الدولة انطلاقا من تنافسية المؤسسات العاملة بها، وخاصة تلك المؤسسات التي تعمل وتتكامل فيما بينها في صناعة محددة، ضمن تجمع صناعي واحد في ظل وجود مناخ استثماري يساهم في دعم نمو وفعالية هذا التجمع، وقد أوضح بورتر في نظريته محددات التنافسية لأي دولة، وأطلق عليها اسم الماسة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (02): يمثل نموذج الماسة.

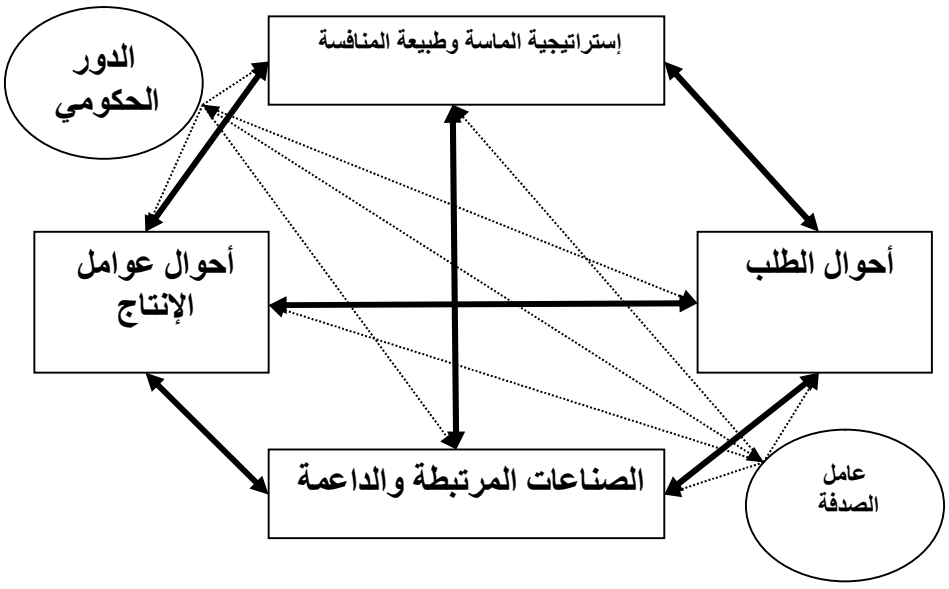

Source : Robert Huggins ،Hiro Izushi , Competition, Competitive Advantage, and Clusters: The Ideas of Michael Porter, oxford university press , usa, 2011, p:194.

يتضح حسب الشكل (02) أن ماسية بورتر تعبر عن جملة من العناصر المتفاعلة فيما بينها لخلق وضع تنافسي يقوم على أساس إيجاد ابتكارات جديدة تساهم في تحقيق قدرة الدول التنافسية وتتمثل هذه العناصر في: (Huggins, & , Hiro , 2011, p. 194)

- أحوال الطلب حيث يساهم الارتفاع القوي للطلب المحلي لبعض المنتجات في عمليات التصدير، الأمر الذي ينعكس على المؤسسات في رفع مستوى جودة منتجاتها؛

- طبيعة المنافسة وإستراتيجية المؤسسة: يساهم وجود بيئة تنافسية محلية نشطة في رفع مستوى إنتاجية المؤسسة وتوسيع محفظتها الاستثمارية؛

- أحوال عوامل الإنتاج: يعتبر توفر مستوى مرتفع لعوامل الإنتاج (البنية التحتية والمعلوماتية، البنية الإدارية، التقنية والموارد بكافة أنواعها، عامل مهم لرفع تنافسية العنقود)؛

- الصناعات المرتبطة والداعمة: إن وجود مثل هذه الصناعات بجانب الصناعة الأساسية يمكن أن تسهل في استخدام عوامل إنتاجية مهمة من اجل الإبداع والتمويل الصناعي، وستوفر هذه الصناعات عناصر إنتاج بتكاليف اقل، الأمر الذي ينعكس على تطوير العملية اصطناعية بشكل مشابه لمؤسسات أخرى ضمن نفس السلسلة التطويرية؛

- عامل الصدفة، ويقصد بها توافر عناصر إنتاجية خارج نطاق سيطرة ورغبة المؤسسات وعدم التخطيط المسبق لها، الأمر الذي يساهم في تطوير صناعات هذه المؤسسة، والاستفادة منها؛

- الدور الحكومي؛ تؤثر الحكومة على العوامل السابقة بهدف رفع القدرة التنافسية، وهذا من خلال التأثير على جانب العرض انطلاقا من التأثير على العناصر الإنتاجية، وكذلك على جانب الطلب في السوق المحلي.

بالتالي تتفاعل المحددات السابقة مع بعضها البعض بشكل جماعي بما يترتب عليه تحقيق ميزة تنافسية للعنقود الصناعي، فالطلب الجيد لن يخلق منتجات متطورة إلا إذا كان هناك موارد بشرية وعوامل إنتاج ناجحة، و إستراتيجية واضحة للمؤسسات تقوم على الابتكار والتطوير، وكذلك لن يتحقق إنتاج منتجات متطورة بدون صناعات مكملة وداعمة، وبالتالي أي خلل في أي تلك المحددات أو ضعفها سيؤدي في النهاية إلى الحد من إمكانية تطوير العنقود الصناعي وتعزيز تنافسيته، وتكامل تلك المحددات يتوقف كذلك على المنافسة المحلية والتركز الجغرافي.

خلاصة القول أن العنقود الصناعي عبارة عن تجمع جغرافي لجملة من المؤسسات والشركات المترابطة والمتصلة يبعضها البعض في مجال معين، تربط بينهما علاقة تكامل وتشابك بشكل راسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، وبذلك تكون السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات، المعلومات، الخبرات والموارد البشرية، بما يساهم في بعث حيوية وديناميكية التشابك القطاعي لتحقيق التنويع في الأنشطة الاقتصادية.

II- التجربة الجزائرية في مجال العناقيد الصناعية

أولت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة الإهتمام بسياسة العناقيد الصناعية ودورها في دعم المؤسسات على الإبتكار والتجديد، خاصة بعدما أدركت أن مشاكل هذه المؤسسات ترتبط بعملها بشكل منفرد وبشكل منفصل، وسيتم عرض أهم مظاهر وتجارب العناقيد الصناعية في الجزائر من خلال هذا المحور.

II–1– لمحة عامة عن العناقيد الصناعية الجزائرية

تشير المعلومات المقدمة من طرف برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى بداية اهتمام الدولة الجزائرية بتشكيل عناقيد صناعية ذات منتجات محددة في بعض المواقع الجغرافية، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01): يوضح تمركز الإنتاج لبعض قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

	الغرب (%)	الوسط (%)	الشرق (%)	الجنوب (%)
الحليب و مشتقاته	9	59	32	1
صناعة الورق	21	16	37	6
صناعة النسيج	30	21	42	7
صناعة المطاط و البلاستيك	44	14	22	20
صناعة السيراميك	25	13	45	18
صناعة المواد الحمراء	31	19	30	20
الحبوب و مشتقاته	32	11	55	12

Source : **Euro-Développement**, ANDPME, 2010, P : 118.

حسب الجدول أعلاه يتضح أن هناك بدايات محتشمة لتكوين عناقيد صناعية، كصناعة مشتقات الحليب في الوسط، والتي تتمركز في المثلث بومرداس، بجاية، تيزي وزو، هذا المثلث الذي عرفت منطقته استقطابا للاستثمار في الصناعات الغذائية المرتبطة بالحليب ومشتقاته، حيث أن بعض مؤسساته تتعامل مع مؤسسات عالمية مثل دانون، الى جانب ذلك هناك بداية تمركز لعنقود انتاج مشتقاته الحبوب بالشرق. (قوفي، 2016، الصفحات 194-195)

تم الإشارة الى مفهوم استراتيجية العناقيد الصناعية الذي ظل غائبا عن السياسة الصناعية الجزائرية أول مرة سنة 2007 خلال عقد المؤتمر الوطني للاستراتيجية الصناعية التي نظمت من قبل وزارة الصناعة، وكذلك تم طرح الخطوات الأساسية لانشاء العناقيد الصناعية، وقد تولى برنامج التعاون الألماني دعم تجميع الصناعات في اطار استراتيجية العناقيد الصناعية في بعض القطاعات كقطاع البناء، قطاع النقل و الخدمات.

اللوجيستية، التمور والطماطم الصناعية في مجال قطاع الصناعات الغذائية من خلال برنامج التنمية الصناعية المستدامة. (Belkacem , Herizi , & Moussi , 2015)

II–1– 1– المبادرات الخاصة و السياسات العمومية الجزائرية في مجال العناقيد الصناعية

لم تلق استراتيجية العناقيد الصناعية الرواج اللازم بين كافة الفاعلين الوطنيين مع عدم معرفتهم بالفوائد المترتبة و الآثار الإيجابية على مردودية الصناعة و اختراق الأسواق الدولية، باستثناء بعض المبادرات الخاصة التي تجمع الفاعلين على

مستوى القطاع الخاص كقطاعات الصناعات الغذائية و التحويلية الذي يتضمن بعض الشراكات الناجحة بين المتعاملين في نفس التخصص الإنتاجي مع تقديم لهم الدعم من طرف وكالة التنمية الزراعية، الى جانب بعض التجمعات الصناعية الخاصة في قطاع الحليب و مشتقاته و تحويل الطماطم الصناعية، الحبوب و زراعة الزيتون، حيث تقدم بعض الدعم للفلاحين المتعاملين معهم على شكل سلسلة امداد فيما يتعلق بالتكوين، و الاستشارات حول آليات تحسين العائد الفلاحي، و هذا بالتعاون مع مراكز الأبحاث، الجامعات في اطار العلاقات التشابكية فيما بينهم. (ONUDI, 2013, p. 09)

II-1-2- عنقود زيت الزيتون – البويرة –

يستحوذ اقليم ولاية البويرة المكون من الولايات بجاية، تيزي وزو، برج بوعريريج على 51% من زراعة الزيتون في البلاد، و 65%من انتاج زيت الزيتون، بما يقابل متوسط 30000 طن سنويا واقعة على امتداد 100 كلم، حيث تتوسط حوض ممتاز لزراعة الزيتون المتركز نسبيا بها، غير أنه يعاني من العديد من المشاكل، تتمثل أهمها في: (داي، 2015، الصفحات 270-271)

- كساد الزيتون الموجه للعصر عند أصحاب المعاصر، بسبب عدم وجود سوق منظم يحدد من خلاله تنظيم تقنيات الاستقبال، البرمجة، والتسويق؛
- عدم متابعة معايير الجودة المتعلقة بعملية عصر الزيتون المنتج؛
- اهمال تثمين المنتجات الثانوية الزيتية ومعالجة هذه النفايات لحماية البيئة.

سنة 2004 تم اطلاق فكرة تجميع المؤسسات المتعلقة بتحويل الزيتون و الفلاحين و تركيزهم تنظيميا و جغرافيا لمواجهة المشاكل و الصعوبات التي يواجهها زراعة الزيتون، خاصة في ظل تواجد جمعية مزارعي الزيتون بولاية البويرة، و التي يتواجدها حوالي 800 من منتجي و مصنعي الزيتون و زيت الزيتون، و قد لقيت هذه الفكرة تجاوبا من طرف هؤلاء للانضمام الى هذا التجمع، مع العلم أن هذا الأخير تلقى دعم غير رسمي من أصحاب الصناعات التحويلية المتواجدة في المنطقة، و يهدف هذا التجمع الى تحقيق النقاط الموالية: (داي، 2015، صفحة 272)

- تكوين الفلاحين و أعضاء التجمع في مجال التقنيات الفلاحية و التكنولوجيات الجديدة لاستخلاص و توطين زيت زيتون؛
- تحسين جودة المنتوج (زيت الزيتون) من خلال ادخال تقنيات جديدة و متطورة لجمع الزيتون، تخزينه، و توضيبه؛
- تفعيل الأبحاث التطبيقية المتعلقة بتثمين المنتجات الثانوية لزراعة الزيتون ضمن البرنامج الوطني للبحث بالتعاون مع معاهد البحث الفلاحي؛

- التحسيس بأهمية تجميع كافة المتعاملين الخواص، و العموميين و خلق جو من الثقة لرفع حجم المؤسسات المنخرطة في العنقود لتحسيس الأعضاء الأخرى بجدوى الإنضمام اليه.

II-1-3- عنقود الطماطم الصناعية

عملت الجزائر في الآونة الأخيرة على إعطاء أهمية أكبر للتوسع لقطاع انتاج الطماطم الموجهة للتحويل الصناعي للتقليل من فاتورة الاستيراد، حيث حققت انتاجا قدر بـ 500000 طن سنة 2015، و 650000 طن سنة 2016، إضافة الى تطوير بعض مؤسسات تحويل الطماطم الصناعية للعديد من منتجات المتعلقة بالطماطم كصلصة الطماطم المتعددة التركيز، كاتشاب، الهريسة و غيرها.

ويعتبر العنقود الصناعي كمنتج في طور الإنشاء، حيث يتركز في المنطقة الشرقية للبلاد التي تضم كل من ولاية قالمة، عنابة، سكيكدة، الطارف باعتبارها مناطق تمتلك خبرة فلاحية، وتمركز مصالح التمويل فيها، الى جانب المردودية الجيدة لانتاج مادة الطماطم الموجهة للتحويل الصناعي ويتكون هذا العنقود من عدة مكونات، أهمها يتمثل في: (حدادة و مداح عرابي ، 2017، الصفحات 125-128)

- المشاتل النموذجية لتطوير بذور، ومشاتل الطماطم والتي تقوم عن طريق التعاقد مع الفلاحين بتزويدهم بشتائل ذات مردودية عالية تتلاءم مع البيئة المغروسة فيهم مثل المشتلة النموذجية لعمر بن عمر؛
- منتجي قطاع الطماطم الصناعية ومردوديته، حيث يقدر عدد المنتجين للطماطم الموجهة للتحويل في الجزائر بحوالي 5000 مزارع، ويوفر هذا القطاع 8000 منصب عمل؛
- مؤسسات التأمين من المخاطر؛ يعتبر الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي – فرع التأمين – من أبرز المؤسسات التي تقدم الخدمات التأمينية لمنتجي هذا القطاع، حيث شرع هذا الصندوق في اطلاق خدمة جديدة تتعلق بالتأمين ضد الأخطار التي قد يواجهها منتجي الطماطم الصناعية جراء الفياضنات و الجفاف، و قد تحصل عليها الصندوق في شكل رخصة من وزارة المالية، و قد كانت انطلاقة هذه الخدمة في ولاية قالمة؛
- معاهدة و مراكز تأهيل الفلاحين و عمال مؤسسات تحويل الطماطم الصناعية؛ تم سنة 2015 استفادة نحو 1500 اطار و فلاح من خلال 22 اتفاقية تم عقدها في السنتين الأخيرتين بولاية بومرداس بين مصالح التكوين المهني و مختلف المؤسسات و المصالح الفلاحية، حيث توجب مختلف الدورات التكوينية التأهيلية بتسليم شهادة معترف بها تعين الراغبين في اقامة مشاريع في اطار مختلف البرامج التنموية و الاستفادة من دعم الدولة؛
- الهيئات الحكومية الداعمة، تقدم الدولة دعما للفلاحين المنتجين للطماطم الموجهة للتحويل الصناعي، حيث أن الدعم الذي تعطيه الدولة للفلاح يكون عن طريق صاحب المؤسسة الصناعية للطماطم المحولة؛

- التعاقدات مع موردي المبيدات و الأسمدة الفلاحية، حيث تقوم العديد من المؤسسات المتعلقة بذلك بتزويد الفلاحين بالمبيدات و الأسمدة من متاجر متخصصة في بيع هذه المواد، اضافة الى الدعم الفني و التقني المرافق لزراعة الطماطم من بدايتها الى نهاية قطفها؛
- المؤسسات الموردة للمضافات الغذائية؛ حيث تعمل العديد من المؤسسات الوطنية بتزويد مصانع تحويل الطماطم الصناعية بالعديد من المضافات الغذائية كمؤسسة (DISTRIM SPA) التي تزوده بحمض الاسكوربيك، حمض السيتريك و غيرها، اضافة للمؤسسة العمومية (Enasel) التي تزود هذه المصانع بمادة الملح و مضافات غذائية أخرى؛
- مؤسسات توزيع منتجات الطماطم الصناعية، حيث تعتمد مؤسسات تحويل الطماطم على التعاقد مع العديد من الناقلين و الموزعين للوصول بمنتجاتها الى الأسواق الوطنية و الأجنبية، حيث يوجد عدد محدود من المؤسسات التي استطاعت تصدير منتجاتها للأسواق الخارجية مثل مؤسسة عمر بن عمر التي وصلت منتوجاتها الى كل من فرنسا، و بلجيكا و غيرها من الدول؛
- مؤسسات التعبئة و التغليف؛ توجد العديد من المؤسسات التي تزود مصانع الطماطم بالصناديق البلاستيكية و العلب الفارغة الحديدية، و العلب الكرتونية و أوراق التغليف، كمؤسسة (Tonic), (Emballage marhaba), (EMB FBFSPA), (Distrim SPA), (Sarlsi Fco) .

II-1-4- العنقود الصناعي للتمور

قامت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار بالتعاون مع وكالة التعاون الفني الألماني بإطلاق برنامج دعم الصناعات الغذائية و تحريك القطاعات الأساسية خلال الفترة (2010-2014)، من خلال الانتاج عن طريق تجميعها في عناقيد امتياز أو الإبتكار، فالى جانب تطوير عنقود الطماطم الصناعية، و عنقود زيت زيتون، أولت الجزائر كذلك الإهتمام بعنقود التمور و الذي لم تغير عشوائيا بل من خلال دراسة معمقة للسوق المحلي تم من خلالها تحديد نقاط قوة و ضعف شعبة انتاج التمور حيث تبين المردود المادي الضعيف خاصة في التصدير و ذلك لغياب معايير الأداء، هذا ما يؤدي الى رداءة النوعية و بالتالي ضعف التسويق و قد أرجعت وكالة التعاون الألماني ذلك الى ضعف شبكة التعاون بحيث أن كل مؤسسة تعمل بمفردها، و عدم وجود تواصل أو اتصال بين المتعاملين في نفس المجال الأمر الذي ألزم تشكيل عنقود صناعي ينظم و يطور شعبة التمور، و ساعد في ذلك نوع التمور، و وجود معرفة نسبية في هذا المجال خاصة الفلاحين المهرة، و ارتفاع الاستهلاك المحلي لمادة التمور فضلا عن وجود رأس المال للدعم خاصة من طرف الدولة، و قد أوكلت وكالة التعاون الألماني مهمة تنظيم عنقود التمور للجنة الوطنية المتعددة المهن في مجال التمور و التي أنشئت سنة 2010 مع مختلف الشركاء المهنيين الفاعلين في مجال التمور، و يضم العنقود الصناعي للتمور: (قواسمية و براهمي ، 2013، الصفحات 10-11)

- المنتجين محدودين قليلا مقارنة بانتاج التمور و بدون قيمة مضافة من ناحية التصدير، لان السوق المحلي غني جدا بهذا المنتج، فضلا عن ذلك عدم وجود جمعيات رسمية منظمة لهذه الشعبة، و التي تحاول تطوير هذا المجال؛
- مجمعين؛ هم الأشخاص التي لهم علاقات كبيرة بالمنتجين و الأسواق، و يعملون لحساب وحدات التكييف و التصدير، لذا فهم محتكرين لبيع التمور و واضعي الأسعار من خلال الامكانيات التي بين أيديهم من تمويل، نقل و تغليف؛
- المخزنين؛ ظهروا مؤخرا بظهور غرف التبريد الذين استفادوا منها من خلال البرنامج الوطني لتطوير الفلاحة سنة 2001، و هم يلعبون دور الوسيط داخل العنقود بين جميع الأطراف؛
- المكيفين و المصدرين؛ حيث يعتبر الديوان الوطني للتمور هو المصدر الوحيد ابتداء من سنة 1969 الى يومنا هذا، و هو غير فعال و بحاجة للتطوير؛
- تجار الجملة والتجزئة؛ هم الأشخاص الذي يقومون بشراء التمور من المنتجين و المجمعين و المخزنين لبيعها للسوق المحلية أو للتصدير.

بعد تحديد أهم الفاعلين في عنقود التمور، يتم وضع المهام الأساسية لمتابعة وتقديم الدعم للعنقود من مرحلة الجمع الى غاية مرحلة التغليف و التصدير من خلال تنظيم شعبة التمور، و المساعدة و المتابعة التقنية للمناطق التي تحتاج الى الدعم، والشكل الموالي يوضح خطوات تنظيم شعبة التمور من خلال فكرة العنقود:

بعدها تم تحديد المراحل التي يمر بها المنتوج منذ بداية انتاجه الى غاية خروجه من المؤسسة المنتجة، مع توزيع استمارة على كل أصحاب المؤسسات المنتجة للتمور لمعرفة الوظيفة الحالية لمؤسساتهم بكل تفاصيل مع تنظيم زيارات ميدانية لمختلف المؤسسات الموضبة و المصدرة للتمور لتعزيز المعرفة بالوظيفة الحالية للعنقو ، و سعيا من وزارة الصناعة و المناجم و لاستعمال برنامج الشراكة التقنية بين الجزائر و ألمانيا و اعتماد على الخبرة لبرامج وكالة التعاون التقني في مجال العناقيد الصناعية تم التركيز على الجودة و احترام المعايير، و ثانيا على الابتكار و التجديد، حيث تم عقد أول ورشة عمل رسمية سنة 2015 بمركز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية بسكرة، تم خلالها مناقشة جملة من الأهداف تتضمن النقاط الموالي: (خبيزة ، 2018، الصفحات 09-12)

- تنشيط عنقود التمور، و تحديد خطة عمل تنفيذية من شأنها تجسيد مشروع العنقود؛
- تحديد الإطار الشكلي و التعاوني للعنقود؛
- تم اختيار مركز التسهيل كموقع لاحتضان المكتب الاداري للعنقود الصناعي للتمور و عقد اتفاقية شراكة معه.

وتم الإنطلاق الفعلي لعنقود التمور في مارس 2016، و يتمحور الأداء المتوقع لهذا العنقود حول توفير المنتج الجديد و المبتكر و المتمثل في تجزئة التمور، و ما يستحقه، من تنمية خاصة على مستوى المنطقة، فحسب جمعية منتجي التمور فان هناك امكانية كبيرة لتحقيق التفوق التنافسي عن طريق استبدال السكر الأبيض المبلور بسكر التمر و بكميات وفيرة، حيث يتميز بلونه الشفاف، و عدم استخدام مكونات اصطناعية دخيلة على المنتوج ما يجعله صحيا أكثر، و يحقق

ايرادات للاقتصاد الوطني و ذلك بتقليص حجم فاتورة الاستيراد للسكر المبلور خاصة أن الجزائر تستورد حوالي 30 ألف طن سنويا.

III- سياسات دعم استراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر

تعتبر التجربة الجزائرية في مجال استراتيجية العناقيد الصناعية تجربة حديثة الظهور، حيث تعمل الدولة على تفعيلها من خلال جملة من السياسات، خلق روابط تكاملية وتعاونية بين مختلف الفاعلين، تساهم في دعم قدرة المؤسسات العنقودية على الابتكار و التجديد من أجل البقاء و الاستمرار في الأسواق المحلية و العالمية.

اتبعت السلطات العمومية في الجزائر العديد من السياسات لدعم استراتيجية العناقيد الصناعية، و اعتمدت الكثير من الآليات لمساندتها كحاضنات الأعمال، مراكز التسهيل و غيرها، و الهدف من ذلك هو دعم المؤسسات و تشجيع الابتكار بها ،و رغم ذلك فالتجربة الجزائرية ما زالت في البدايات و تحتاج الى توفير أساليب من العمل الشبكي بين هذه المؤسسات و المؤسسات الأخرى ذات الصلة، و يتطلب ذلك من الحكومة القيام بدور فعال و متطور، فالسياسات الكلية التي تسعى لدعم التنافسية رغم ضروريتها إلا أنها غير كافية، فالهيئات الحكومية تستطيع التأثير بفاعلية أكبر على المستوى الجزئي من خلال إزالة المعوقات التي تحول دون قيام عناقيد صناعية، و من أجل تفعيل استراتيجية هذه الأخيرة لابد من العمل على تحسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأهمية العنقود و الآثار الإيجابية له، و ذلك يتطلب بذل جهود من طرف الهيئات الحكومية، في سبيل رفع الوعي لدى المؤسسات، و هو ما يتطلب تحفيزها للوصول الى مرحلة النضج أين تفوق هذه المؤسسات بين التنافس و التعاون (بن يحي و بلخرشوش ، 2018، الصفحات 12-14) ، و في هذا المجال يمكن تقسيم السياسات الى مجموعتين:

III- 1- المجموعة الأولى

تتعلق هذه المجموعة بالبيئة التنظيمية و المناخ الإقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تعتبر عاملا أساسيا و مساعدا في تطويرها و تنميتها، فأطر السياسات الإقتصادية و القانونية تسمح للحكومة بإدارة الإقتصاد الكلي بتماسك و باستشراف لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، و هو ما يؤمن الأرضية الصالحة لقيام عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شكل عناقيد صناعية، و في حالة كان المناخ مساعدا أو معيقا لقيام هذه المؤسسات فان تنميتها تعتمد على عدد من العوامل تشكل الحكومة الدور الأساسي في تشكيل تلك العوامل، و التي من أهمها: (طرشي ، 2015، الصفحات 14-16)

III- 1-1- السياسات والقوانين

ان وجود مناخ مواتي لعمل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار عناقيد صناعية، يتطلب إطار ملائما من السياسات التي تعمل على خلق نوع من الثقة بين كافة المتعاملين، وهذا بدوره يتطلب وجود استقرار في التشريعات والسياسات المصممة بعناية ويشمل ذلك سياسات نقدية، الإئتمانية، الضريبية، الاستثمارية، وتختلف تلك السياسات من مرحلة الى أخرى.

III– 1–2– السياسات التنظيمية

تهدف الإجراءات التنظيمية الى ايجاد هيئات تصطلح بمهمة تقديم الدعم للمؤسسات المكونة للعنقود الصناعي وتشجيع التعاون بين عناصره و توطيد العلاقة فيما بينهما، و ينبغى أن يتركز الدعم الحكومي على تحسين البنية التحتية من طرق، موانئ، و مطارات الى جانب تقديم خدمات الأعمال الأكثر ملائمة لكل نوع من الصناعات كالدعم الإداري و التكنولوجي و ضمانات الإئتمان، تأمين الصادرات و تشجيعها، إضافة الى تسوية المناطق الصناعية و تطويرها حيث يوجد في الجزائر أكثر من 72 منطقة صناعية إلا أنها غير مهيئة و تفتقر لجهاز تسيير مناسب، كما أن العديد من المتعاملين المتواجدين في هذه المناطق لا يمتلكون سنادات ملكية، و هو ما يفرض على السلطات العمومية وضع برامج كفيلة بإعادة تأهيل و تهيئة هذه المناطق حتى تشجع المؤسسات على التواطن بها و تدفع بالعنقود لنضوج أكثر.

III– 1–3– السياسات التمويلية

يشكل التمويل حجر الأساس لقيام و نجاح المؤسسات العنقودية، حيث تحتاج هذه المؤسسات الى نوعين من التمويل، يتعلق الأول بتمويل اقتناء الأصول الثابتة اللازمة لمباشرة أو توسع العمليات الإنتاجية كالمباني ، الآلات و المعدات، و يتصل الثاني بتمويل رأس المال العامل، و لذلك يجب تكييف النظام المالي و المصرفي مع متطلبات تمويل المؤسسات العنقودية و اعداد سياسات تمويلية تراعي خصوصيتها، كما يعد تفعيل دور البورصة و النهوض بها من الإجراءات المطلوبة خاصة و أن البورصة الجزائرية تعرف ركودا و جمودا منذ فترة تأسيسها، فضلا عن الصعوبات التي تعترض هذه المؤسسات عند الإدراج فيها، و هو ما يزيد من تعقيد هذه المؤسسات في الحصول على قروض تمويلية.

III– 1–4– السياسات التجارية و التسويقية

رغم أهمية وظيفة التسويق إلا أن تكلفته جد مرتفعة، خاصة اذا تعلق الأمر بايصال المنتجات الى أسواق شديدة المنافسة، و عليه فعلى الدولة القيام بجملة من للإجراءات لدعم منتجات المؤسسات العنقودية سواء محليا أو دوليا، و من جملة هذه الإجراءات مايلي:

- العمل على تنظيم المعارض و دعم المؤسسات المحلية خصوصا المنتمية للعنقود للمشاركة فيها؛
- القيام بالدعاية و الترويج لمنتجات المؤسسات العنقودية؛
- اعداد الدراسات الشاملة للسوق المحلي و الأسواق الدولية المستهدفة من طرف المؤسسات العنقودية و توفير المعلومات المتصلة بها؛
- وضع رؤية واضحة لغرض التعاون في الأسواق و تشجيع العلاقات التشابكية بين مختلف المؤسسات و الهيئات؛
- حماية المحيط التجاري للمؤسسات العنقودية، و باتخاذ اجراءات ردعية ضد المنافسة غير الشريفة المرتبطة بالتجارة الموازية؛
- مرافقة و دعم المؤسسات العنقودية في استراتيجياتها التصديرية لتعريف بمنتجاتها و اكتشاف الأسواق الدولية للحصول على معايير الجودة العالمية.

III- 2- المجموعة الثانية

تتعلق هذه المجموعة بالسياسات العمومية التي تؤدي الى المساعدة على خلق العناقيد الصناعية و تأهيلها و القيام بدورها، ففي بداية تكون العنقود فان النمط السائد يكون العلاقات الرأسية، بمعنى تعاون في شكل التزويد الخارجي بالمدخلات الوسيطة في سبيل انتاج المنتج النهائي، و هنا تقع على الدولة مسؤولية المساعدة على نضج العنقود من خلال تصميم البرامج التي تشجع على ارساء نمط شبكي من العلاقات كتشجيع التعاقد من الباطن و تبادل المعلومات و انشاء مراكز التدريب المشتركة و مؤسسات مشتركة جديدة من أجل دعم قدرة المؤسسات العنقودية على الابتكار و التجديد، فضلا عن ذلك تتولى الدولة مسؤولية اقامة الروابط بين العنقود الصناعي و نظم التعليم و التدريب و مؤسسات البحث والتدريب. (طرشي ، 2015، صفحة 16)

خاتمة

يتضح مما سبق أن التجربة الجزائرية في مجال العناقيد الصناعية لا تزال دون المستوى المطلوب ، حيث يبقى مشكل العزلة و العمل بصورة منفردة من أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية ، و في اطار الشراكة الجزائرية الألمانية تم التركيز على مختلف القطاعات لبناء عناقيد صناعية، و خاصة قطاع الصناعات الغذائية الذي توج بعنقود زيت الزيتون، عنقود الطماطم الصناعية، و عنقود التمور، إلا أنها تجارب لا زالت لم ترق بعد للنضج، الأمر الذي ألزم السلطات العمومية الجزائرية تبنى جملة من السياسات لتفعيل هذه الاستراتيجية و دعم قدرة المؤسسات العنقودية على التجديد و الابتكار، والوصول الى التنافسية العالمية من خلال سياسات قانونية، تنظيمية التمويلية و غيرها.

يمكن تقديم جملة من التوصيات تتمثل في:

- حتمية توجه الاقتصاد الجزائري نحو بناء عناقيد صناعية في مجالات مختلفة، صناعية، إنتاجية، تمويلية، تكنولوجية، تسويقية، باعتبارها أداة فاعلة للتغلب على التغيرات المتسارعة التي تواجهها المؤسسات في الوقت الراهن؛
- ضرورة إنشاء هيئات وتنظيمات تتولى التعريف بفكرة إقامة عناقيد صناعية والترويج لهذا المفهوم، وزيادة تقبله لدى أصحاب المؤسسات سواء الصغيرة والمتوسطة، وحتى الكبيرة، حيث تتولى هذه الهيئات التنسيق والإشراف على ذلك، فضلا عن تحديد المشاكل التي تواجهها إلى غير ذلك؛
- ضرورة نشر الوعي وثقافة التعاون التنافسي وفق علاقة (مكسب – مكسب) لدى أصحاب المؤسسات بأهمية الانضمام إلى العنقود الصناعي في إطار العلاقات الصناعية بين هذه المؤسسات وكافة الأعوان الاقتصاديين ؛
- ضرورة تبني الدولة الجزائرية مسؤولية إقامة الربط بين العنقود الصناعي ونظام لتطويره، وهو النظام الثلاثي الأبعاد، نظم التعلم، التدريب، ونظم الإنتاج و مؤسسات البحث العلمي، باعتباره السبيل لتطوير العنقود و وصوله للتنافسية العالمية؛
- ضرورة إنشاء خلية بوزارة الصناعة والمناجم للإشراف، التقييم والمتابعة لممارسات أعمال ونشاطات العناقيد الصناعية.

قائمة المراجع:

- Huggins, R., & Hiro , I. (2011). Competition, Competitive Advantage, and Clusters: The Ideas of Michael Porter. *oxford university press*, 194.

-Asheim , B., cook , p., & ron , m. (2006). *clusters and regional development –critical reflection and escploration-routledge.* London.

-Belkacem , D., Herizi , R., & Moussi , O. (2015). the detection of industrial clusters in algeria. *journal of business and retail management research, 09*(02), 17.

-DEPRET , M.-H., & Hamdouch, A. (2009). RÉSEAUX D'INNOVATION ET DYNAMIQUES DE PROXIMITÉ DANS LES SECTEURS HIGH-TECH. *revue d economie industriel*(128), 25.

-ONUDI. (2013). *Diffusion de la demarche cluster dans trois pays du maghreb (Algerie – Moroc – Tunisie).* Paris: Agence francaise de developpement.

-potte , r., & gabriel , m. (2009). *clusters innovation and entrepreneurship.* France: edition OECD.

– العنزي ,س &., جواد ,م .(2011) .*التحالفات الإستراتيجية في منظمات الأعمال* .عمان :دار اليازوري.

– بن يحي ,ي &., بلخرشوش ,إ ,2018) .نوفمبر .(6/7إستراتيجية العناقيد الصناعية و دورها في ترقية القطاع الصناعي –عرض لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر .–جامعة البليدة :2الملتقى الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر.

– خبيزة ,أ ,2018) .نوفمبر .(7-6آفاق عنقود صناعة التمور في تطوير قطاع التمور في الجزائر –ولاية بسكرة نموذجا .–جامعة البليدة :الملتقى الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر.

– داي ,و .(2015) .الذكاء الاقتصادي في خدمة تنافسية الأقاليم –دراسة حالة الصناعة الصيدلانية و البيوتكنولوجية في الجزائر .–أطروحة دكتوراه)غير منشورة ,(كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ,جامعة باتنة :1قسم التسيير، تخصص تسيير منظمات.

– طرشي ,م .(2015) .العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري .*مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*.(07)*01* ,

– عبود ,ز &., توايتية ,ا .(2014) .العناقيد الصناعية كإستراتجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .*مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*.(41)*10* ,

– قواسمية ,ل &., براهمي ,س .(2013) .التوجه الى العناقيد الصناعية في الجزائر من خلال Cluster Datteفي إطار الشراكة الجزائرية الألمانية .*الملتقى الوطني حول دور التجمعات و العناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في دعم تنافسيتها –محليا و دوليا* .–جامعة قالمة.

– قوفي ,سعاد .(2016) .التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –دراسة لبعض تجارب البلدان النامية– أطروحة دكتوراه غير منشورة .كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ,جامعة بسكرة.

المجلد 1 / العدد: 1 (2023)،
ص 79-94

واقع إعادة التدوير النفايات في ولاية عين الدفلى
The reality of waste recycling in Ain Defla state-

– **قاضي نجاة**[1]:أستاذ التعليم العالي، جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة
– **سبع منال**[2]: طالبة دكتوراه جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز واقع إعادة تدوير النفايات وهذا في ولاية عين الدفلى مع تبيان الأهمية التي تقدها إعادة تدوير النفايات إلى البيئة في الحد من التلوث وإلى النمو الاقتصادي للبلد عامة و إلى ولاية عين الدفلى خاصة، ولهذا قمنا بتقديم إحصائيات حول النفايات التي تفرزها ولاية عين الدفلى مع تبيان كيفية معالجتها ونسبة تدويرها، وبهذه الإحصائيات ارتأينا إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن نسبة فرز النفايات في ولاية عين الدفلى كبيرة مقارنة مع نسبة معالجتها أو إعادة تدويرها، ولهاذا من أهم التوصيات التي نقدمها هي زيادة إنشاء مؤسسات إعادة تدوير النفايات للقضاء عل التلوث البيئي ورفع من الاقتصاد في ولاية عين الدفلى خاصة ووفي الوطن الجزائري عامة.

الكلمات المفاتيح: **النفايات**، إعادة تدوير النفايات، الاقتصاد الدائري، الاقتصاد البيئي
التصنيف JEL : Q2، Q5

Abstract

This research paper aims to highlight the reality of waste recycling in the state of Ain Defla with the importance of the recycling of waste to the environment in reducing pollution and the economic growth of the country in general and to the state of Ain Defla in particular, and therefore we have provided statistics on the waste generated by the state Ain Defla with an indication of how it is treated and the percentage of recycling. It aims to eliminate environmental pollution and raise the economy in the state of Ain Defla in particular and in the Algerian homeland in general.

Key words: Waste, Waste recycling, Circular economy, Environmental economics.
Jel Codes Classification : Q2, Q5

[1] KADI Nadjat , Djillali Bounaama Universty, *n.kadi@univ-dbkm.dz@univ-dbkm.dz*
[2] SEBAA Manel , Djillali Bounaama University, *ma.sebaa@univ-dbkm.dz*

-مقدّمة

أصبح قانون البيئة صارم للغاية من حيث جمع ومعالجة النفايات ولهذا معظم الدول العالم تلجأ إلى إعادة تدوير النفايات وهذا للحد من النفايات المخزنة في مكب النفايات أو انخفاض في استخراج المواد الخام باعتباره يحد من خطر التلوث البيئة وهذا عن طريق الإطالة في عمر النفايات وخصوصا السامة منها التي تضر البيئة من حيث الهواء والتربة.

بالإضافة إلى الجوانب البيئية، إعادة تدوير النفايات مهم أيضا لتطوير الاقتصاد وهذا لتأثيره مباشرة على النمو الاقتصادي وذلك عن طريق خلق فرص العمل، وتوفير المواد الطبيعية الخام مع تطويل في عمر العديد من المواد الأولية مثل البلاستيك والزجاج والكرتون ...الخ.

ومن الأهمية التي تمثالها إعادة تدوير النفايات في الاقتصاد والبيئة، لابد على الدول وخصوصا الدول النامية ومنها الجزائر أن تعتمد على ضرورة إيجاد حلول للمعالجة الحجم الكبير من النفايات التي تفرزها البلد وهذا للتلوث الناجم عنها فهي تلحق أضرار كبيرة بيئية واجتماعية واقتصادية، لهذا وجب علينا الاهتمام بمراكز الدفن التقني وطمر النفايات والمخلفات التي يجب تصميمها وتشغيلها ومراقبتها وفق مواصفات ومعايير علمية تحمي صحة الإنسان والبيئة، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: **ما هو الواقع معالجة إعادة تدوير النفايات في ولاية عين الدفلى؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية تطرقنا في بحثنا هذا إلى ثلاثة محاور تطرقنا في البداية في محور الأول على مفاهيم حول النفايات، ثم في المحور الثاني تم التطرق إلى طرق معالجة النفايات وكيفية إعادة تدويرها وفي الأخير ارتأينا في المحور الثالث إلى واقع أعادة تدوير النفايات في ولاية عين الدفلى.

I- مفاهيم حول النفايات:

I- 1- تعريف النفايات:

تعرف النفايات على أنها: "كل المخلفات والمواد التي تتخلف من نشاط الإنسان والتي لم يعد محتاجا إليها، وإنما يحتاج بدلا من ذلك إلى التخلص منها، وهي تعتبر في هذه الحالة من ملوثات البيئة، إلا إذا أمكن التخلص منها بطريقة لا تترك أثارا ضارة".(Régent, 2004, p. 201)

عرفت منظمة الصحة العالمية النفايات بأنها: "بعض الأشياء التي أصبح صاحبها لا يريدها لعدم أهميتها أو قيمتها". (الوهاب، قضايا في الوطن العربي، 1997، صفحة 33)

كما عرفها المشرع الجزائري وفقا للمادة 3 من القانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على أنها: كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال، وبصفة أعم كل مادة أو منتوج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص أو قصد التخلص منه، أو يلزم بالتخلص منه أو إزالته. (الجريدةالرسمية، 2001، صفحة 10)

ومن هذه التعريفات نستنتج أن النفايات تعتبر مجموعة من المخلفات الناتجة عن عملية إنتاج، تحويل أو استعمال المنتوجات، بحيث تصبح بدون فائدة ويلزم التخلص منها بطريقة لا تؤذي البيئة.

I- 2- تصنيفات النفايات:

تصنف النفايات حسب عدة تصنيفات نذكر منها:

I- 2-1- حسب المصدر:

- النفايات المنزلية: هي المخلفات الناتجة عن المنازل والمطاعم والفنادق وغيرها، وتتشكل غالبا من فضلات الأكل والورق والبلاستيك، بالإضافة إلى النفايات الصلبة الصناعية، والحرفية.

- النفايات الصناعية: كل المخالفات الناتجة عن العمليات الإنتاجية.

- النفايات الزراعية: كل المخلفات الناتجة عن كافة الأنشطة الزراعية والحيوانية ونفايات المسالخ، وبقايا الأعلاف والأسمدة والمبيدات المستعملة.

- النفايات الطبية: كل المخلفات الصادرة من المستشفيات والعيادات، إضافة إلى النفايات المتعلقة بأعمال الطب البيطري والأعمال الصيدلانية ومخابر الصحة.

- نفايات الهدم والبناء: عادة ما تتشكل من أتربة ورمال وبقايا مواد البناء، وتتميز بضخامة حجمها.

- نفايات وسائل النقل والأشغال العمومية: تشمل هياكل وسائل النقل أو وسائل الأشغال العمومية التي تخلص منها أصحابها.

- النفايات الالكترونية: تشمل المعدات الالكترونية التي يراد أو يتم التخلص منها أو من أجزائها، تعتبر هذه الأجهزة سامة عندما يتم حرقها أو تفكيكها، كما أنها تشكل مشاكل كبيرة على البيئة.

- نفايات محطات معالجة مياه الصرف: وهي المواد الصلبة العضوية وغير العضوية وجراثيم الأمراض وبيوض الديدان المعوية الضارة التي تنتج عن معالجة المياه المستعملة في محطات التصفية.

- نفايات المناجم والمحاجر: تتمثل في المخلفات الصخرية، التربية السطحية، الطبقات السطحية، الطبقات الصخرية والترابية التي تم إزالتها واستخراجها مع ما تحتويه من المعادن الثقيلة. (مريزق، 2008، صفحة 381)

I- 2-2- حسب درجة خطورتها:

وهذا يكون حسب درجة تأثيرها على البيئة بصفة عامة وصحة الكائنات الحية بصفة خاصة وعليه ينقسم هذا التصنيف إلى قسمين:

I– 2–2–أ– النفايات الخطرة: هي منتجات فرعية يمكن أن تشكل خطرا جوهريا محتملا على صحة البشر والبيئة، حيث تتولد من المواد والمخلفات الصناعية والكيماوية، والمخلفات الزراعية، ومن خواصها أنها سامة، تأكل المعادن، مشعة، معدنية، متفجرة، وتتكون من: (كافي، 2013)

- النفايات الصناعية الصلبة القابلة للإشعال أو الذوبان التلقائي؛
- المواد القابلة للانفجار والإفرازات الغازية؛
- المواد التي تحمل خطر التلوث الكيميائي؛
- المواد الملوثة أو الإشعاعية صافية كانت أو مدمجة مع مستحضرات أخرى.

I– 2–2–ب– النفايات الغير الخطرة أو العادية: ويقصد بها المواد التي لا تنتج عنها مشكلات بيئية خطيرة ويسهل التخلص منها بطريقة آمنة، وبذلك فهي نفايات غير سامة ولا تضر البيئة، تتشكل من:

- النفايات المنزلية الغر السامة؛
- النفايات التي تنتج عن العمليات الصناعية والتجارية وتشبه بالنفايات المنزلية، لتشكلها من نفس المكونات كالأغلفة، الورق ونفايات المكاتب؛
- النفايات العضوية التي يتعامل معها النظام البيئي بكفاءة عالية حيث تتحلل بسهولة فيه ويعاد استخدامها ضمن دورة المواد الطبيعية. (وليد، 2011، صفحة 74)

I– 2–2–ت– حسب الحالة التي تكون عليها:

– النفايات السائلة: هي مواد سائلة تتكون من خلال استخدام المياه في العمليات الصناعية والزراعية المختلفة، كالزيوت ومياه الصرف الصحي، حيث تلقى في مصبات المائية الأنهار أو البحار.

– النفايات الغازية: عبارة عن الغازات أو الأبخرة الناتجة عن حلقات التصنيع، والتي تتصاعد في الهواء من خلال المداخن الخاصة بالمصانع، مثل أول أكسيد الكربون، ثاني أكسيد الكبريت، أكسيد النيتروجين والجسيمات الصلبة العالقة في الهواء كالأتربة وبعض ذرات المعادن المختلفة.

– النفايات الصلبة: هي النفايات المكونة من مواد معدنية أو الزجاجية... تنتج عن النفايات المنزلية والصناعية والزراعية... وهي بحاجة إلى مئات السنين للتحلل، ويشكل تواجدها خطرا بيئيا. (مسعودي، 2018، صفحة 4)

I–3– طرق المعالجة النفايات

I–3–1– الطمر أو الدفن الصحي: النفايات التي لا يمكن أن يعاد تدويرها يجري التخلص منها عن طريق الطمر بالطرائق الحديثة حيث يوضع بطانة محمية تحت النفايات لمنع المواد الكيميائية الضارة من التسرب إلى المياه الجوفية

وتغطى بالرمل أو بمواد بناء مثل الاسمنت لقفل كل طبقة عن الأخرى لمنع التسرب وهي عادة تكون في اراضي خارج المناطق السكنية. (الساهوكي، 2017، صفحة 34)

I-3-2-الحرق: يتم حرق النفايات داخل فرن مؤمن جيدا نظرا لخطورة الغازات المنبعثة تحت درجة حرارة 1000° مئوية لتسخين الماء داخل أنابيب خاصة فينتج عنه بخار يقوم بتشغيل محول لتوليد الطاقة الكهربائية، وغالبا ما تحرق فيه النفايات الطبية لكونها خطرة. (مسعودي، اسهامات رسكلة في تحقيق التنمية المستدامة، 2018، صفحة 8)

I-3-3-التحلل: وهي عملية طبيعية خالية من أية مواد ثانوية خطرة تتضمن هذه العملية كسر المواد الى مركبات عضوية بحيث يمكن أن تستخدم فيما بعد كسماد بعد أن تترك هذه المواد العضوية حتى تتحلل لعدة أشهر.

I-3-4-التحويل الغازي بالبلازما: هو أحد طرائق معالجة النفايات الصلبة وبما في ذلك النفايات الخطرة ولديه القدرة على استعادة الطاقة، عن طريق عملية التحويل الغازي بالبلازما فان التحلل العضوي للمواد الخام الصلبة يتحول إلى مواد غازية ذات قيمة حرارية عالية تستخدم كوقود أو مواد كيمياوية والمواد غير العضوية تتصلب وتتحول إلى مواد غير قابلة للغسل والتي يمكن التخلص منها بأمان أو يعاد استخدامها كمادة بناء. (الساهوكي، 2017، صفحة 35)

I-3-5-إعادة تدوير: هي إعادة استخدام المخلفات، لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي.

I-3-6-إعادة الاستخدام: يقصد به استخدام المنتج سواء لنفس الغرض أو لأغراض أخرى دون الحاجة إلى عملية إعادة تصنيع، وتعتبر هذه الطريقة أفضل من إعادة التصنيع كونها تستخدم نفس المادة دون المرور إلى مرحلة التصنيع مرة أخرى والتي تحتاج إلى استخدام طاقة إضافية. (مسعودي، 2018، صفحة 9)

II-مفاهيم حول إعادة تدوير النفايات

II-1-تعريف عملية إعادة تدوير النفايات

نقصد بعملية إعادة تدوير النفايات بتجميع مخلفات المواد، وعملية أو إعادة تصنيعها أما بيولوجيا أو ميكانيكيا أو كيماويا أو حراريا إلى منتجات جديدة وتسويق هذه المنتجات.

كما تعتبر إعادة كل أو جزء من المخلفات الصلبة الناتجة عن العمليات الاقتصادية، سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية، لتستخدم مرة أخرى في العمليات الإنتاجية، حيث تتيح عملية إعادة التدوير إمكانية كبيرة في الحد من الضغوط الناتجة عن ندرة المواد، سواء عند التصنيع أو التخلص من المنتجات. (فيروز، 2019، صفحة 24)

وهي معالجة المخلفات بحيث يمكن استخدامها كمواد خام في العملية نفسها التي تتولد عنها أو في عمليات أخرى ويعد التدوير حاليا هو أحد أفضل البدائل لإدارة مخلفات البلدية والزراعية على حد سواء، ويتوقف تدوير النفايات على الجدوى الاقتصادية لهذه العمليات وعلى الطلب على المنتجات المختلفة ومن أشهر المخلفات الخاضعة

لعمليات التدوير هي: (الورق، الزجاج، والعظام، والقماش، والبلاستيك، والمخلفات المعدنية، والمخلفات العضوية). (الساهوكي، 2017، صفحة 33)

II-2- أنواع عملية إعادة التدوير

الفكرة الجوهرية لإعادة التدوير هي استحداث أو استكمال الدوائر المغلقة للاستفادة من المنتجات والمخلفات وذلك بإعادة استخدامها أو تصنيعها والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1): أنواع ودورات إعادة التدوير

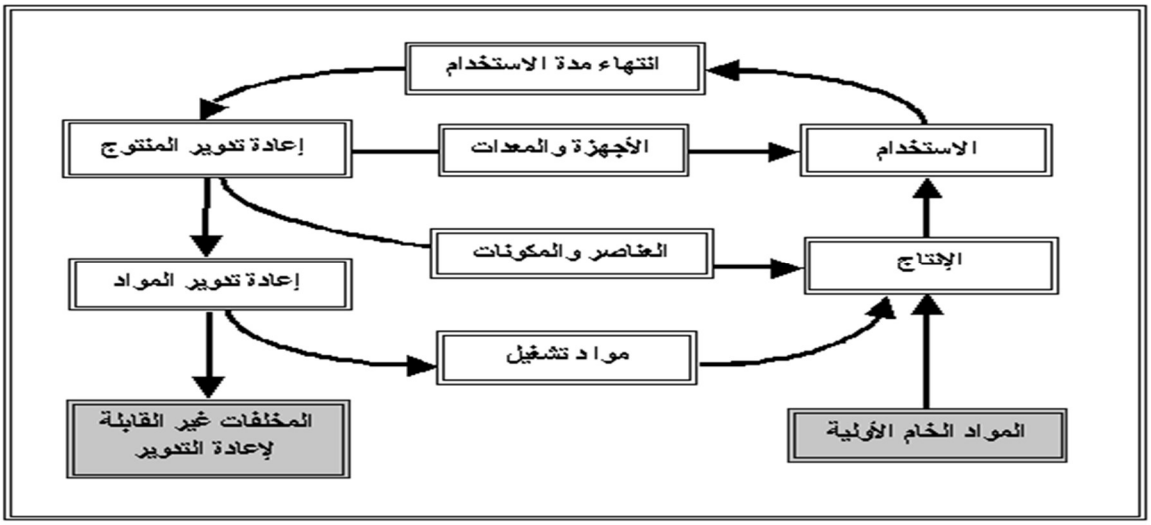

مصدر: (الفزاني، 2019)

II-2-1- إعادة تدوير المنتوج: تعتبر حلا ضروريا وبديلا للإنتاج الجديد ويمكن تطبيقها على الإنتاج الكامل أو المكونات والأجزاء كالآتي:

- إعادة تدوير المنتوج مع المحافظة على شكله وبنيانه والقيمة العالية له بعد صيانته أو تطويره وإعادة استخدامه لنفس الوظائف والمهام أو غيرها؛
- إعادة تدوير المنتوج بعد تفكيكه وإدخال مكوناته وأجزائه لعملية الإنتاج والتجميع ويعتبر هذا النوع أقل قيمة من النوع السابق.

II-2-2- إعادة تدوير المواد: الاستفادة من المواد الداخلة في صناعة أي منتوج (إعادة التصنيع) في صناعات مماثلة أو مختلفة بعد فصل المواد الداخلة في صناعته عن بعضها البعض مع مراعاة شروط حماية البيئة كالآتي:

- إعادة تدوير المواد من خلال إعادة تصنيعها واستخدامها كمواد تشغيل؛
- إعادة تدوير المواد من خلال معالجتها كيميائيا أو حراريا لتصنيع مواد خام جديدة.) الفزاني(2019 ,

II-3- خطوات إعادة تدوير النفايات :

إن عملية إعادة تدوير النفايات هي عبارة عن عملية مترابطة تبدأ بتجميع النفايات ثم فرزها، تفكيكها وتحويلها إلى وحدات التصنيع، ويتم ذلك وفق الخطوات التالية:

II-3-1-تجميع النافيات: تتمثل الأساليب الحديثة في عملية التجميع النفايات لغرض إعادة تدويرها، في إنشاء مراكز تجميع، وذلك بتخصيص مساحة صغيرة تكون مجهزة لاستقبال المواد القابلة لإعادة التدوير، ويتم شرائها بسعر رمزي وكبسها لتسهيل شحنها، ووضع حاويات تجميع بالقرب من المراكز التجارية، على أن يقوم أقرب مركز تجميع بتجميعها.

II-3-2-فرز النفايات: يعتبر هذا المتطلب من المراحل الأساسية والمهمة والصعبة بذات الوقت في عملية التدوير لأنها ستكون أساس مهم في سهولة وصعوبة عملية إعادة التدوير وتأثيرها المتحقق سلبا وإيجابا، على المخرجات النهائية في إعادة التدوير، ويمكن أن تتم بطريقتين:

II-3-2-أ-الفرز اليدوي: وهي الأكثر استخداما، والتي تعتمد على أساليب بسيطة غير متقدمة تكنولوجيا في التدوير، حيث يتم الاعتماد على العنصر البشري في عملية الفرز لتقليل التكاليف المترتبة على العمل. (فيروز، 2019، صفحة 26)

II-3-2-ب- الفرز الآلي: وهو الأسلوب المتقدم في عملية التدوير والتي تتم على وفق تقنيات متقدمة للتعرف على نوعية كل مادة يتم فرزها وفصلها عن المواد الأخرى بشكل تلقائي، ويتم ذلك عبر مرور النفايات على سيور متحركة ليتم التقاط المعادن عن طريق المغناطيس القوي وبقية المواد الأخرى غير الممغنطة تبقى على السيور المتحرك ليتم استخدام الهواء سواء كان المسحوب (الشفط) أو المدفوع (النفخ) عبر أجهزة كهربائية ذات قوة كبيرة لفرز النفايات الحقيقية والتي تكون في الغالب الأوراق والبلاستيك في أماكنها المحددة وهكذا لبقية النفايات الأخرى. (تيطراوي، 2017، صفحة 6)

II-3-3-توجيه النفايات المفروزة لعملية التصنيع: بعد أن يتم جمع النفايات وفرزها يتم توجيهها للتصنيع، حيث تدخل في العملية الإنتاجية كمواد أولية منفردة أو مضاف إليها نسبة معينة من المادة الخام الأصلية ويكون ذلك بتوجيه كل نوع من النفايات الصلبة المفروزة نحو المصنع الخاص باستخدامها. (مسعودي، 2018، صفحة 15)

II-3-4-تسويق المنتجات عن عملية إعادة التدوير: بعد توجيه المواد التي تم فرزها من النفايات نحو التصنيع، يتم توزيع منتجات أو مواد جديدة قابلة للتسويق والاستعمال، وبذلك تكون قد تمت الاستفادة من النفايات من خلال عملية إعادة تدويرها. (فيروز، 2019، صفحة 27)

III-كيفية تسيير النفايات الحضرية في ولاية عين الدفلى:

تفرز ولاية عين الدفلى حوالي 621 طن من النفايات المنزلية وما شابهها يوميا بمقدار 0,70 كيلوغرام لكل مواطن، علما أن المعدل الوطني يقدر 1,2 كغ للمواطن في اليوم، بحيث يتم توجيه كمية كبيرة من هذه النفايات نحو المفرغات العشوائية أي ما يعادل نسبة 75%، التي لا تراعي معايير الحفاظ على البيئة، بالرغم من المجهودات التي يتم بذلها في هذا الإطار من اجل استيعاب جميع النفايات من خلال انجاز بعض المنشآت الخاصة بمعالجة النفايات وإطلاق عدد كبير من المشاريع عبر تراب الولاية.

III-1-المفرغات العشوائية في الولاية :

تم إحصاء عدد المفرغات العشوائية في سنة 2019 إلى 19 مفرغة عشوائية من بينها مفرغتان تم منع استغلالها، بعد ما كانت في سنة 2015 ب 36 مفرغة عشوائية من بينها 26 مفرغة مستغلة، أما المفرغات الأخرى للبلديات التي تم ربطها بمركز الردم التقني لعين الدفلى والمفرغة المراقبة ببلدية عين السلطان فإنها ما زالت مستغل أحيانا لرمي النفايات الهامدة وأحيانا للنفايات المنزلية وما شابهها والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (01): كمية النفايات وعدد المفرغات في ولاية عين الدفلى في سنتي 2015 و2019.

	سنة 2015		سداسي الأول لسنة 2019	
	البلديات	كمية النفيات	المفرغات	كمية النفيات	المفرغات
مركز الردم التقني للنفايات التابع لبلدية عين الدفلى	عين دفلى الروينة عريب مخاطرية جليدة العامرة بوراشد	48884.45 طن	نسبة امتلاء المفرغة 27%	19614.83 طن	نسبة امتلاء المفرغة 70%
المفرغة المراقبة ما بين البلديات بعين السلطان	خميس مليانة عين السلطان سيدي لخضر بئر ولد خليفة	13218.66 طن	نسبة إمتلاء المفرغة 7%	18827.31 طن	نسبة امتلاء المفرغة 77%
المفرغات العشوائية	25 بلدية	414.94 طن في اليوم	عدد المفرغات 36	465.75 طن في اليوم	عدد المفرغات 19

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية البيئة.

من الجدول نلاحظ أنه من أجل تسيير أمثل وأنجع لمنشآت معالجة النفايات، تم إنشاء المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني بموجب قرار وزاري مشترك المؤرخ في 2012/02/12، تضمن هذه المؤسسة السير المنتظم لمراكز الردم التقني على مستوى تراب الولاية.

تشرف هاته المؤسسة حاليا على تسيير منشأتين تتمثلان في مركز الردم التقني للنفايات بعين الدفلى والمفرغة المراقبة ببلدية عين السلطان، حيث يتم التكفل بمعالجة النفايات المنزلية وما شابهها ل(11) بلدية فقط من عرض36 بلدية وهذا قليل جدا.

III-1-1- مركز الردم التقني للنفايات بعين الدفلى

يقع بالمكان المسمى الغابة الكحلة فرقة العرايبية، يتربع على مساحة 20,4 هكتار، مع قدرة استيعاب نظرية للمركز تقدر بـ 119 632م3، تم الانطلاق في انجازه سنة 2009، دخل حيز الاستغلال في نوفمبر 2013، يحتوي هذا المركز على ما يلي:

- ادارة متكونة من مكاتب وورشة صيانة.
- مركز مراقبة دخول النفايات.
- ملجأ للوزن الثقيل.
- مستودع لتجميع وفرز النفايات.
- مردم سعته 350.000 $م^3$ بالإضافة الى ثلاثة أحواض الترسيب سعتها 7000 $م^3$.
- ميزان (03X15 م).
- التجهيزات الخاصة بالاستغلال (جرار ذو سلاسل، آلة رص ذات عجلات معدنية مزودة بجرارات، آلة حفر ورفع، شاحنة سعتها 8,5 م3، جرار مع مقطورة، خزان مجرور سعته 3000ل)
- خزان للوقود سعته 10 م3 وخزان للماء سعته 30 م3.

للإشارة فان المركز يستقبل ما معدل 100طن يوميا من النفايات المنزلية وما شابهها لسبعة (07) بلديات هي: عين الدفلى، الروينة، العامرة، المخاطرية، عريب، بوراشد وجليدة. حيث بلغت نسبة الامتلاء من بدأ تشغيله من سنة 2013 إلى سنة 2015 نسبة 27% كما بلغت نسبة امتلائه إلى غاية السداسي الأول ل2019 نسبة قدرت بـ 70%، وهي نسبة عالية تجعل عمر المردم قصير نظرا لقلة تثمين النفايات.

III-1-2-المفرغة المراقبة ما بين البلديات بعين السلطان

تقع المفرغة بالمكان المسمى مانورة ببلدية عين السلطان، فهي تتربع على مساحة 05 هكتارات مع قدرة استيعاب نظرية تقدر بـ 245.000م3 تم الانطلاق في انجازها سنة 2010، كما أنها دخلت حيز الاستغلال يوم 2015/09/05، فهي تستقبل حاليا ما يعادل 86 طن/يوم من النفايات المنزلية وما شابهها لكل من بلديات

خميس مليانة، سيدي لخضر، بئر ولد خليفة وعين السلطان، كما أنه تم استقبال منذ بداية الاستغلال إلى غاية اليوم مع نسبة امتلاء للمردم قدرت بـ 77%، تحتوي هذه المفرغة على ما يلي:

- مكاتب تقنية و مركز لمراقبة دخول النفايات.
- مردم سعته 130.000متر مكعب.
- حوضين لترسيب مياه الترشيح.
- ملجأ للوزن الثقيل.
- ميزان (03X16 م).
- خزان للوقود سعته 5 م^3 وخزان للمياه سعته 18م^3.
- التجهيزات الخاصة بالاستغلال (آلة رص ذات عجلات معدنية مزودة بجرارات، آلة حفر ورفع).
- الخريطة التالية تبين كيفية معالجة النفايات على مستوى ولاية عين الدفلى تبين المفرغات العشوائية ومراكز الردم المراقبة.

الشكل رقم (2): الخريطة التوقعية لمنشآت معالجة النفايات المبرمجة على مستوى ولاية عين الدفلى

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية البيئة.

كما أن عملية انتقاء وفرز النفايات تتم بطريقة تقليدية وهذا لعدم وجود مركز لفرز النفايات مما قد ينقص في مدة استغلال المردم.

III-2- استرجاع وتثمين النفايات

إن دخول مركز الردم التقني للنفايات حيز الخدمة سمح من استرجاع كميات معتبرة من النفايات خصوصا تلك المتعلقة بالبلاستيك بكل أنواعه والورق والكرتون وبقايا الحديد مما سمح المراكز من جهة تدعيم مداخيل المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني التي تشرف على تسيير هاته المنشآت وتوفير مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة ومن جهة أخرى إطالة مدة استغلال هاته والجدول التالي يمثل كمية الاسترجاع في ولاية عين الدفلى.

الجدول رقم (2): كمية النفايات المسترجعة في ولاية عين الدفلى لسنتي 2015 و2019.

المنشأة	كمية البلاستيك المسترجع (طن)		كمية الورق المسترجع (طن)		كمية النفايات المسترجعة منذ بداية الاستغلال الى غاية سنة 2015 على مستوى كل منشأة (طن)	كمية النفيات المسترجعة (بلاستيك، كرتون، ورق وبقايا حديد) في السداسي الأولى من سنة 2019 على مستوى كل منشأة (طن)
مركز الردم التقني لبلدية عين الدفلى	2014	2015	2014	2015	591,08	454,87
	341,59	210,4	11,6	27,49		
المفرغة المراقبة ببلدية عين السلطان	لم يتم الانطلاق في عملية استرجاع النفايات					لم يتم إحصاء بعد
المجموع	341,59	210,4	11,6	27,49	591,08	454,87

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية البيئة.

من الجدول نلاحظ أن كمية النفايات المسترجعة أو التي يعاد تدويرها مقارنة مع كمية النفايات التي يتم التخلص منها قليلة جدا، حيث أن في سنة 2015 كان في مركز الردم التقني لبلدية عين الدفلى ترمى فيه كمية النفايات 48884.45 طن وتم استرجاع منها 591.08 فقط من ورق وبلاستيك، حيث عملية الفرز تتم بعملية يدوية، وفي المفرغة المراقبة لخميس مليانة التي تم استغلالها في 2015/09/05 كان لم يتم الانطلاق في عملية استرجاع النفايات فيها، وفي السداسي الأول من سنة 2019 كمية النفايات التي ترمى في مركز الردم التقني لبلدية عين الدفلى 19614.83 طن وتم استرجاع منها 454.87 طن من بلاستيك، كرتون، ورق وبقايا حديد، ومازالت تتم عملية فرز النفايات بطريقة يدوية، أما بالنسبة لمفرغة المراقبة ببلدية عين الدفلى بدأ استغلالها من طرف مؤسسة رسكلة البلاستيك (بلوطي) لكن لم يتم بعد إحصاء كمية النفايات المسترجعة.

III-3-مؤسسات إعادة تدوير النفايات في ولاية عين الدفلى:

كما شجعت مديرية البيئة الاستثمار في مجال التخلص من النفايات والنفايات الخاصة باسترجاعها، حيث تم تسجيل خمسة (05) مشاريع في طور الإنشاء على مستوى الولاية والمتمثلة:

- مردم للنفايات العلاجية ونفايات المذابح على مستوى منطقة النشاطات لبئر النحاس بالعطاف، (Incinéro KBH) المتحصل على قرار الإنشاء.
- مؤسسة تدوير البطاريات (RECYCLAC) متحصل على قرار الإنشاء.
- مؤسسة تدوير البلاستيك بالمنطقة الصناعية لعين الدفلى (شتوي) متحصل على قرار الإنشاء.
- مؤسسة تدوير البلاستيك ببلدية عين السلطان (بلوطي) متحصل عل قرار الإنشاء.

- مؤسسة لتكرير الزيوت المسترجعة ببلدية الحسينية، (شركة ذات الاسهم الخضراء) متحصل على قرار الإنشاء.
- مؤسسة رسكلة العجلات المطاطية ببلدية عين التركي، (مؤسسة تومي) متحصل على قرار الإنشاء.

III-4- أمثلة عل إعادة تدوير البلاستيك في الولاية:

- أمثلة عن كيفية رسكلة البلاستيك وتثمينه في مؤسسة تدوير البلاستيك بالمنطقة الصناعية لعين دفلى شتوي، حيث تقوم المؤسسة بعملية ضغط البلاستيك وتحويله إلى مكانس أو حبيبات صغيرة من البلاستيك أو قارورات، حيث تعاد بيعها في الولاية وخارجها، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3): طريقة إعادة تدوير البلاستيك في مؤسسة شتوي. حسب الملحق رقم 1

المصدر: **صور مقدمة من طرف مؤسسة شتوي.**

من الآلات المستعملة لعملية ضغط القارورات المتمثلة في الصورة الموالية:

الصورة رقم (1):ألة ضغط القارورات

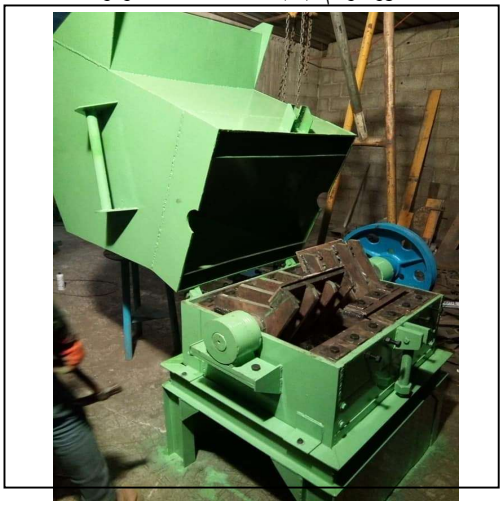

المصدر: **صور مقدمة من طرف مؤسسة شتوي.**

المجلد 1 / العدد: 1 (2023)،
ص 79-94

- إعادة تدوير العجالات المطاطية وتزيينها في المدارس ومن بين هذه المدارس المدرسة الابتدائية بن شعيب عبد القادر بالعطاف بحي أولاد زيتوني ، قام مدير هذه المدرسة بإعادة تدوير العجالات المطاطية وتزيينها في حديقة المؤسسة، حيث أصبحت تسر الناظرين وتفرح التلاميذ وغير مضرة للبيئة والصور التالية توضح ذلك.

الصورة رقم (2): تمثل عملية التدوير في مؤسسة تربوية

المصدر: **صور مقدمة من طرف مؤسسة تربوية.**

الخاتمة:

إن الإنسان كافة تنتج عنه بقايا متنوعة تعرف باسم النفايات وهي مختلفة حسب النوعية والكمية والخصائص التي لابد من جمعها ونقلها ومعالجتها من أجل المحافظة على البيئة، والنتائج التي تم الوصول إليها من البحث.

- تختلف النفايات حسب مصدر وحسب درجة خطورتها.
- هناك نفايات غير خطرة تتحلل في التربة وهناك نفايات سامة نعمل على إطالة عمرها بإعادة تدويرها
- كميات النفايات مرتبطا أساسا بالزيادة النسبة السكانية في المدينة.
- وترتبط كمية النفايات بدرجة التنمية الاقتصادية والصناعية والحضرية.
- كمية النفايات التي تفرزها ولاية عين الدفلى كبيرة مقارنة مع النفايات التي يتم تدويرها
- قلة المؤسسات التي تعمل على إعادة تدوير النفايات رغم الحملات التوعية التي تقوم بها مديرية البيئة الولائية.

- هناك ارتفاع في نسبة معالجة النفايات وإعادة تدويرها في ولاية عين الدفلى.
- هناك مؤسسات تقوم بإعادة تدوير النفايات كالبلاستيك والزجاج والورق وإعادتها إلى مادة أولية يمكن تصنيعها مرة أخرى.
- هناك مدارس في ولاية عين الدفلى تقوم بأنشطة إعادة التدوير لعجلات المطاطية بتزيينها في حدائق التابعة لها وتقوم بأشغال يدوية بالورق والزجاج.
- تقوم مؤسسة شتوي بإعادة تدوير البلاستيك وتصنيع المكانس وتسويقها في الولاية وخارجها.
- مديرية البيئة لولاية عين الدفلى تقوم بحملات توعوية حول إعادة تدوير النفايات في المدارس الابتدائية وللشباب.
- بدأ تزويد مديرية البيئة البلديات التابعة لولاية عين الدفلى بحاويات للنفايات بألوان مختلفة كل لون خاصة بنوع معين حيث اللون الأبيض خاص بالخبز، واللون الأزرق خاص بالزجاج والبلاستيك، واللون الأصفر خاص بالورق والكرتون. حسب **الملحق رقم2**

ومن التوصيات والاقتراحات التي يتم تقديمها:

- تشجيع مبدأ الاسترجاع الرسكلة وإعادة تثمين النفايات الذي أصبح اليوم يشكل بالنسبة لبلادنا أمرا اقتصاديا هاما.
- تجسيد المشاريع المتعلقة بتسيير النفايات لا سيما النفايات المنزلية و ما شابهها.
- تنظيم عملية جمع و نقل النفايات التي يجب أن تمارس بكل احترافية.

زيادة إنشاء مؤسسات إعادة تدوير النفايات للقضاء عل التلوث البيئي ورفع من الاقتصاد في ولاية عين الدفلى خاصة ووفي الوطن الجزائري عامة.

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد عبد الوهاب. (1997). *قضايا في الوطن العربي*. القاهرة: الدار العربية للنشر و التوزيع.

2. اسامة نور الدين الفزاني. (2019). *اعادة التدوير كأداة لحماية البيئة: دورها و متطلبات نجاحها*. تاريخ الاسترداد 3 10, 2019، من www.khayma.com: http://www.khayma.com/madina/m1-eng/recyclel1.htm

3. الجريدةالرسمية. (2001). *العدد 77، 30 رمضان 1422، 15 ديسمبر 2001*. الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

4. امينة تيطراوي. (6-7 ديسمبر, 2017). تطبيق ألية اعادة التدوير النفايات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الميتدامة-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مطاحن الحضنة) بالمسيلة. *ملتقى حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة* . الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.

5. وزورين فيروز و جيرار فيروز. (جوان, 2019). عملية اعادة تدوير النفايات: أميتها و متطلبات تفعيلها في الجزائر. *مجلة الريادة لاقتصاديات العمل، العدد2، مجلد5* ، صفحة 24.

6. حماش وليد. (2011). تسيير النفايات الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية- دراسة ميدانية بمؤسسة جزائرية. *رسالة ماجستير تخصص الادارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة،* . سطيف: جامعة فرحات عباس.

7. صدى مدحت مجيد الساهوكي. (2017). اعادة تدوير النفايات و دورها في تحسين الكفاءة الانتاجية. *رسالة دكتوراه* . العراق: المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، جامعة بغداد.

8. محمد براق و عدنان مريزق. (2008). ادارة المخلفات الطبية وأثارها البيئية اشارة لحالة الجزائر،. جامعة سطيف: ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8أفريل 2008.

9. مسلم محمد و عبد القادر مسعودي. (13-14 أفريل, 2018). اسهامات رسكلة في تحقيق التنمية المستدامة. *مداخلة الملتقى استراتيجية الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة* . الجزائر: جامعة البليدة.

10. مصطفى يوسف كافي. (2013). *اقتصاديات البيئة.* دمشق: دار ارسلان للنشر و التوزيع.

Référence en Français:

1. *.Déchets et pollution impact sur l'environnement et la santé* .(2004) .Christian Ngo et Alain Régent Belgique: Dunod

.

الملاحق

الملحق رقم 01: عملية اعادة تدوير البلاستيك في مؤسسة شتوي بعين الدفلى

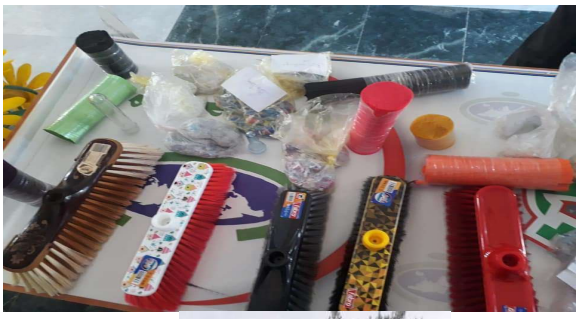

الملحق رقم 02: حاويات النفايات

المجلد 1 / العدد: 1 (2023)،
ص 95-107

مجلة فلسفة الاقتصاد

نحو إرساء الإمداد العكسي في مؤسسات الأعمال كأساس محوري لدعم المسؤولية البيئية

Towards establishing reverse logistic in business enterprises as a Pivotal basis for supporting environmental responsibility

– **زرادنة محمد**[1]:طالب دكتوراه، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس

– **بن جبارة سعاد**[2]: طالبة دكتوراه، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس

ملخص:

يعد الإمداد العكسي عملية يمكن للشركات من خلالها أن تصبح أكثر كفاءة من الناحية البيئية من خلال إعادة التدوير وإعادة الاستخدام وتقليل كمية المواد المستخدمة؛ إذ تتضمن النظرة الأكثر شمولا للإمدادات العكسية تقليل المواد في النظام الأمامي بطريقة تجعل تدفق المواد أقل إلى الخلف، وإعادة استخدام المواد وتسهيل إعادة التدوير.

تعالج الدراسة الحالية أهمية الإمداد العكسي كأحد العوامل الرئيسية في إرساء قيم ومبادئ المسؤولية البيئية لمؤسسات الأعمال ضمن الإطار البيئي والمجتمعي الذي تتواجد فيه، وهذا من خلال التطرق إلى مفهوم الإمداد العكسي وأهم الدوافع التي أجبرت مؤسسات الأعمال على تبني المسؤولية البيئية ضمن خططها الاستراتيجية، لتعرج في الأخير إلى أهمية الإمداد العكسي في المحافظة على البيئة.

الكلمات المفاتيحية: الإمداد العكسي، المسؤولية البيئية، إعادة التدوير، مؤسسات الأعمال

التصنيف: M16:R11، Q53

Abstract :

Reverse logistics is a process by which companies can become more environmentally efficient through recycling and reuse and reduce the amount of materials used, and facilitate recycling.

The present study addresses the importance of reverse logistics as one of the main factors in establishing the values and principles of environmental responsibility for businesses within the environmental and community framework in which they exist, and this through addressing the concept of reverse logistics and the most important motivations that forced businesses to adopt environmental responsibility within their strategic plans, to finally To the importance of reverse logistics in the preservation of the environment.

Key words: Reverse Logistics, Environmental Responsibility, Recycling, Business Institutions

Jel Codes Classification : M16, R11, Q53

[1] Zeradna Mohamed , University Djillali Liabess Sidi Bel-Abbès, zeradnamohamed6146@gmail.com

[2] Bendjebara Souad , University Djillali Liabess Sidi Bel-Abbès , souadbendjebara@gmail.com

– مقدّمة:

يلعب الامداد العكسي دورًا متزايد الأهمية في السماح للمؤسسة بالعمل بطريقة واعية مجتمعيا وبيئيًا؛ إذ من الصعب الالتزام بالقوانين والتوقعات البيئية والأهداف المحددة ذاتيا التي تضعها الشركات دون وجود توجه لوجستي يأخذ هذه المخاوف في الاعتبار بشكل منتظم، ونظرًا لاختلاف القوانين واللوائح في جميع أنحاء العالم، يجب أن تكون جهود المؤسسة سريعة الاستجابة لمجموعة واسعة من المتطلبات. أحد الاتجاهات اللوجستية التي ازدادت أهمية بسبب المخاوف البيئية هو تطوير أنظمة الامداد العكسي؛ هذه الأنظمة لها دور فعال في ضمان أن المؤسسة لا تقوم فقط بتسليم المنتج إلى السوق، ولكن يمكنها أيضًا استعادته من السوق للاستخدام اللاحق أو إعادة التدوير أو التخلص منه. تعد القدرة على تطوير مثل هذه الخدمات اللوجستية العكسية، إلى حد كبير عاملاً محددًا في قبول السوق والربحية.

غالبًا ما يواجه المديرون المفاضلة بين الاهتمامات المجتمعية والكفاءة اللوجستية. تحتاج المؤسسات بشكل متزايد إلى تعلم كيفية تحقيق الأهداف البيئية والمجتمعية في وقت واحد. بفحص مورديها لمعرفة ممارسات المسؤولية البيئية والاجتماعية. وقد تم تأكيد أهمية هذا الاتجاه في القواعد الصادرة عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي .(ISO) تستهدف معايير ISO 14000 الممارسات البيئية الدولية من خلال التقييم على مستوى المؤسسة (أنظمة الإدارة، والأداء البيئي، والتدقيق البيئي، والاتصالات) ومستوى المنتج (تقييم دورة الحياة، ووضع العلامات، ومعايير المنتج). تقدم ISO باستمرار توصيات جديدة، وآخرها ISO 14064 و14065 لدعم الحد من الغازات الدفيئة وتداول الانبعاثات. يتم تطبيق معاييرها في 138 دولة وهي متكاملة تمامًا مع الاقتصاد العالمي.

يتمحور موضوع الدراسة حول أهمية الإمداد العكسي في تطبيق قواعد المسؤولية البيئية لمؤسسات الأعمال، من خلال تحديد أهم التوجهات المؤسسية نحو إرساء قواعد لمسؤوليتها البيئية وكيف يمكن جعلها محور العملية الانتاجية والتسويقية، والتي غالبا ما تنعكس على الأهداف العامة للمؤسسة من تحقيق الأرباح وتعزيز صورتها لدى المجتمع الذي تنتمي إليه، وعليه تم صياغة الإشكالية على النحو التالي.

إشكالية الدراسة: كيف يساهم الامداد العكسي في تحقيق أبعاد المسؤولية البيئية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالإمداد العكسي؟
- ما هي أهم الدوافع لتبني مؤسسات الأعمال للمسؤولية البيئية؟
- ما هي استراتيجيات الإمداد العكسي نحو تحقيق أبعاد المسؤولية البيئية؟

أهداف الدراسة:

- تقديم خلفية نظرية حول مفهوم الامداد العكسي؛

- تحديد أهمية الإمداد العكسي كتوجه جديد من قبل المؤسسات نحو المحافظة على البيئة وتحقيق أبعاد المسؤولية البيئية؛

I- مفهوم الإمداد العكسي:

I-1- تعريف الإمداد:

تشمل تدفقات الإمداد حركة المواد الخام والمنتجات النهائية من المصدر إلى المستهلك، غير أنه في بعض الأحيان قد تكون هناك تدفقات في الاتجاه المعاكس أي من المستهلك إلى المؤسسة، وهو ما يعرف بالإمداد العكسي.

I-1-1- تعريف الإمداد

يعرف مجلس إدارة الإمداد (***CLM***: Concil of Logistics Management) الإمداد بأنه" الجزء من عملية سلسلة العرض الذي يخطط، ينفذ، ويراقب تدفق السلع والخدمات والمعلومات المرتبطة بها وتخزينها بفعالية وكفاءة من نقطة الأصل إلى نقطة الاستهلاك بغرض تحقيق متطلبات العملاء". (ستوك و دوجلاس ، 2009)

وبنفس المفهوم، عرفت **الجمعية الأمريكية للوجستيات** الإمداد على أنه "عمليات تخطيط وتنفيذ ومراقبة تدفق السلع والخدمات والمعلومات بكفاءة وفعالية بدءا من مرحلة الحصول على المادة الخام أو المكونات وتدفقها عبر المراحل المختلفة وحتى مرحلة الاستهلاك النهائي، بما يكفل إشباع حاجات المستهلك". (النحراوي، 2016)

بالنظر إلى التعريفين السابقين نجد أن مفهوم الإمداد يشير إلى تدفق وتخزين السلع والخدمات والمعلومات بكفاءة وفعالية من مرحلة توريد المادة الخام إلى مرحلة الاستهلاك النهائي بما يحقق رضا العميل وربحية المؤسسة. غير أن هذين التعريفين لم يتطرقا إلى التدفقات العكسية والتي تشمل حركة المنتجات من المستهلك إلى المؤسسة أو المصدر، والتي قد يكون نتيجة عدم التطابق مع المواصفات أو لتلف في المنتجات وغيرها.

ويعرفه (أحمد عبد الله) على أنه الجزء من سلسلة الإمداد الذي يتضمن أنشطة الشراء، التصنيع، التخزين والنقل للمواد الأولية والأجزاء المصنعة والسلع تامة الصنع إلى الأسواق المستهدفة، بالإضافة إلى إعادة المواد أو المنتجات، إعادة تدوير المواد الخام، والتخلص من الفضلات. (أنيس أحمد ، 2016)

من خلال ما سبق، يمكن تعريف الإمداد على أنه الإدارة المتكاملة والفعالة لأنشطة التخطيط والتنفيذ والرقابة لتدفقات المواد الخام، المنتجات والمعلومات اللازمة من مرحلة توريد المادة الأولية إلى غاية وصول المنتج إلى المستهلك النهائي بالمواصفات المطلوبة في المكان والزمان المناسبين وعند تكلفة مقبولة، إضافة إلى إدارة المرتجعات من المواد والمنتجات وأيضا المسؤولية البيئية.

I-1-2- تعريف الإمداد العكسي

حسب تعريف مجلس إدارة اللوجستيات The Council of Logistics Management (1991): يستخدم الإمداد العكسي في إعادة التدوير، التخلص من النفايات، إدارة المواد الخطرة؛ من منظور أوسع يشمل كل أنشطة الإمداد التي تعنى بالحد من الموارد وإعادة تدويرها واستبدالها، وإعادة استخدام المواد والتخلص السليم منها". (الشيخ، 2013)

ويتعامل الإمداد العكسي مع أنشطة المناولة والتخزين والنقل لحركة المواد أثناء تدفقها من المستهلك إلى المنتج أو المورد، وغالبا ما يشتمل على الوحدات المعيبة أو في حالة عدم تطابقها مع المواصفات وأيضا في حالة تعرضها للتلف أثناء نقلها، ويشار أيضا للإمدادات العكسية باسم لوجستيات المسؤولية البيئية، كونها تساعد على إعادة تصنيع المواد غير المطلوبة (الزجاجات والعبوات...الخ). (الاتجاهات الحديثة لإدارة سلاسل الإمداد)

وبالمقارنة بتكلفة الإمدادات إلى الأمام، قد تصل تكلفة الإمدادات العكسية إلى ما بين 5 إلى 9 أضعاف الإمدادات العادية (الربيعاوي، حسين وليد، و حسن العنكبي، 2015) وذلك لصعوبة تجميعها ومناولتها ونقلها إلى المصدر، وفي كثير من الأحيان تتجه المؤسسات للاستعانة بمصادر خارجية للقيام بهذه العملية وهو ما يبرر الزيادة في التكلفة.

إن هدف إدارة الإمداد العكسي هو ضمان التدفق الصحيح والسلس للمنتجات من المستهلك إلى المصدر، وفي هذا السياق تتكامل جميع أنشطة الإمداد لتحقيق ذلك بأقل تكلفة ممكنة، فمسؤولية نشاط النقل هو الاختيار الصائب لوسيلة النقل، وبالمثل تتكامل إدارة المخازن على توفير المساحات المخزنية التي تكفل الخزن الجيد للمسترجعات، وغيرها من الأنشطة الأخرى والشكل الموالي يمثل نموذج لعملية الإمداد العكسي.

شكل رقم (01) : نموذج لعملية الإمداد العكسي

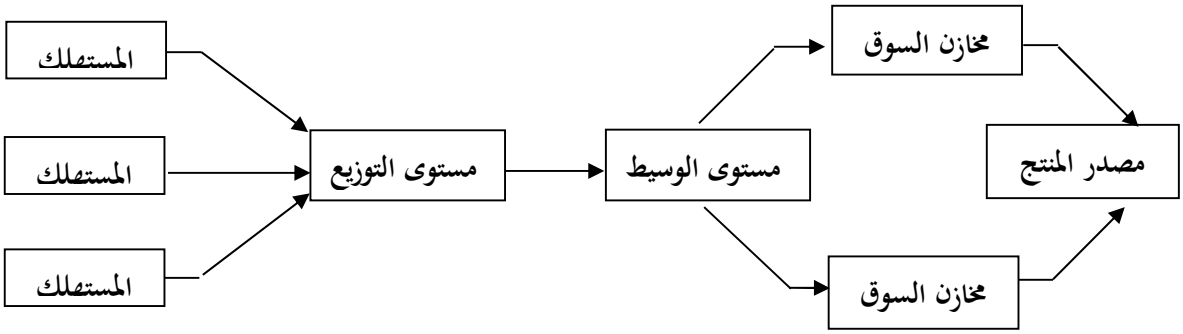

المصدر: جون جاتورنا، إدارة الإمداد والتوزيع، ترجمة خالد العامري، الطبعة1، دار الفاروق، القاهرة، مصر، 2008، ص 539

يمثل الشكل السابق نموذج لعملية الإمداد العكسي، والذي يوضح المسار الذي تسلكه المرتجعات من المستهلك إلى المؤسسة، وذلك من خلال قنوات التوزيع وأنشطة النقل وصولا إلى مخازن المؤسسة، لتأتي بعد ذلك مرحلة إعادة التدوير أو التصنيع أو التخلص النهائي منها.

تمثل إدارة أنشطة الإمداد العكسي أمرا في غاية الأهمية بالنسبة للمؤسسات وذلك للمحافظة والتحسين المستمر لصورتها في السوق، وهذا من خلال سحب المنتجات المعيبة أو عدم مراعاتها للمواصفات المطلوبة هذا من جهة، ومن جهة الأخرى تبني مفهوم المسؤولية البيئية من خلال التخلص من مخلفات العملية الإنتاجية، العادم وإعادة تدوير النفايات الصلبة.

I-1-3- أهم الخطوات والعوامل الداعمة لنجاح عملية الامداد العكسي في مؤسسات الأعمال: تتمثل أهم الخطوات الواجب اتباعها من قبل المؤسسة في مجال الإمداد العكسي فيما يلي: (الربيعاوي، حسين وليد، و حسن العنكبي، 2015)

- الفهم الجيد للبيئة التي تعمل ضمنها المؤسسة ومراجعة مختلف اللوائح والتشريعات المحددة، بالإضافة إلى الإدارة الجيدة لنشاط التعبئة والتغليف لتفادي أي قصور أو تلف قد يلحق بالمنتج في طريقة للمُستقبِل؛
- فعالية سلسلة الإمدادات العكسية في المؤسسة للتصرف بالمرتجعات، أو اللجوء إلى طرف خارجي للقيام بذلك؛
- ضرورة توفر خيارات أمام المؤسسة للتصرف بالمرتجعات سواء من خلال إعادتها إلى المورد إذا كان السبب مرتبط بالمواد الأولية، أو إعادة تصنيع المنتج وبيعه مرة أخرى.
- تفعيل سياسة الائتمان لضمان تدفق المرتجعات بين الأطراف ذات العلاقة والتحاسب عليها؛
- تحديد نسب المرتجعات، أسبابها، تكلفتها ومحاولة تدنيتها قدر الإمكان.

كما أن نجاح المؤسسة في تطبيق عملية الإمداد العكسي تتوقف على مجموعة من العوامل، أهمها: (جاتورنا، 2008)

- التعامل مع عملية الإمداد العكسي كجزء من الاستراتيجية العامة للإمداد؛
- ضرورة اهتمام مدير الإمداد بتحديد التعديلات اللازمة للتعامل مع عمليات الإمداد العكسي؛
- ضرورة التخطيط والتنسيق المسبق بين إدارة الإمداد العكسي وباقي الإدارات من خلال اسناد مهام إدارة الإمداد العكسي لأحد القادة من الإدارة العليا؛
- ضرورة إجراء اختبار لجميع الأنظمة الفرعية للإمداد لمعرفة مدى جاهزيتها ومرونتها للتعامل مع أنشطة الإمداد العكسي في الحالة الطارئة؛
- ضرورة الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها جميع أنظمة المؤسسة في مجال استرجاع المنتجات وهذا قبل إجراء تعديلات على أنظمة الإمداد لتتلاءم مع أهداف الإمداد العكسي.

I-1-4- أنشطة الإمداد العكسي: تتمثل الأنشطة اللوجستية العكسية في مجمل الأنشطة المصاحبة لتدفق المنتجات من المستهلك إلى المؤسسة، ويهتم الإمداد العكسي بمشكلة التخلص من هذه المنتجات من خلال إما إعادة الاستعمال أو التخلص التام منها خاصة في حالة تعرضها للتلف أثناء حركتها من المصدر إلى المستهلك.

ويتم استرجاع المنتجات المستخدمة أو المنتهية الصلاحية لثلاث أغراض رئيسية تتمثل في: (Eltayeb و Suhaiza Hanim، 2011)

- إعادة الاستخدام: من خلال جمع المنتجات وإعادة توزيعها أو بيعها وبالرغم من انخفاض القيمة النهائية للمنتج عن قيمته الأصلية إلا أنه لا يحتاج إلى معالجة جديدة.
- إعادة التصنيع: وهي عملية جمع منتج وتقييم حالته ليتم بعد ذلك استبدال الأجزاء التالفة أو المكسورة أو المتقادمة بأجزاء جديدة، وفي هذه الحالة يتم الاحتفاظ بهوية ووظيفة المنتج الأصلي.
- إعادة التدوير: وهي عملية جمع المنتجات المستخدمة وتفكيكها (عند الضرورة) وتقسيمها إلى مجموعة من المواد المتشابهة مثل البلاستيك، الزجاج، الورق، ومعالجتها وفي هذه الحالة تفقد المنتجات هويتها ووظيفتها الأصلية.

شكل رقم (02) : الأنشطة اللوجستية العكسية

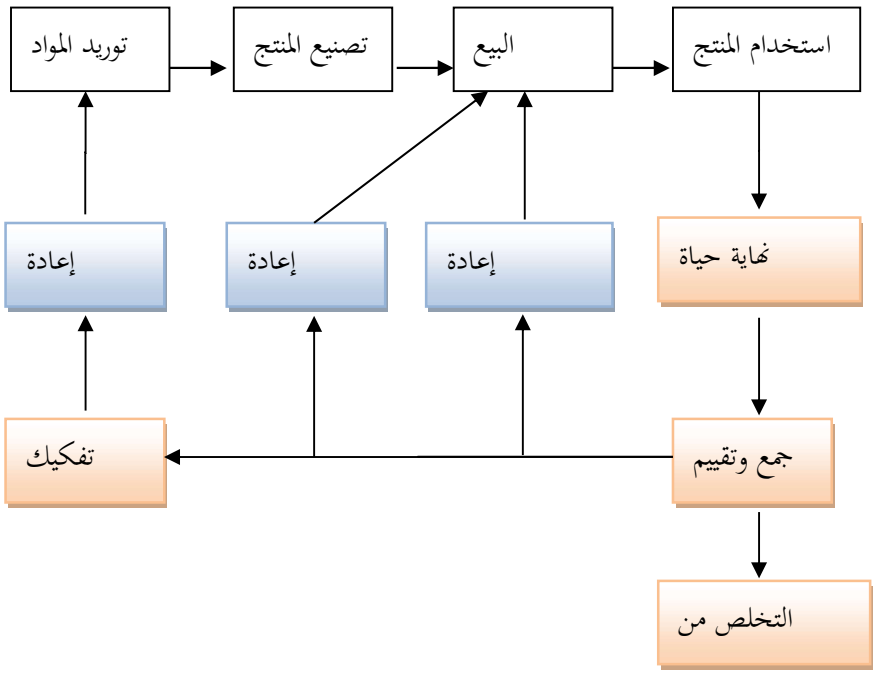

Source: Tarig Khidir Eltayeb and Suhaiza Hanim Mohamad Zailani, Drivers on the reverse logistics: evidence from Malaysian certified companies, Int. J. Logistics Systems and Management, Vol. 10, No. 4, 2011, P378

عملية الإرجاع تكون إما لعدم مطابقة المنتجات للمواصفات المطلوبة من قبل المستهلك أو عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات المرغوبة وفي هذه الحالة تهتم الأنشطة اللوجستية العكسية بإعادة المنتجات بغرض إعادة بيعها في أسواق أخرى أو إعادة الإصلاح أو التخلص النهائي منها، كما يمكن أن يكون الإرجاع في حالة الاهتمام بالنفايات وبقايا التعبئة والتغليف من خلال إعادة استخدام مواد التعبئة أو إعادة التدوير.

II- المسؤولية البيئية في مؤسسات الأعمال:

المسؤولية البيئية لمؤسسات الأعمال تشكل جزءاً من المفهوم الواسع للمسؤولية الاجتماعية، ويمكن وصف المسؤولية البيئية على أنها واجب الشركات في وضع قيود على الانعكاسات البيئية لعملياتها ومنتجاتها ومصانعها وتجهيزاتها، وتخفيف النفايات والانبعاثات، ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية واستهلاك الموارد، والحد من الممارسات التي قد تؤثر سلباً على حياة الأجيال المقبلة.

II-1- مفهوم المسؤولية البيئية:

تعرف المسؤولية البيئية بأنها "جزء من مسؤولية منظمات الأعمال اتجاه المجتمع ككل، والتي تختص بتحليل آثار أنشطتها على البيئة العاملة فيها ومقوماتها، وابراز كيفية قياس هذه الآثار واحتسابها بما يضمن تحمل المنظمة لها وحماية العناصر البيئية منها بالتبعية". (فلاق، 2014)

وتعرف أيضا بعملية تغطية الآثار البيئية لعمليات الإنتاج للشركات كتخفيض عملية تلف المنتجات والانبعاثات الغازية، وتقليص الممارسات التي تكون لها آثار سلبية مستقبلا على البيئة، كما تتمثل المسؤولية البيئية في تطبيق العمليات الخاصة بحماية البيئة". (محسن، 2016)

كما تعرف بأنها "التزام منظمات الأعمال بالقيود البيئية في ممارستها لأنشطتها إلى جانب تضمين البعد البيئي في استراتيجياتها كي تسعى بذلك نحو تخضير هذه المنظمات". (معزوزي و بن تربح ، 2018)

من خلال ما سبق يمكن القول أن المسؤولية البيئية هي التزام المؤسسة اتجاه البيئة التي تعمل فيها من حيث تعظيم تأثيرها الايجابي وتقليل تأثيرها السلبي.

II-2- دوافع تبني مؤسسات الأعمال للمسؤولية البيئية:

تتلخص أهم الدوافع التي تدفع بمؤسسات الأعمال إلى تبني مفهوم المسؤولية البيئية في دوافع اختيارية وأخرى اجبارية ومن بينها: (معزوزي و بن تربح ، 2018)

أ- **الدوافع الاختيارية:** وتتمثل في:

- تقليل كمية النفايات وبالتالي تقل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية؛
- حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية؛

- الاسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون؛
- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها؛
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل مع البيئة؛
- تحسين صورة الشركات بيئيا، وتحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات من كسب ودهم ودعمهم؛
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة؛
- السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل.

ب- **الدوافع الاجبارية**: وتتمثل في:

- المتطلبات الحكومية: متمثلة في التشريعات البيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاما ورعاية للاعتبارات البيئية؛
- المستهلكين: مع انتشار الوعي البيئي لدى المستهلكين أصبحوا يبحثون عن المنتجات الأكثر أمانا على صحتهم والأقل خطرا على البيئة المحيطة، مما أسهم بظهور العديد من المفاهيم التسويقية الحديثة التي تسعى لحماية المستهلك وموارده من خطر التلوث ومنها المنتجات الخضراء؛
- المساهمين والمستثمرين: حيث أن الضغوطات المتزايدة من جانب تلك الفئة على إدارة المؤسسة تدفعها لتحسين أدائها البيئي؛
- المتطلبات التعاقدية: إن القلق الخاص بالشؤون البيئية وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة وكذلك من المجتمع بمختلف فئاته قد غيرت من أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم.

III- دور الإمداد العكسي في تحقيق أبعاد المسؤولية البيئية:

سلسلة الإمداد العكسي هي شبكة الأنشطة التي تشارك في إعادة الاستخدام وإعادة التدوير والتخلص النهائي من المنتجات والمكونات والمواد المرتبطة بها. يهتم الجمهور فقط بالآثار البيئية المترتبة على المنتجات في عمر الاستخدام النهائي.

III -1- استراتيجية الإمداد العكسي في المحافظة على البيئة:

تتثمل استراتيجية الإمداد العكسي في مختلف الممارسات الصديقة للبيئة والتي تحقق للمؤسسة في نفس الوقت ميزة تنافسية، وفي هذا السياق ركزت العديد من المؤسسات نحو تحقيق هذا الهدف وهو الأنشطة اللوجستية الصديقة للبيئة كالتسويق والتصنيع والتوزيع والمشتريات وغيرها وهذا بهدف الحد من النفايات والقيام بالتدوير وإعادة الاستخدام، فضلا عن تحقيق تخفيض في تكاليف إعادة تصنيع المنتجات وكذا الحد من النفايات الناتجة عن التغليف وإعادة الاستخدام، ومن الاعتبارات البيئية إعادة المنتجات إلى مورديها حيث أن تكاليف طمر

النفايات أصبحت مرتفعة الثمن مما أجبر الشركات على اعتماد تقنية متقدمة في التعبئة والتغليف بطريقة تجعل المنتجات أكثر قابلية لإعادة الاستخدام. (ابراهيم، 2017)

تبدأ التدابير الرامية إلى الحد من النفايات في مرحلة تصميم المنتج وتتضمن دورة حياة المنتج بأكملها، بما في ذلك النقل والتخلص النهائي. سيسمح ذلك بتقليل النفايات في اتجاه المصب إلى أدنى حد والسماح للمنتج بالرجوع للخلف في السلسلة من أجل إعادة التصنيع أو إعادة الاستخدام أو إعادة التدوير أو إعادة البيع للسوق الثانوية، وتختلف أنشطة الإمداد العكسي عن إدارة النفايات في كون أنها تركز على إضافة قيمة إلى المنتج المراد استعادته هذا من جهة، ومن جهة ثانية تتضمن إدارة النفايات بشكل أساسي جمع ومعالجة منتجات النفايات التي لم يتم استخدامها بشكل جديد. (Role of Reverse Logistics in Waste Management)

يعد تقييم دورة الحياة (LCA) أداة مهمة في مجال الخدمات اللوجستية العكسية ويتضمن تقييم المواد البديلة ومفاهيم المكونات من بداية عملية التطوير وطوال دورة حياة المنتج بأكملها ، من استرجاع المواد الخام إلى مرحلة الاستخدام وحتى الاسترداد.

III-2- إعادة التدوير:

بالنسبة للصناعة فإن أحد التحديات حاليا هو التعامل مع معضلة استنزاف الموارد غير المتجددة وازدياد كمية المخلفات والتلوث البيئي والبحث عن بدائل وحلول، الفكرة الجوهرية لإعادة التدوير هي استحداث أو استكمال الدوائر المغلقة للاستفادة من المنتوجات والمخلفات وذلك بإعادة استخدامها أو تصنيعها.

شكل رقم (03) : أنواع ودورات إعادة التدوير

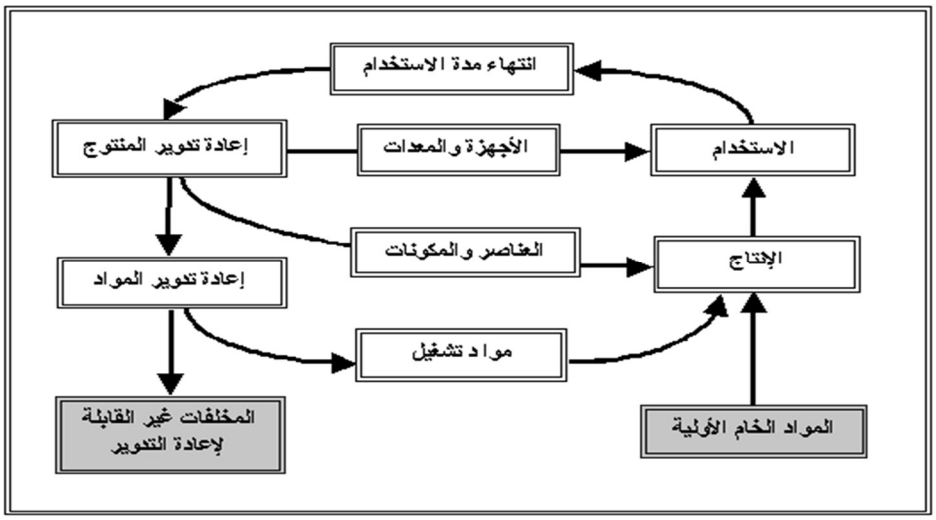

المصدر: أسامة نور الدين الفزاني، إعادة التدوير كأداة لحماية البيئة: دورها ومتطلبات نجاحها، على الموقع:

10:00 2019/10/21 http://www.khayma.com/madina/m1-eng/recycel1.htm

وتساهم إعادة التدوير في المحافظة على البيئة والتقليل من التلوث من خلال دورها في الآتي: (الفزاني، 2019)

- المحافظة على موارد المواد والطاقة؛
- تقليل الاستهلاك من خلال إطالة عمر المنتوج؛
- تقليل الاستهلاك من خلال إعادة التصنيع؛
- تقليل الاستهلاك من خلال الرفع من كفاءة العمليات الإنتاجية؛
- توفير الطاقة من خلال التقليل من العمليات الإنتاجية؛
- حماية الأراضي المستخدمة كمكبات لرمي القمامة من خلال التقليل من المخلفات؛
- حماية البيئة من المواد الضارة والسامة الناتجة عن الصناعات الاستخراجية والتحويلية.

III-3- أهمية الإمداد العكسي في المجال البيئي:

تكمن أهمية الامداد العكسي في المجال البيئي في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على التنوع البيولوجي وهي موضحة كما يلي: (حسين، 2016)

أ. **تقليل حجم مطامر النفايات:** وذلك بتقليل الضغط على البيئة من خلال الاستفادة من النفايات بطريقة بناءة، بهدف حماية المدن والأحياء والمناظر الطبيعية من التلوث والتسمم وغيرها من المشاكل الصحية.

ب. **المحافظة على الموارد الطبيعية:** بسبب التوجه نحو إعادة التدوير يمكن المحافظة على الموارد الطبيعية مثل المياه والمعادن والنفط والغاز والخشب وذلك من خلال الترشيد في استغلالها، كما يمكن الاستفادة من الخردة والعادم مثل الزجاجات، الاطارات المطاطية المستخدمة وذلك من خلال الاستفادة القصوى من المواد التي تحتويها والمساهمة في انتاج مواد جديدة.

ت. **الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري:** حيث أن خفض عدد الملوثات التي يتم اصدارها في البيئة مثل الغازات الدفيئة والتي تؤدي إلى تلوث الهواء والماء، فإعادة تدوير المنتجات يمكن أن ينتج طاقات جديدة تقلص انبعاثات الغازات السامة.

ث. **تحفيز استخدام تقنيات خضراء:** مع الاستخدام المتزايد لإعادة التدوير، دفع إلى التوجه نحو التكنولوجيات الاكثر اخضرارا أو النظيفة، مثل استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الحرارية الأرضية مما يساعد في الحفاظ على الطاقة والحد من التلوث.

ج. **المحافظة على التنوع البيولوجي:** يساهم إعادة التدوير في المحافظة على التنوع البيولوجي، مثل حفض تآكل التربة وتلوث المياه، والمساهمة في حماية النباتات والحيوانات، أيضا تقطيع الأشجار وإبادة الغابات.

ويلخص الجدول الموالي الأنشطة اللوجستية المسؤولة عن استعادة المنتج نفسه وأيضا أنشطة التعبئة والتغليف التي تساهم في المحافظة على البيئة.

المجلد 1 / العدد: 1 (2023)،
ص 95-107

الجدول رقم (01) : أنشطة الإمداد العكسي للمنتج ومواد التعبئة والتغليف عنوان الجدول

المواد	أنشطة الإمداد العكسي
المنتج	العودة إلى المورد إعادة البيع البيع عن طريق المخرج الإنقاذ الإصلاح التجديد إعادة التصنيع استعادة المواد إعادة التدوير طمر النفايات
مواد التعبئة والتغليف	إعادة الاستخدام التجديد استعادة المواد إعادة التدوير

المصدر: **ساوس الشيخ، أثر تطبيق الإدارة البيئية في إطار إدارة سلسلة الإمداد على الأداء: دراسة تطبيقية على عينة من شركات الصناعة الغذائية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص220**

خاتمة:

يمكن أن ينتج عن برنامج لوجستي عكسي مُدار بشكل جيد وفورات كبيرة في التكاليف في المشتريات والتخلص من المخزونات والنقل، وقد يتم تنفيذ ذلك بواسطة الشركات المصنعة للمنتج الأصلي أو بواسطة موفري الخدمات اللوجستية العكسية من جهة خارجية. مع زيادة التصنيع والعولمة، من المؤكد أن الخدمات اللوجستية العكسية ستكتسب زخماً في السنوات المقبلة في البلدان النامية والتي لن تؤدي فقط إلى مكاسب اقتصادية ولكن أيضًا لحماية البيئة.

ومن بين **النتائج** التي تم التوصل إليها:

1. يلعب الامداد العكسي دورًا متزايد الأهمية في السماح للمؤسسة بالعمل بطريقة واعية مجتمعيا وبيئيًا من خلال سحب المنتجات من السوق للاستخدام اللاحق أو إعادة التدوير أو التخلص منه؛

2. تتشمل استراتيجية الإمداد العكسي في مختلف الممارسات الصديقة للبيئة والتي تحقق للمؤسسة ميزة تنافسية، من خلال إدارة الأنشطة اللوجستية كالتسويق والتصنيع والتوزيع والمشتريات وغيرها وهذا بهدف الحد من النفايات والقيام بالتدوير وإعادة الاستخدام؛

3. أن دمج العنصر البيئي ضمن استراتيجية المؤسسة هو استثمار اقتصادي يحقق أهداف المؤسسة من أرباح وتحسين صورة المؤسسة لدى المجتمع؛

4. أن صناعة التدوير قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من اهتمامات الإدارة الحديثة في العديد من دول العالم وذلك لما لها من أهمية صحية، بيئية واقتصادية؛

5. تكمن أهمية الامداد العكسي في المجال البيئي في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على التنوع البيولوجي، الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، تحفيز استخدام تقنيات خضراء.

قائمة المراجع

Eltayeb, T. K., & Suhaiza Hanim, M. (2011). Drivers on the reverse logistics: evidence from Malaysian certified companies. *Logistics Systems and Management, 10*(4), 378.

Role of Reverse Logistics in Waste Management. (s.d.). Récupéré sur https://www.ecomena.org/reverse-logistics/

ابراهيم ,م .ف .(2017) .تأثير استراتيجيات الإمداد العكسي في استراتيجيات التصنيع الأخضر :دراسة ميدانية في عينة من شركات تصنيع المواد الغذائية في كركوك .*مجلة الإدارة والاقتصاد*.132 ,(112)

الاتجاهات الحديثة لإدارة سلاسل الإمداد -. (s.d.). Récupéré sur https://mbagroup.yoo7.com/t96-topic

الربيعاوي ,س .ح .,حسين وليد ,ح & .,حسن العنكبي ,ع .(2015) .*سلسلة الإمدادات التسويقية* .(éd. 1)الأردن :دار غيداء للنشر والتوزيع.

الشيخ ,س .(2013) .أثر تطبيق الإدارة البيئية في إطار إدارة سلسلة الإمداد على الأداء :دراسة تطبيقية على عينة من شركات الصناعة الغذائية الجزائرية .204 .تلمسان ,علوم التسيير ,الجزائر :جامعة أبي بكر بلقايد.

الفزاني ,أ .ن .(2019) .*إعادة التدوير كأداة لحماية البيئة :دورها ومتطلبات نجاحها* . Récupéré sur http://www.khayma.com/madina/m1-eng/recycel1.htm

النحراوي ,أ .(2016) .*إدارة اللوجيستيات* .(éd. 1)الاسكندرية :دار الفكر الجامعي.

أنيس أحمد ,ع .(2016) .*إدارة التسويق وفق منظور قيمة الزبون* .(éd. 1)الأردن :دار الجنان للنشر والتوزيع.

جاتورنا ,ج .(2008) .*إدارة الإمداد والتوزيع* .(éd. 1)مصر :دار الفاروق.

حسين ,ش ,2016) .جانفي .(دور اللوجستيك العكسي في إرساء القيم المسؤولية الاجتماعية والمحافظة على البيئة .*مجلة التنظيم والعمل*.105-104 ,7 ,

ستوك ,ج & .,دوجلاس ,ل .(2009) .*الإدارة الاستراتيجية للإمدادات* .المملكة العربية السعودية :دار المريخ للنشر.

فلاق ,م .(2014) .مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال .71 .الشلف ,علوم التسيير ,الجزائر :جامعة حسيبة بن بوعلي.

محسن ,ز ,2016) .ديسمبر .(أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات البترولية :دراسة ميدانية بمجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار .*رؤى اقتصادية*.331 ,(11)

معزوزي ,ع & ,.بن تربح ,ب .(2018) .نحو إرساء المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال كأساس محوري لدعم الاقتصاد الأخضر .*مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*.108-107 ,(7)3 ,

Pôles de compétitivité agro-alimentaires : Concepts et expériences
الأ قطاب التنافسية : مصطلحات و تجارب

- Benzohra Benyoucef, *Enseignant-Chercheur , Université Djillali Bounaama, Khemis-Miliana, Algérie*

Resumé

Le concept de technopôle est particulièrement adapté au secteur agroalimentaire, dont la production est bien ancrée dans les territoires. En outre, ce secteur constitue un champ d'action multisectoriel et multidisciplinaire faisant appel à des mécanismes de coordination et propice à un maillage des activités. Construire des pôles adaptés aux spécificités locales revient d'une part à construire des pôles de compétences par la mise en réseaux des activités afin de les décloisonner, et d'autre part à repenser la coopération scientifique et technique.

Il n'est pas facile de construire un pôle de compétitivité, car non seulement cela nécessite du temps et de la confiance entre les différents acteurs, mais aussi une capacité à travailler ensemble et de pouvoir partager des intérêts communs. Le plus important dans cette construction est que l'initiative doit émaner des opérateurs socio-économiques et que le rôle de l'Etat se limite à orienter, encadrer, réguler et soutenir les acteurs du pôle. La mise en place par les acteurs de mécanismes adaptés de financement et d'écosystème d'innovation, est indispensable à la réussite du pôle de compétitivité.

ملخص

يتلائم مفهوم التكنوبول بشكل خاص مع القطاع الزراعي الغذائ ، الذي يعتبر إنتاجه راسخًا في الأقاليم. بالإضافة إلى ذلك، يشكل هذا القطاع مجال عمل متعدد القطاعات ومتعدد التخصصات يستدعي آليات التنسيق ويؤدي إلى الربط الشبكي للأنشطة. إن بناء أقطاب تتكيف مع الخصائص المحلية تنبع من ناحية من بناء أقطاب المهارات من خلال أنشطة شبيكية حتى تكون متواصلة، ومن ناحية أخرى من إعادة التفكير في التعاون العلمي والتقني.

ليس من السهل بناء قطب تنافسي، لأنه لا يتطلب الوقت والثقة بين مختلف الجهات الفاعلة فحسب، بل يتطلب أيضًا القدرة على العمل معًا والقدرة على تقاسم المصالح المشتركة. أهم شيء في هذا البناء هو أن المبادرة يجب أن تأتي من الفاعلين اجتماعيين والاقتصاديين وأن يكون دور الدولة مقتصرا على توجيه ومراقبة وتنظيم ودعم الفاعلين في القطب. يعد إنشاء الجهات الفاعلة لآليات التمويل المناسبة والنظام الإيكولوجي للابتكار أمرًا ضروريًا لنجاح القطب التنافسي.

Introduction

Les technopôles, une réponse locale face à la mondialisation :

Face aux défis de la mondialisation, la politique des pôles de compétitivité a été initiée pour mobiliser les facteurs clefs de la compétitivité, au premier rang desquels figure la capacité d'innovation, et pour développer la croissance et l'emploi sur les marchés porteurs.

Un pôle de compétitivité rassemble sur un territoire bien identifié et sur une thématique ciblée, des entreprises, petites et grandes, des laboratoires de recherche et des établissements de formation. Les pouvoirs publics nationaux et régionaux sont étroitement associés à cette dynamique. Les forces en présence au sein d'un pôle de compétitivité sont multiples. Toutes sont nécessaires à l'essor d'écosystèmes dynamiques et créateurs de richesse.

Un pôle de compétitivité a vocation à soutenir l'innovation. Il favorise le développement de projets collaboratifs de recherche et développement (R&D) particulièrement innovants. Il accompagne également le développement et la croissance de ses entreprises membres grâce notamment à la valorisation et à la mise sur le marché de nouveaux produits, services ou procédés issus des résultats des projets de recherche. En permettant aux entreprises impliquées de prendre une position de premier plan sur leurs marchés nationaux et à l'international, les pôles de compétitivités sont des moteurs de croissance et d'emplois.

Un pôle de compétitivité repose sur un ancrage territorial fort tout en s'appuyant sur les structures existantes (tissu industriel, campus, infrastructures collectives, etc.).

Les actions des pôles de compétitivité :

L'écosystème des pôles contribue à favoriser l'innovation et à générer la croissance.

Les pôles interagissent avec les différents acteurs de cet écosystème (parmi lesquels figurent les acteurs des programmes d'investissements, les agences régionales de l'innovation ou de développement, les incubateurs publics et privés, les réseaux consulaires, les clusters régionaux et étrangers), dans une logique de co-construction de conditions propices à l'innovation.

L'objectif pour les pôles consiste notamment à nouer avec ces acteurs des partenariats croisés autour des projets de R&D collaboratifs et à enrichir leur offre à destination des entreprises.

Parmi les actions des technopôles :

- Fédération des écosystèmes et accompagnement des PME,
- Promotion de la recherche collaborative au travers d'un label reconnu,
- Acteur pour la présence d'un pays à l'échelle internationale,
- Interlocuteur privilégié des pouvoirs publics (Etat et Régions),
- Conseil en matière de propriété intellectuelle,

- Financements privés (label des pôles de compétitivité pour les entreprises innovantes dans lesquelles investir),
- Gestion des compétences,
- Conseil en matière d'intelligence économique,
- Actions à l'échelle internationale.

Les pôles de compétitivité sont actifs depuis leur création sur le volet international. Ceci par l'organisation de missions à l'étranger ou encore par la mise en place de partenariats technologiques avec des clusters étrangers.

Les pôles mènent également de nombreuses actions auprès de leurs membres, notamment les PME, pour les aider, dans un contexte de forte concurrence, à atteindre de nouveaux marchés à l'international. Des pavillons partagés sur des salons, des missions thématiques ou encore la mise en place d'antennes à l'étranger sont organisés par les pôles.

Par ailleurs, les pôles échangent et s'appuient sur tous les acteurs nationaux activant à l'échelle internationale (Forum d'entreprises, Centre de commerce international, Centres culturels à l'étranger, acteurs régionaux, etc.) pour réaliser et optimiser leurs actions. Les pôles de compétitivité représentent un des acteurs de la « Team Export » d'un pays.

Etat de l'art :

Nous empruntons cette partie aux travaux de Timeridjine et Chitti (2020). L'identification des pôles de compétitivité n'est pas récente, elle revient à la fin du 19e siècle, lorsque Alfred Marshall a étudié les villes industrielles italiennes et qu'il mit en place la notion de « district industriel » suite à l'observation des avantages générés par ce dernier et par les effets de la concentration d'entreprises. On entend par les districts au sens marshallien, une concentration de petites industries (PME/PMI) localisées dans une même région, qui ont pour avantage un environnement social caractérisé par un rassemblement d'une main-d'œuvre qualifiée et compétente que Marshall appelle « l'atmosphère industrielle » et par une interdépendance entre l'activité principale et les activités auxiliaires en amont et en aval de cette dernière.

A partir des années 70-80 beaucoup de chercheurs ont essayé d'apporter leurs contributions en proposant une définition sur de phénomène d'agglomération d'entreprises et d'innovation, surtout après le succès de la Silicon Valley et de la Route128 aux USA(Aglietta & Boyer, 1982 ; Rainelli, 2003 ; Blanc, 2004 ; Marcon & Moinet, 2006 ; Kendel, 2007 ; Meier, 2009 ; Pommier, 2014). Même si ces auteurs partagent la même perception du pôle, il n'en reste pas moins qu'en filtrant chacune d'elles, on constate des caractéristiques différentes et distinctes.

Porter (1990) confirme le rôle des clusters dans la compétitivité d'une nation, en précisant que c'est la formation de combinaisons à la fois concurrentielles et coopératives entre les différents acteurs, sous la forme d'un réseau qui garantirait sa compétitivité. Le pôle de compétitivité ou cluster est identifié par Porter (1990) comme « un groupe d'entreprises et d'institutions partageant un même domaine de compétences, proches géographiquement et complémentaires (technologies et savoir-faire commun) … Le cluster a une influence positive sur l'innovation et la compétitivité, les compétences des travailleurs, l'information et la dynamique entrepreneuriale sur le long terme ». Le cluster permet de ce fait aux entreprises, mais aussi au pays où il est ancré, de jouir d'avantages compétitifs.

Beccattini (1992) conclut à une définition du district industriel après avoir analysé les travaux de Marshall, en disant que « c'est une entité socio-territoriale caractérisé par la présence active d'une communauté de personnes et d'une population d'entreprises dans un espace géographique et historique donnée ».

Il existe plusieurs appellations de cette forme de regroupements : cluster, district industriel, pôle de compétitivité, milieu innovateur, systèmes productifs locaux (SPL) et technopoles. Le SPL constitue également un « milieu innovateur » de sorte qu'il doit être relié et soutenu par des organismes publics ou privés qui favorisent l'innovation. On entend par les systèmes productifs locaux « un ensemble d'entreprises (PME) en liaison ou non avec une ou plusieurs grandes entreprises localisées dans un même espace de proximité autour de plusieurs métiers ».

Aujourd'hui, la forme la plus reconnue est celle des « clusters » dont la traduction en français est « pôle de compétitivité », même si Deflix &al (2008) soulignent la différence liée à la l'intégration de l'Etat comme acteur renforçant la collaboration des différents membres. Deflix &al (2008), proposent une classification des pôles de compétitivité en s'appuyant sur les acteurs qui composent les pôles et sur les collaborations qui existent entre eux.

A partir des définitions sus cités, nous retenons les Cinq identifiants qui reviennent constamment dans la caractérisation d'un cluster : la concentration géographique, la spécialisation, la multiplicité des acteurs, la compétition et la coopération, et enfin l'innovation.

- La concentration géographique :

Les acteurs qui constituent le cluster doivent d'être localisés dans la même région (même espace) pour former ce que l'on appelle une agglomération d'entreprises. Cette proximité garantirait la coopération et favorise l'innovation. Porter (1990) avait parlé de l'importance de la colocalisation des firmes pour favoriser la coopétition (néologisme des mots coopération et compétition) et de son rôle important dans la création d'avantages

compétitifs. Cette concentration participerait non seulement à la réduction des coûts de transport et de transactions associés à la quête de nouveaux partenaires commerciaux, mais aussi à la diffusion de l'information et à son amélioration. La proximité géographique permet également à l'ensemble des acteurs d'avoir accès aux ressources (humaines, infrastructures et équipements) et aux services d'appuis. Ce qui facilite la diffusion et le partage des ressources.

- La spécialisation :

Cette caractéristique fait référence à une même activité principale qui implique tous les acteurs qui se partagent soit les mêmes inputs ou technologies, soit les mêmes marchés ou encore les mêmes processus. (Porter, (1998); Thomas & al, (2004). La spécialisation des inputs est directement liée aux effets de l'étendue des marchés et aux avantages de la localisation à proximité de ces derniers. Ainsi constitué, le cluster permet à de nouvelles firmes de venir s'y établir avec des coûts réduits en matière de ressources, en raison de leurs partages et usage commun.

- La multiplicité et la diversité des acteurs :

La constitution d'un cluster est complexe, car régie par de nombreux acteurs, Solvell et al(2003) proposent une classification découpée en 03 types d'acteurs13: les entreprises, les universités et centre de recherche, les institutions publiques et financières.

• **Les entreprises :** elles représentent les acteurs principaux du cluster, sans elles il n'y a point de cluster. Elles peuvent être de petite, grande ou de moyenne taille (tel que le district qui n'est constitué que de PME). Elles doivent d'être ouvertes sur leurs environnements et s'appuyer sur des collaborations avec des partenaires économiques ou scientifiques. Ces relations vont leur permettre de devenir non seulement des acteurs actifs d'innovation, mais d'avoir aussi une meilleure visibilité (surtout pour les TPE et les PME). En parlant des entreprises, ces dernières regroupent également les fournisseurs d'inputs, de services ou de machines, comme on peut retrouver des industries en aval (Porter, 1998); Doloreux et al (2007).

• **Les universités et centres de recherche :** Ce sont les organismes qui fournissent la formation spécialisée, l'appui technique et qui privilégient la recherche telle que les universités et les structures de recherche et de formation (Porter, (1998). C'est grâce à une coopération scientifique entre ces organismes qu'il y a transfert de savoir, création de compétences et émergence de capacités d'innovation technologiques et/ou organisationnelle (Benzohra, 2017).

• **Les institution publiques et financières :** La démarche de mise en place des clusters provient du gouvernement (collectivités locales), qui instaure une politique de coordination entre les différentes structures. En d'autres termes, il représente la politique industrielle de l'Etat pour accroitre sa compétitivité et promouvoir l'innovation. Les collectivités publiques

représentent des acteurs tels que la chambre de commerce et d'industrie, associations, centre de développement qualité, etc. (Porter, (1998).

Les institutions financières (banques, assurances, etc.) ne sont pas à l'origine de la mise en place du cluster, mais participent activement à son investissement via le financement des projets de R&D et des startups et à la réduction du risque à l'intérieur de ce dernier (Ferrah &Ait Oubeli, 2014). Ces institutions ont pour rôle principal la mise en place de structures de gouvernance, le soutient dans l'implication et l'intégration des partenaires nécessaires au développement du cluster, mais aussi la mise en place de stratégies pour le renforcement et l'organisation du pôle.

- La compétition et la coopération :

La concurrence et la coopération sont des éléments voir des critères importants pour l'existence des clusters. La concentration d'entreprises dans une zone géographique augmente le nombre de rivaux, ce qui accentue et renforce la concurrence à l'intérieur du cluster (Porter, 1998).

Quant à la coopération, cette dernière est importante, car elle permet aux industries et aux acteurs d'interagir et d'échanger entre eux ce qui favorise la création de synergies. Ainsi, la coopération et la compétition sont indispensables et doivent coexister, car elles interviennent à différents niveaux et entre différents acteurs. La liaison entre les notions de compétition et de coopération a laissé place à un nouveau concept « la coopétition ». Cette coopétition entre entreprises implique une relation fondée sur la confiance, de ce fait la dimension relationnelle est très importante.

- L'innovation :

L'un des leviers de création d'un cluster, c'est la recherche de nouveautés, autrement dit l'innovation. Cette quête est rendue plus facile et moins coûteuse lorsque les entreprises et les centres de recherche et autres acteurs activent ensemble dans le partage de connaissances et de savoir pour alimenter le processus d'innovation.

Lorsque l'innovation est au cœur de la compétitivité des entreprises, la production, le transfert et l'intégration des connaissances sont au centre de l'analyse des déterminants de la construction des clusters (Felix, Merminod, & Deflix, 2008). Ainsi, il sera plus facile pour les entreprises d'acquérir les nouveaux produits, les nouveaux services, les nouvelles machines et de mettre en place les nouveaux modes de production, les processus, la logistique, etc.

Problématique :

Dans la réalisation d'un pôle de compétitivité agro-alimentaire il est important de se familiariser et de s'entendre par rapport aux concepts et de s'inspirer des expériences régionales et internationales. L'objectif est que les différents acteurs du pôle soient renseignés, partagent les mêmes intérêts et donc parlent « le même langage ».

Nous essayerons dans ce papier d'éclairer ces aspects et pour cela nous avons abordé trois parties : définitions, conditions d'émergence et quelques expériences concernant les pôles de compétitivité agro-alimentaires.

I. Définitions « pratiques » d'un pôle de compétitivité

- Un pôle de compétitivité rassemble, sur un territoire bien identifié et sur une thématique ciblée, des entreprises, petites et grandes, des laboratoires de recherche et des établissements de formation. Les pouvoirs publics nationaux et régionaux sont étroitement associés à cette dynamique.

- Un pôle de compétitivité est une association qui rassemble sur son territoire, autour de thématiques ciblées, des entreprises, des organismes de recherche et des établissements de formation pour développer des synergies et des coopérations notamment à travers des projets collaboratifs innovants de recherche et de développement, créateurs de richesse et d'emploi. Les acteurs privés et publics, dont les pouvoirs publics nationaux et locaux, sont associés à cette dynamique.

- Quelques soit la définition adoptée, deux aspects caractérisent un pôle de compétitivité :

* Les trois acteurs de base d'un pôle de compétitivité sont : la Recherche-formation, les Entreprises et les Collectivités locales,

* Les trois finalités principales d'un pôle compétitivité sont : l'innovation, la production de richesses et la création d'emplois

II. Conditions d'émergence d'un pôle de compétitivité : Cas de la France

Initiée en 2004, la politique des pôles de compétitivité est l'un des piliers de la politique nationale d'innovation, en particulier au bénéfice des PME. Les pôles de compétitivité participent au renforcement de la compétitivité de l'économie française.

La vision des pouvoirs publics aux pôles de compétitivité est axée sur deux aspects : la croissance et l'emploi sur des marchés porteurs d'une part et le cœur de métier d'autre part.

En matière de développent de la croissance et l'emploi sur des marchés porteurs, cela est réalisé :

- En accroissant l'effort d'innovation des entreprises et en confortant des activités principalement industrielles à fort contenu technologique ;
- En améliorant l'attractivité de la France grâce à une visibilité internationale renforcée.

Concernant le cœur de métier, cela consiste à faire émerger des projets collaboratifs d'innovation en intégrant le plus en amont les retombées économiques potentielles, à travers la satisfaction de deux priorités :

- Le renforcement des retombées économiques des projets de R&D. Les pôles deviennent des « usines à produits d'avenir ». Ils transforment les efforts collaboratifs de R&D en produits, procédés et services innovants mis sur le marché ;
- L'accompagnement de la croissance des PME et entreprises de taille intermédiaire (ETI) grâce à une offre de services collectifs et individuels dans les domaines suivants : l'accès au financement, l'ouverture à l'international, l'anticipation des besoins en compétences des entreprises et l'aide individuelle au développement des PME (conseil, tutorat, etc.).

A la suite de la décision du Gouvernement en 2019 de régionaliser la politique des pôles de compétitivité, la Région devient l'interlocuteur principal du pôle. L'État reste néanmoins garant de la délivrance et de la qualité du label « pôles de compétitivité » et continue de s'appuyer, en lien avec les Régions, sur les pôles de compétitivité dans le cadre des politiques nationales d'innovation et de filières industrielles.

Quels soutiens publics pour les pôles ?

L'État s'attache à promouvoir un environnement global favorable aux entreprises et à l'innovation et à soutenir l'effort de recherche et de développement déployé au sein des pôles de compétitivité.

Ainsi, aux niveaux national ou régional, l'État accompagne leurs développements avec les collectivités territoriales :

- En octroyant des aides financières aux meilleurs projets de RDI (Recherche en Développement Industrielle) et de plates-formes d'innovation, lors d'appels à projets ;
- En finançant partiellement les structures de gouvernance des pôles (associations), aux côtés des collectivités locales et des entreprises.
- En impliquant divers partenaires : l'Agence nationale de la recherche (ANR), Bpifrance.

Les 4 phases de la politique de développement des pôles de compétitivité :

Phase 1 : premières labellisations (2005-2008)

71 pôles de compétitivité ont été labellisés pendant la phase 1. Les pôles de compétitivité labellisés ont démontré leur capacité à créer des synergies en matière de recherche et développement. Ils ont en outre proposé une stratégie de développement cohérente et ambitieuse. Une nouvelle vague de labellisation pour six pôles du domaine des écotechnologies et de délabellisation de six autres pôles est intervenue le 11 mai 2010.

Phase 2 : la confirmation et le renforcement de la politique des pôles (2009-2012)

Après l'évaluation positive de la première phase de la politique des pôles de compétitivité, l'État a affecté 1,5 milliard d'euros au lancement d'une deuxième phase, souvent nommée "Pôles 2.0". Outre la poursuite de l'accompagnement de la R&D, la 2ème phase a mis l'accent sur le renforcement de l'animation et du pilotage stratégique des pôles, le développement de projets structurants, notamment les plates-formes d'innovation ; le soutien accru au développement de l'écosystème d'innovation et de croissance des entreprises des pôles.

Phase 3 : se tourner davantage vers les débouchés économiques et l'emploi (2013-2018)

La phase 3 de la politique des pôles avait pour objectif de faire des pôles de véritables « usines à produits d'avenir » qui transforment les efforts collaboratifs des travaux de R&D en produits, procédés et services innovants mis sur le marché. Cela impliquait notamment de renforcer l'accompagnement des PME par les pôles.

L'Etat et les Régions exercent dès lors un co-pilotage rénové, l'objectif étant d'accroître l'efficacité de l'action publique en instaurant un partenariat plus étroit entre les échelons nationaux et territoriaux.

Phase 4 : l'ambition européenne et l'amélioration de la lisibilité du label « pôle de compétitivité » (2019-2022)

Les pôles de compétitivité se positionnent, depuis bientôt 14 ans, comme l'un des piliers de la politique nationale d'innovation, en particulier au bénéfice des PME. Les phases précédentes des pôles ont ciblé comme objectif principal l'industrialisation de la R&D (« usine à projets »), puis l'accompagnement jusqu'à la mise sur le marché des projets innovants (« usine à produits »).

Les pôles ont démontré leur capacité à mettre en réseau les acteurs de l'innovation, à développer des relations partenariales entre le monde de l'entreprise et la recherche publique, à renforcer la capacité des PME à innover, et ainsi à soutenir leur croissance et leur compétitivité. Ils ont en outre développé un ensemble de compétences au service de leur écosystème.

Le Gouvernement souhaite réaffirmer la pertinence du modèle des pôles au sein du paysage de l'innovation et impulser une nouvelle dynamique à cette politique en lançant la phase IV des pôles de compétitivité (2019-2022), qui reposera notamment sur :

- Une ambition européenne, en confiant aux pôles l'objectif de faire émerger davantage de projets collaboratifs européens, notamment dans les appels à projets d'Horizon Europe ;

- L'amélioration de la lisibilité du label « pôle de compétitivité », par la sélection des pôles sur la base d'objectifs mieux définis et de critères plus exigeants, et le renforcement de leur cohérence avec les autres écosystèmes innovants ou avec les Comités Stratégiques de Filières.

III. Les pôles de compétitivité agro-alimentaires : quelques expériences

III.1. Cas de la France

En France l'objectif pour les pôles consiste notamment à des partenariats croisés autour des projets de R&D collaboratifs et à enrichir leur offre à destination des entreprises. Leurs actions peuvent se résumer en ce qui suit :

- Fédération des écosystèmes et accompagnement des PME

En plus de 15 ans, chaque pôle a constitué un écosystème riche et divers rassemblant grands groupes, PME et centres de recherche et de formation.

Les pôles représentent notamment plus de 10000 PME et jouent un rôle majeur pour leur intégration aux processus d'innovation nationaux et européens.

Les pôles sont pour la plupart constitués en association et rassemblent des centaines d'adhérents.

- Promotion de la recherche collaborative au travers d'un label reconnu

Une des missions centrales des pôles de compétitivité est la promotion de la recherche collaborative.

Les pôles accompagnent les projets d'innovation depuis l'idée jusqu'à l'accès au marché et jouent notamment un rôle important dans la constitution des consortia.

Les pôles délivrent un label reconnu en s'appuyant sur des comités d'experts.

- Acteur pour la présence française à l'Europe

Depuis leur création, les pôles sont actifs à l'Europe. Cette mobilisation des pôles à l'échelle européenne est devenue une priorité avec la phase 4 et vise à insérer leurs membres dans les projets européens.

Les pôles sont aujourd'hui reconnus comme des clusters de haut niveau et sont performants dans les appels à projets qui leurs sont dédiés.

Ils jouent également un rôle majeur dans l'accompagnement des acteurs français dans les projets européens.

Aujourd'hui tous les pôles ont une équipe dédiée à l'Europe.

- Interlocuteur privilégié des pouvoirs publics (Etat et Régions)

Les pôles sont le fruit d'une politique publique s'appuyant sur une bonne articulation nationale et régionale.

Ils sont les interlocuteurs privilégiés :

* de l'Etat avec un label national répondant à des critères d'exigences ambitieux et renouvelés tous les 4 ans.

* des Régions et des acteurs territoriaux avec un fort ancrage local et un rôle majeur dans le déploiement de la politique d'innovation régionale.

- Conseil en matière de propriété intellectuelle

Protéger et valoriser les innovations pour améliorer la compétitivité des entreprises des pôles est une priorité.

Les pôles jouent un rôle important dans la diffusion de la culture de la propriété intellectuelle et de la protection.

C'est dans cet esprit qu'une convention a notamment été signée en 2020 entre l'AFPC (Association nationale des Pôles de Compétitivité) et l'INPI (Institut National de la Propriété Intellectuelle).

- Financements privés (label hi France)

Les pôles sont actifs depuis une dizaine d'années sur le financement privé et la levée de fonds. Ainsi les pôles ont attribué plus de 370 labels EIP pour plus de 150 levées de fonds réalisées (+ de 380 M€ levés).

En 2021, le label EIP est devenu le label hi France en partenariat avec France Angels et France Invest. Ils contribuent à identifier des pépites mais aussi des entreprises plus matures dans tous les secteurs couverts par les pôles et à les faire évoluer.

- Gestion des compétences

La bonne gestion des compétences est importante pour favoriser le développement de l'innovation et la croissance des entreprises.

L'objectif d'un pôle est de renforcer la compétitivité de ses membres, de développer la croissance et de soutenir l'emploi sur les marchés relatifs à ses domaines stratégiques, sources de création de valeur. Ainsi, les entreprises des pôles sont des lieux de mobilisation et de production de compétences nécessaires aux projets de recherche et de développement (R&D) collaboratifs et à la mise au point de nouveaux produits ou services innovants.

Afin d'accompagner leurs entreprises dans une démarche d'adaptation et de développement de nouvelles compétences, de nombreux pôles de compétitivité ont cartographié les besoins en compétences actuels et futurs de leurs membres. Parallèlement, ils ont recensé les offres de formation disponibles sur leur territoire pour mettre en regard l'offre et la demande.

- Conseil en matière d'intelligence économique

Dans le cadre de l'avènement de l'économie de la connaissance, l'intelligence économique est plus que jamais un facteur majeur de développement et de renforcement de la compétitivité des acteurs économiques, et notamment des pôles de compétitivité et de leurs membres.

L'intelligence économique apporte des réponses aux besoins des pôles de compétitivité dans leurs démarches de développement, d'innovation et de renforcement de leur position.

L'acquisition d'informations stratégiques, l'anticipation, la protection du patrimoine technologique, le suivi des évolutions réglementaires et normatives, technologiques, scientifiques et industrielles permettent à un pôle de se positionner par rapport à son environnement concurrentiel, d'identifier les pôles partenaires, complémentaires ou concurrents, et de se développer à l'international (via des partenariats technologiques par exemple).

Par nature, les pôles de compétitivité sont des acteurs clés pour la mise en place de démarches d'intelligence économique car ils sont à l'origine de la production et de la circulation d'une grande masse d'informations souvent à forte valeur ajoutée, qui ne peut être diffusée sans contrôle.

Vitrines de la technologie française, les pôles de compétitivité peuvent susciter des convoitises chez des concurrents étrangers, et il est indispensable que la gestion de leurs flux d'informations soit assurée dans de bonnes conditions de sécurité : règles de classification de l'information, utilisation de plateformes numériques sécurisées d'échanges d'informations, garantie des modalités de stockage.

- Action des pôles à l'international

Les pôles de compétitivité sont actifs depuis leur création sur le volet international. Ainsi de nombreuses initiatives ont été menées pour la promotion des pôles de compétitivité à l'international comme l'organisation de missions à l'étranger ou encore par la mise en place des partenariats technologiques avec des clusters étrangers.

Les pôles mènent également de nombreuses actions auprès de leurs membres, notamment les PME, pour les aider, dans un contexte de forte concurrence, à atteindre de nouveaux marchés à l'international. Des pavillons partagés sur des salons, des missions thématiques ou encore la mise en place d'antennes à l'étranger sont organisés par les pôles.

Par ailleurs les pôles échangent et s'appuient sur tous les acteurs de l'international (Business France, CCI international, CCF, acteurs régionaux, etc.) pour réaliser et optimiser leurs actions. Ils sont un des acteurs de « Team France Export ».

Les financements des projets portés par les pôles de compétitivité :

La politique nationale vise à la compétitivité française dans les produits d'avenir, en France et à l'international. Les nouveaux projets de R&D soutenus devront s'inscrire dans cette orientation.

Depuis leur création, les pôles de compétitivité ont favorisé l'émergence de nombreux projets innovants. La Phase IV vise à la compétitivité française dans les produits d'avenir, en France et à l'international. Les nouveaux projets de R&D soutenus devront s'inscrire dans cette orientation.

On distingue deux types de financement : national et européens

Financement national : Les investissements d'avenir

Doté de 20 milliards d'euros sur 4 ans, le 4e programme d'investissements d'avenir (PIA4), élaboré par le Conseil de l'innovation, est entièrement dédié à l'enseignement supérieur, à la recherche et à l'innovation. Il vise à garantir à la France le maintien de son indépendance, de sa compétitivité et donc de ses emplois, et permet de poursuivre la transition écologique engagée. Les investissements d'avenir sont considérés plus que jamais nécessaires pour accélérer la relance et transformer la France. Le financement se fait par deux mécanismes : les appels à projets et les soutiens financiers :

- L'appel à projets « Projets structurants pour la compétitivité (PSPC) – Régions »

L'appel à projets « PSPC-Régions » est un dispositif de soutien de projets de recherche et développement structurants pour la compétitivité. Les projets attendus sont des projets de R&D collaboratifs d'au minimum deux partenaires industriels ou de services dont une PME ou une ETI et un partenaire de recherche. Le budget des projets doit être compris entre 1 et 4 millions d'euros.

Le rôle des pôles de compétitivité :

Les pôles de compétitivité ont démontré leur capacité à :

* Mettre en réseau les acteurs de l'innovation,

* Développer des relations partenariales entre le monde de l'entreprise et la recherche publique,

* Renforcer la capacité des PME à innover, et ainsi à soutenir leur croissance et leur compétitivité.

La labellisation d'un projet par un ou plusieurs pôles de compétitivité permet d'apporter une plus-value au porteur de projet, en apportant notamment la vision d'experts. Elle garantit également une qualité technique du projet pour les financeurs publics.

Cette labellisation conduit à une bonification du taux d'aide pour les entreprises :

* de 35 à 50% pour une PME,

* de 25 à 35% pour un ETI.

* de 25% pour une grande entreprise.

- L'appel à projets i-Démo

L'appel à projets i-Démo du PIA4 a pour objectif le développement d'entreprises industrielles et de services compétitives et à forte valeur ajoutée sur les marchés porteurs pour l'économie française et contribuant aux transitions énergétiques, écologique et numérique.

Le budget des projets attendus doit être supérieur à 2 millions d'euros pour les projets individuels et supérieur à 4 millions d'euros pour les projets collaboratifs.

Les projets seront portés par une entreprise unique immatriculée en France au registre du commerce et des sociétés (RCS) à la date de dépôt du dossier ou par un consortium qui rassemble des partenaires industriels et des partenaires de recherche, et le cas échéant un ou plusieurs utilisateurs finaux de la solution.

Les projets collaboratifs doivent associer a minima une PME ou ETI, dans la limite de 6 partenaires (sauf pour les projets s'inscrivant dans le cadre de programmes européens).

Le rôle des pôles de compétitivité :

Les pôles sont des acteurs de ces projets. Ils labellisent certains projets de R&D structurants. Ils veillent à élaborer des projets collaboratifs d'envergure en créant des collaborations publiques et privées pérennes, s'assurent de la solidité du consortium porteur du projet et de l'ambition des travaux conduits.

Plus généralement, ils veillent à ce que ces projets répondent efficacement aux enjeux économiques, technologiques et scientifiques identifiés à l'échelle de la filière au niveau national.

- Les autres soutiens financiers de RDI (Recherche en Développement Industrielle)

* Le soutien de l'ANR (Agence Nationale de la Recherche)

L'ANR est une agence de financement de projets de recherche sélectionnés à la suite d'appels à projets.

L'agence s'adresse à la fois aux laboratoires publics et aux entreprises avec une double mission : produire de nouvelles connaissances et favoriser les interactions entre laboratoires publics et laboratoires d'entreprise en développant les partenariats (en particulier à travers le label Carnot).

L'ANR vise à soutenir des projets à forte composante de recherche amont, dont des projets de rupture, dans le cadre de programmes qui prennent en compte la traduction des besoins socioéconomiques collectifs en besoins de recherche. Ce positionnement doit permettre d'intéresser les entreprises aux appels à projets, et de susciter des projets partenariaux essentiels pour l'innovation.

Pour les pôles de compétitivité, l'ANR :

. Prend en compte, dans l'élaboration de sa programmation thématique, les domaines d'activité portés par les pôles ;

. Ouvre certains de ces appels à projets à la labellisation par les pôles de compétitivité.

* Le soutien de l'ADEME

L'agence de l'environnement et de la maîtrise de l'énergie (ADEME) est un établissement public d'aide au financement de projets liés à la transition énergétique.

L'ADEME participe à la mise en œuvre des politiques publiques dans les domaines de l'environnement, de l'énergie et du développement durable. Afin de leur permettre de progresser dans leur démarche environnementale, l'Agence met à disposition des entreprises, des collectivités locales, des pouvoirs publics et du grand public, ses capacités d'expertise et de conseil. Elle aide en outre au financement de projets, de la recherche à la mise en œuvre et ce, dans ses domaines d'intervention.

* Le soutien de Bpifrance

Bpifrance est l'opérateur central des financements du Programme d'investissements d'avenir pour les startups, PME et ETI françaises.

Face aux programmes d'investissements massifs en R&D des autres grands pays, notamment émergents, le futur des entreprises passe par des produits et services à très forte valeur ajoutée. Les entreprises innovantes, en partenariat ou non avec des laboratoires et instituts de recherche, ont besoin d'accéder à des sources de financement pour couvrir le risque inhérent à leurs projets de recherche et développement et réussir à mettre sur le marché des produits et services à très forte valeur ajoutée.

Depuis plus de 4 ans, le montant investi en capital-risque ou capital croissance est en très forte augmentation en France. Cette tendance est une manifestation de la crédibilité de l'écosystème français d'innovation à figurer parmi les premiers mondiaux.

Le PIA 4 accompagne toutes les entreprises innovantes, individuellement ou dans le cadre de programmes collaboratifs, dans leurs projets structurants de R&D, ambitieux dans leurs objectifs. De tels projets sont destinés à structurer les filières industrielles et renforcer les positions des acteurs sur des marchés porteurs.

Un partenariat entre BPIfrance et l'AFPC (Association Française des Pôles de Compétitivité) pour accélérer l'innovation dans les entreprises, partout en France

En 2021, Bpifrance et l'AFPC ont signé un partenariat qui s'articule autour de quatre actions :

* Capitaliser sur les expertises des pôles de compétitivité pour renforcer le développement des entreprises et les filières,

* Accroître la portée du label « pôles de compétitivité »,

* Associer les Pôles de compétitivité aux programmes d'accompagnement de Bpifrance, dont les Accélérateurs PME-ETI, qui pourront être également proposés aux entreprises adhérentes des Pôles,

* Animer les écosystèmes et les filières dans les territoires.

Les financements européens :

Ils se font par trois mécanismes : Horizon Europe, Cosme et Euréka.

- Horizon Europe

Horizon Europe est le programme européen de soutien à la recherche et à l'innovation pour la période 2021-2027. Il a pour objectif de renforcer les bases scientifiques et technologiques de l'UE tout en stimulant la compétitivité de son industrie. Ce soutien prend la forme de subventions la plupart du temps, délivrées au terme d'appels à projets concurrentiels.

- Cosme et le financement des initiatives jointes de clusters (JCI)

Le Programme Marché Unique (Single Market Programme) est un programme pluriannuel européen qui met en œuvre un ensemble d'actions pour permettre aux consommateurs, entreprises et pouvoirs publics de toute l'UE de tirer pleinement parti de l'intégration du marché.

Le volet COSME est dédié à la compétitivité des PME et se concentre sur le soutien des PME, en favorisant leur création et leur croissance, leur développement à l'international, le renforcement de leurs compétences, leur passage au numérique et leur modernisation.

Cosme et les pôles de compétitivité : les Joint Cluster Initiatives (EUROCLUSTERS) : Les Joint Cluster Initiatives regroupent les précédentes actions dédiées aux clusters en 2014-2020 des programmes COSME.

Cette action doit permettre de constituer, via des appels à propositions lancés par la Commission européenne en 2021-2027, une trentaine d'Euroclusters transsectoriels et interdisciplinaires, dans un contexte de relance européenne après le Covid-19.

Objectifs des Euroclusters :

* Améliorer la résilience des écosystèmes industriels européens,
* Accroître l'autonomie stratégique,
* Renforcer la transformation vers une économie plus verte et plus numérique,
* Développer les compétences,
* Intégrer les chaînes de valeur mondiales,
* Accompagner les PME.

Le soutien à la coopération européenne inter-clusters s'appuie notamment sur la plateforme européenne de collaboration des clusters (ECCP).

- Euréka

Lancé en 1985, le programme Eureka a pour objectif de faciliter la coopération européenne en matière de recherche technologique précompétitive pour renforcer la productivité et la compétitivité de l'Europe dans les technologies de pointe.

Le programme vise à renforcer la compétitivité européenne en soutenant des projets innovants initiés et portés par des industriels. Il se positionne donc comme le complément européen incontournable des pôles de compétitivité.

L'écosystème d'innovation :

Les pôles interagissent avec les différents acteurs de l'écosystème d'innovation dans une logique de co-construction de conditions propices à l'innovation.

L'articulation avec les partenaires des écosystèmes d'innovation :

Les pôles interagissent avec les différents acteurs de l'écosystème d'innovation dans une logique de co-construction de conditions propices à l'innovation. Les principaux partenaires du pôle dans cet écosystème sont les Instituts de recherche technologique et les Instituts pour la transition énergétique ainsi que les Sociétés d'accélération du transfert des technologies.

Les Instituts de recherche technologique (IRT) et Instituts pour la transition énergétique (ITE). Les IRT et les ITE sont issus et financés par le Programme d'Investissements d'Avenir

(PIA). Ils ont été fondés sur un partenariat public-privé entre l'État, des établissements publics de recherche et des industriels, dans une logique de co-investissements.

Ce sont des instituts de recherche thématique pluridisciplinaire et multi partenariale, qui associent des établissements d'enseignement supérieur et de recherche et des entreprises autour d'un programme commun de recherche technologique.

Ils mènent des activités qui couvrent l'ensemble du processus d'innovation :

* en pilotant des programmes de R&D&I couplés à des plateformes technologiques, orientés vers les besoins des marchés au meilleur niveau international ;

* en contribuant à l'ingénierie des formations initiales et continues ;

* en contribuant à la valorisation des résultats au plan économique.

Ils regroupent sur un même lieu des moyens humains et matériels (équipements, plateformes,…), sur une thématique commune, afin de leur permettre de disposer des compétences pour une visibilité internationale.

Les IRT sont positionnés sur des filières industrielles stratégiques traditionnelles, telles que l'aéronautique, le numérique, les nanotechnologies,… tandis que les ITE relèvent du domaine des énergies décarbonées.

Ces Instituts sont des acteurs importants des écosystèmes territoriaux d'innovation. Ils mènent des collaborations étroites avec tous les acteurs et notamment avec les pôles de compétitivité qui les ont accompagnés dans leur construction. Ces derniers ont en effet labellisés les projets d'Instituts. Une fois les instituts créés, les pôles et les IRT/ITE ont le plus souvent poursuivis leur collaboration, en veillant au maintien de la cohérence de leur stratégie et de leurs actions, par exemple par la voie de partenariat privilégié ou de la mutualisation.

L'opérateur public en charge du suivi des IRT et ITE pour le compte de l'Etat est l'Agence nationale de la recherche (ANR).

Le comité de pilotage interministériel de l'action IRT-ITE du Programme des investissements d'avenir (PIA), auquel participe le ministère de l'économie, des finances et de la relance, est co-présidé par le ministère de l'enseignement supérieur, de la recherche et de l'innovation (pour les IRT) et le ministère de la transition écologique (pour les ITE), sous l'égide du Secrétariat général pour l'investissement.

Les Sociétés d'accélération du transfert des technologies (SATT)

Engagées dans le dynamisme économique grâce aux innovations scientifiques, les SATT apportent aux entreprises des solutions technologiques à fort potentiel pour gagner en compétitivité.

Au nombre de 13, elles sont connectées au quotidien à plus de 150 000 chercheurs et offrent un accès privilégié aux innovations des laboratoires publics.

Elles ont été créées dans le cadre du Programme des Investissements d'Avenir. Elles financent le développement technologique des innovations issues de la recherche publique française grâce à un fonds d'investissement exclusif de 856 M€.

Leurs actions consistent :

* à financer les phases de maturation de projets issus de la recherche publique et les transférer ;

* à assurer une prestation de services de valorisation principalement au profit de leurs actionnaires locaux (détection des innovations valorisables, gestion et commercialisation de la propriété intellectuelle, veille, etc.).

Leur principale activité est donc d'investir dans des projets de maturation d'inventions et de preuve de concept pour créer in fine, par les avancées de la R&D, de la valeur et des emplois dans des entreprises, existantes ou nouvelles, qui vont exploiter ces innovations. L'Agence Nationale de la Recherche (ANR) est chargée de la mise en œuvre de ce fonds.

Les chiffres des SATT au 1er janvier 2021

* 14 620 Projets innovants détectés et analysés,
* 3 088 Brevets prioritaires déposés,
* 1 207 Licences d'exploitation signées avec des entreprises,
* 575 Start-up créées,
* 806 M€ levés par les start-up issues des SATT.

Quelques chiffres au 1er janvier 2021

* 54 pôles de compétitivité membres,
* 2 000 laboratoires et Établissements d'enseignement supérieur
* 10 000 entreprises innovantes,
* 2 000 projets d'innovation accompagnés,
* 7,5 milliards d'euros investis dans des projets d'innovation,
* 2,5 euros privés investis pour 1 euro public.

Les pôles de compétitivité agro-alimentaires :

Les acteurs de l'agroalimentaire en France ont saisi rapidement l'opportunité que peuvent représenter les pôles de compétitivité. Sur les 56 pôles de compétitivité labellisés (la diversité des secteurs de production et des territoires est bien représentée), une vingtaine s'intéressent à des thématiques relevant du Ministère de l'agriculture et de l'alimentation. Parmi eux, dix ont une activité centrée sur ces thématiques : agriculture, agroalimentaire, forêt et bois, pêche, aquaculture, cheval et bioéconomie.

III.2. L'émergence des pôles de compétitivité agro-alimentaires dans les pays du Maghreb

Dans les pays du Maghreb, les notions de technopôles, parcs technologiques et scientifiques, ou pôles de compétitivité sont timidement apparues au cours de la décennie 1990, et se sont progressivement imposées depuis les années 2000.

La démarche technopolitaine se situe à la convergence de trois principales orientations stratégiques, adoptées en réponse au processus de mondialisation :

- l'entrée dans l'économie des connaissances ;
- l'émergence des politiques territoriales ;
- la décentralisation progressive des politiques sectorielles.

Cas de l'Algérie

La définition d'un pôle compétitivité proposée par le CIADT (2004) (Comité interministériel de l'aménagement et du développement du territoire) le considère comme une combinaison sur un espace géographique donné, d'entreprises, de centres de formation et d'unités de recherches publiques ou privées, qui s'engagent à travailler ensemble au sein d'une même structure afin de dégager des synergies autour de projets communs à caractère innovant disposant d'une masse critique nécessaire pour une visibilité internationale. Pour répondre à cet objectif de compétitivité, les acteurs qui constituent le cluster doivent travailler ensemble sous la forme d'un « réseau », en mettant en place des partenariats qui vont leur faciliter le partage de connaissances et de savoir afin d'aboutir à des compétences nouvelles, que les organismes à eux seuls n'auraient pas atteints.

En 2008 que le gouvernement a mis en place le schéma national d'aménagement du territoire (SNAT) pour la mise en place de la stratégie des pôles de compétitivité et d'excellence (POC). Ces derniers sont au nombre de six et se composent du : pôle TIC à Alger, Sidi Abdellah et Bouinan ; pôle chimie organique et télécommunication à Oran, Mostaganem, Sidi Bel Abbés et Tlemcen ; pôle biotechnologies, métallurgie et mécanique à Constantine, Annaba et Skikda ; pôle agroalimentaire à Sétif, Bejaia, Bordj Bou Arreridj et M'sila ; pôle énergies renouvelables à Médéa, Boughezoul et Laghouat. Enfin, le pôle sur la pétrochimie et énergies renouvelables à Ouargla, Hassi Messaoud et Ghardaïa. Précisons que la politique de « renouveau de l'économie agricole et du monde rural » avait retenue la réalisation de six pôles agricoles intégrés (PAI).

Cas de la Tunisie

En Tunisie, les premières études du technopôle agroalimentaire de Bizerte ont été réalisées à partir de 1998. La Société de Gestion du Pôle de Compétitivité de Bizerte a été

créée en septembre 2006 dans le cadre d'un partenariat public/privé. Le Pôle de Compétitivité de Bizerte (PCB) est un ensemble qui se compose de 3 éléments : un technopôle agroalimentaire, un réseau de partenaires « Agro'tech » et des espaces industriels de 150 hectares. Neuf filières agroalimentaires sont ciblées par la stratégie nationale de développement du secteur agroalimentaire en Tunisie, dont cinq sont prioritaires pour le technopôle de Bizerte : céréales et dérivés, pommes de terre, produits de la mer, fromages et vins. Ce projet devrait pouvoir générer à l'horizon 2020, 9000 emplois et une enveloppe d'investissements de 280 millions de Dinars. Par ailleurs, l'étude stratégique du technopôle de Jendouba, consacrée aux filières grandes cultures et élevage, a démarré en janvier 2009.

Cas du Maroc

Au Maroc, le plan Emergence élaboré en 2005 propose une ossature bâtie autour de quatre pôles agroindustriels : le bipôle Meknès-Fès, le pôle du Gharb, le pôle Oriental et le pôle agrotechnologique de Souss-Massa-Draâ. Pour l'agroalimentaire, le plan Emergence a retenu trois axes principaux. Le premier concerne les filières existantes et à fort potentiel comme les maraîchages, les condiments, les herbes et épices et les petits fruits. Le deuxième axe, en revanche, propose le positionnement du Maroc sur de nouvelles filières en forte croissance comme la transformation des produits «bio» et les plats cuisinés. Et enfin, dernier axe, une relance plus agressive sur des filières traditionnelles du Maroc comme l'olive, l'huile d'olive, l'huile d'argan et le jus d'orange de qualité supérieure. En menant la bataille sur ces trois fronts, le Maroc devrait pouvoir engranger, à terme, un chiffre d'affaires supplémentaire de 4 milliards de dirham et générer 16 000 emplois.

Conclusion

Construire des pôles de compétitivité adaptés aux spécificités locales revient d'une part à construire des pôles de compétences par la mise en réseaux des activités afin de les décloisonner, et d'autre part à repenser la coopération scientifique et technique.

Pour tenter de remédier au cloisonnement des activités, la mobilisation et l'organisation des compétences nationales peuvent être organisées à travers des dispositifs appropriés et spécifiques permettant d'une part le développement des relations entre universitaires et opérateurs et la création d'une dynamique locale, et d'autre part la valorisation de la coopération internationale. La mise en place de dispositifs en réseau devient ainsi une exigence pour les trois niveaux d'un tel processus :

- l'organisation et mobilisation des compétences nationales à travers des dispositifs appropriés et spécifiques.

- le développement des relations entre universitaires et opérateurs.
- la valorisation de la coopération internationale.

L'objectif final visé est la création d'une dynamique locale, qui permet la pérennité des actions et la valorisation des expériences, pour construire progressivement un pôle de compétence, mettant en œuvre toutes les synergies possibles. Il s'agit de promouvoir des formes d'organisation qui permettent aux enseignants, aux chercheurs impliqués dans de tels réseaux d'être des « passeurs de savoir ».

Repenser la coopération scientifique et technique consiste à en faire l'un des leviers privilégiés pour s'approprier les savoirs, est certainement la coopération scientifique et technique ; particulièrement en matière de recherche et de formation qui constituent des facteurs essentiels du développement des entreprises, des institutions et des économies. La question qui se pose est alors de savoir si les différentes formes de coopération aussi bien dans le champ universitaire, que celles relatives aux contrats inter-entreprises s'accompagnent effectivement d'un transfert de savoir-faire, d'une création de compétences et de l'émergence de capacités autonomes d'innovation technologique et organisationnelle.

Bibliographie

Benzohra, B. (2017). Les poles de competitivite: un outil d'innovation par le partenariat universitéentreprises-collectivités locales. Revue nouvelle economie, 01(06).

Belkahia K., Bencharif A. Les technopôles agroalimentaires dans les pays du Maghreb. Opportunités et spécificités. In : Abis S. (coord.), Blanc P. (coord.), Lerin F. (coord.), Mezouaghi M.(coord.).

Perspectives des politiques agricoles en Afrique du Nord. Paris : CIHEAM, 2009. p. 233-238 (Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches; n. 64)

Messeghem, K. & Paradas, A. (2009). L'émergence d'un pôle de compétitivité agroalimentaire : de l'encastrement à l'ambidextrie. Management & Avenir, 25, 164-183. https://doi.org/10.3917/mav.025.0164

Sara TIMERIDJINE, Mohand CHITTI (2021), Les pôles de compétitivité en Algérie : cas du pôle agroalimentaire de Bejaia, Revue Algérienne de Développement Economique, Volume 08 (numéro 01), Algérie : Université Kasdi Marbah Ouargla, pp.301-310.
Beccatini. (1992). Le district industriel : milieu créatif. Espace et sociètès (66-67)

Porter. (1990). The competitive advantage of nations. New York : The Free Press

Deflix, C., Colle, R., & Rapiaut, M. (2008). Travailler au sein d'un pôle de compétitivité : un défi pour
la gestion des ressources humaines ? Paris : ANACT.

Porter. (1998). Clusters and compétition : New agenda for companies, governments and institutions. Harvard Business School Working Paper (98-080).

Thomas, A., Schwaag, S., Srvik, J., & Hansson, E. (2004). The cluster policies whitebook. International organization for knowledge economy and entreprise devlopment.

Solvell, O., Ketels, C., & Lindqvist, G. (2003). The cluster initiative greenbook. TCI Conference
Global. Gothenburg.

Doloreux, Shearmur, & Chenard. (2007). La creation et le developpement de clusters maritimes au
Canada et en Europe.Revue d'Economie Regionale et Urbaine (03)

Ferrah, A., & Ait Oubeli, M. (2014). Clustering process in agriculture and agrifood sector in Algéria:
concepts, policies, lessons learnt and actions in an FP7 project. The case of Bouira's olive oil cluster. Institut national de la recherche agronomique d'algérie.

Felix, p., Merminod, N., & Deflix, c. (2008). Pour une approche coopérative de la recherche, le cas du
pôle de compétitivité Minalogic.CERAG.

www.agriculture.gouv.fr

www.competitivite.gouv.fr

www.entreprises.gouv.fr

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في المجال الاقتصادي
تصدر عن مخبر التنمية المحلية و المقاولاتية في ولاية عين الدفلى

مجلة فلسفة الاقتصاد

THE JOURNAL OF PHILOSOPHICAL ECONOMICS

ISSN 2992-1031